

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير

التخصص : الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة

تحت عنوان

التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام

الموارد الطبيعية المتجددة

دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب

إشراف الأستاذ

حسين رحيم

لجنة المناقشة

إعداد الطالب

طالب رياض

أ.د. جنان عبد المجيد أستاذ التعليم العالي.....جامعة سطيف..... رئيسا

د. حسين رحيم أستاذ محاضر.....المركز الجامعي برج بوعريبيج..... مشرفا ومقررا

د. بركان يوسفأستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....مناقشا

د. بوقرة رابع.....أستاذ محاضر.....جامعة المسيلة.....مناقشا

نوقشت يوم: 2011/07/04

إهداء

أهدي هذا العمل

- إلى والدي الكريمين.

- إلى روح جدتي الحنون: بهيليلة.

إلى إخوتي وأخواتي: سورية، الصادة، بوعلام، ابتسام، عبد السلام.

- إلى الشمعتين المضيئتين: بسملة و شهد.

- إلى زوجتي التي كانت لي خير معاون وسند.

- إلى خالاتي و أخوالي.

- إلى يحي ابن عمي وزوج أختي

- إلى عمي عبد الحميد و عماتي رحمة الله عليهم.

شكر وعرّفان

أحمد الله عز و جل حمداً يليق بجلاله، على توفيقه إياي لإتمام هذا العمل المتواضع، ومدى بالقوة و العون لإنجاز مشروع العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان، و جم التقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور حسين رحيم على ما أسداه لي من توجيهاته القيمة، و إرشاداته النيرة، التي ذللت لي الصعاب، و أنارت لي الدرب، و دفعنتي قدما لإتمام هذا البحث المتواضع فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أشكر جميع من ساعدني، و أمد لي يد العون من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر الدكتور: بركان يوسف الذي وجهني لاختيار الموضوع و أنارني بنصائحه ومساعدته العلمية القيمة، إلى الأستاذة: طالبي الصادة التي لم تبخل علي بنصائحتها، إلى الأستاذة: صغيور منيرة.

- و الله من وراء القصد و هو يهدي السبيل -

- وكالات أحواض الري : ABH
- الوكالة الجزائرية للمياه : ADE
- منظمات المصلحة الجماعية: AIC
- البنك الدولي : BM
- الجمعية العامة للتنمية الجهوية : CGDR
- المجلس الدولي استثمار البحر : CIEM
- جمعية هيئة الأمم المتحدة للتنمية و البيئة : CNUED
- الجمعيات المحلية للتنمية الفلاحية : CRDA
- منظمة التغذية و الزراعة: FAO
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية : FIDA
- المجموعات الاستشارية للبحث الزراعي الدولي : GCRAI
- جمعيات التنمية الفلاحية: GDA
- جمعيات التنمية الفلاحية و الصيد: GDAP
- المنظمة الدولية لسياسات بحوث الغذاء : IFPRI
- هيئة الأمم المتحدة للبيئة : NUED
- المنظمة العالمية للتجارة: OMC
- المنظمات الغير حكومية: ONG
- الديوان الجهوي للتنمين الزراعي : ORMVA
- مشاريع التنمية الريفية المدمجة: PDRI
- المشاريع الوطنية للتنمية الفلاحية و الريفية: PNDAR
- المشاريع الوطنية للتنمية الريفية: PNDR
- هيئة الأمم المتحدة للتنمية: PNUD
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية: PPDR

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة: PPDR

الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة: SNDRD

برامج هيئة الأمم المتحدة للبيئة: UNEP

جامعة الأمم المتحدة: UNU

هيئة الولايات المتحدة للتنمية الدولية: USAID

المنظمة العالمية للموارد: WRI

فهرس المحتويات

1 مقدمة
	الفصل الأول: التنمية الريفية المستدامة
8 تمهيد
9 أولاً: التنمية المستدامة
9 1. مدخل عام للتنمية المستدامة
9 2. ظهور فكرة التنمية المستدامة
11 3. تعريف التنمية المستدامة
11 4. أبعاد التنمية المستدامة
13 ثانياً: التنمية الريفية من خلال مقارنة الفضاءات الريفية
13 1. العلاقة بين التنمية الزراعية و التنمية الريفية
16 2. الريفية مفهوم غامض
19 3. الفضاء الريفي نتاج التاريخ
19 1.3 الفضاء الريفي ليس متجانس و لا طبيعي
20 2.3 طريقة استقطاب الفضاء الريفي
22 4. أنواع الفضاءات الريفية
24 5. مفهوم فضاء التنمية الريفية
26 ثالثاً: النماذج الجديدة للتنمية الريفية المستدامة
26 1. خصائص الفضاءات الريفية
26 2. العوامل الخارجية المحددة لطرق تحول الفضاءات الريفية
27 3. عناصر التجديد لنظريات التنمية الريفية
28 4. النماذج الأساسية للتنمية الريفية المستدامة
28 1.4 الحوكمة
35 2.4 اللامركزية
39 3.4 الوظائف الجديدة للفضاء الريفي
45 5. الإقليم
47 خلاصة
	الفصل الثاني: الموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة
49 تمهيد
50 أولاً: الموارد الطبيعية المتجددة

50	1. تعريف الموارد الطبيعية المتجددة.....	
50	2. الموارد الطبيعية المتجددة من منظور العلوم الاجتماعية.....	
51	3. الموارد الطبيعية المتجددة من منظور العلوم الطبيعية.....	
52	4. فهم الاختلاف و التنوع.....	
53	5. آليات أساسية.....	
53	1.5 المقاربات النظرية.....	
56	2.5 طرق التسيير	
59	6.
59	1.6
59	2.6
60	3.6
61	
61	
61	
65	
68	
69	
70	
70	
70	
71	
74	
75	
75	
75	
77	
77	
77	
79	
81	
81	

مخزون الموارد الطبيعية المتجددة و :

61	1. مخزون المورد المتجدد و معدل النمو.....	
65	
68	
69	
70	
70	
70	
71	
74	
75	
75	
75	
77	
77	
77	
79	
81	
81	

83	5.1
852
86	1.2
87	2.2
90	
الفصل الثالث: سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة لتحقيق تنمية ريفية مستدامة		
92	
93المستوى الدولي.....	:
9321.....	.1
93	1.1
95	2.1
96FAO في التنمية الزراعية و الريفية المستدام.....	.2
983
98	1.3
99	2.3 أنظمة مدججة لتغذية نباتية.....
100	3.3 حماية نباتية صحية.....
101	4.3 المقاومة المدججة ضد أعداء المحاصيل الزراعية.....
102	5.3
103	6.3
1044
1065
107على المستوى الوطني.....	:
107	1. العوامل الأساسية من أجل تسيير جيد
107	1.1
111	2.1 المستخدمين الحاضرين في الدوائر السياسية وتأثيرهم على التحكم في الموارد الطبيعية.....
115	3.1 اللاقانونية و نتائجها على التحكم في الموارد الطبيعية و التنمية التي تخدم الفقراء.....
1162 معايير تسيير الموارد الطبيعية المتجددة.....
1183 الاستراتيجيات الوطنية لحماية و صيانة التنوع البيولوجي.....
120().....	:
1201

120مفتاح مكافحة التصحر و تلف الأراضي و المياه	1.1
121	2.1
123	3.1
1242.التسيير المشترك للموارد الطبيعية	
1253.التسيير التساهمي و السلوكات المنحرفة	
1274. أشكال الحوكمة التساهمية	
1271.4 المساهمة اللاواعية (غير النشطة)	
1282.4 المساهمة النشطة	
1285.تسيير الموارد الطبيعية في	
130	

الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب

132	
133: عرض عام حول ظروف مورد المياه في البلدان الثلاثة	
133	1.
133	1.1
133	2.1
134	2.
135	1.2المياه
135	2.2 المياه
136	3.2 ياه
1363. أهمية معرفة موارد المياه	
137	1.3 ياه
137المياه	2.3
138	3.3 ياه
139	4.
1401.4 مياه السطح	
1412.4 المياه الباطنية	
1413.4 اعادة استعمال المياه المستعملة	
141	5. في الطلب
142	1.5 ياه

143ياه	2.5
143	3.5 منح المياه
144	4.5تسيير الجفاف الظرفي
1446
145	1.6
146	2.6
147	: استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة المتبعة فمن طرف الدول الثلاث
147	1. إستراتيجية
147	1.1
147	2.1 برامج التنمية الريفية المدججة
149	3.1 التنسيق المتعدد المعايير حول CGDR
150	4.1 مشاريع التنمية الريفية الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي
151	5.1
152	2. إستراتيجية
152	1.2
152	2.2 البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية PNDR
153	3.2
154	4.2 2014-2010
155	5.2
156	3. استراتيجيات التنمية الريفية المتبعة من طرف
156	1.3
157	2.3 لإستراتيجية 2020
157	3.3
158	4.3
159	4. تقييم استراتيجيات ومشاريع التنمية الريفية للدول الثلاث
162	: المياه
162	1. السياسة المائية في تونس
162	1.1 الخطوط العريضة للسياسة الحالية للمياه
162	2.1
163	3.1

165المؤسساتي و التنظيمي لتسيير الموارد المائية.....	4.1
167السياسة المائية في المغرب.....	2
167الخطوط العريضة للسياسة الحالية للمياه.....	1.2
167	2.2
170	3.2
171التسيير التساهمي.....	4.2
172السياسة المائية في الجزائر.....	3
172الخطوط العريضة للسياسة الحالية للمياه.....	1.3
173	2.3
175التسيير التساهمي.....	3.3
177	
178خاتمة.....	

قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	العلاقة بين الريف و النشاط الزراعي	01
74	عدد الانواع النباتية و الحيوانية المعروفة و المتوقع وجودها في المجموعات البيولوجية العالمية	02
126	أصناف التسيير التساهمي	03
134	موارد الماء المتجددة	04
137	توزيع استخراجات الماء حسب الاستعمال	05
139	توقعات التنمية المستدامة للطلب على مورد الماء	06
140	طاقات التخزين	07
142	ماء غير مستعمل أو سيء الاستعمال كلم ³ /سنة	08
143	اقتصاديات الماء الممكنة بالنسبة لطلبات الماء الحالية	09
145	معطيات قاعدية	10
146	رؤى مستقبلية لتنمية الري	11
148	المميزات العامة لبرنامج PPDR	12
161	استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة في الدول الثلاث	13

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
63	سلوك المورد المتجدد عبر الزمن	01
65	دالة الاستغلال و دالة النمو للمورد المتجدد	02
67	المعدل الأمثل لاستغلال المورد المتجدد	03
69	دالة تغير المخزون من الأسمك عبر الزمن	04
71	توزيع الماء على سطح الكرة الأرضية	05
73	الدورة المائية	06
78	الترباط بين الطبيعة ، السلطة و الثروة	07
80	التأثيرات، التداخل و الفرص بين الفقر الريفي و الموارد الطبيعية المتجددة	08
82	العلاقة بين خدمات النظام البيئي و أهداف الألفية الإنمائية	09
84	الترباط بين أبعاد الفقر و التنوع البيولوجي	10
89	التداخل بين الموارد الطبيعية المتجددة و المدخلات الزراعية	11
108	خصائص الموارد الطبيعية	12
114	العلاقات بين المستخدمين في حالة الري	13
119	هرم إستراتيجية و حماية التنوع البيولوجي على المستوى الوطني	14

يتميز الاقتصاديون بين النمو و التنمية الاقتصادية على أساس أن المفهوم الأول يتضمن زيادة كمية مستوى الدخل بدون أن يصاحبها تغير في هيكل الإنتاج و الاقتصاد القومي، أما التنمية الاقتصادية فتعني إلى جانب نمو الدخل حدوث تحولات أخرى في هيكل الاقتصاد، كأن يتقلص النصيب النسبي للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لصالح إسهام قطاع الصناعة أو زيادة نسبة السكان في الحضر بمعدل أكبر من نظيرتها في الريف، و تدخل اساليب حديثة في مجال الإنتاج، و تزيد نسبة الإنتاج المسوق بدلا من الإنتاج المعيشي.

غير أن المفهوم الأكثر شيوعا للتنمية ارتبط برفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، مما أدى إلى البحث عن أفضل الطرق للوصول إلى هذا الهدف، فكان لزاما إعادة صياغة مفهوم التنمية بصفة عامة وإدخال عليها صفة الاستدامة لكي تكون صالحة في كل مكان و زمان، أي تنمية تراعي الأجيال الحالية و حق الأجيال المقبلة دون إقصاء أحد، مما أوجب على المفكرين الاقتصاديون من إعطاء أبعاد أخرى لها فكان أهم بعد فيها البعد البيئي، الذي يعتبر أن المحافظة على البيئة من التلوث و استنزاف الموارد الطبيعية بصفة عامة اهم خاصية يجب ان تتميز بها التنمية، حيث كان أول مؤتمر أعطى تعريفا صريحا للتنمية المستدامة هو مؤتمر قمة الأرض بعنوان مستقبلنا المشترك المنظم من قبل هيئة الأمم المتحدة سنة 1987.

بعد مؤتمر قمة الأرض معظم الدول ادخلت في انظمتها و سياساتها هذا المصطلح، و تبنته في كل المشاريع و البرامج الوطنية التي كانت تقوم بانجازها، ومن أهم البرامج و المشاريع على المستوى الكلي للدول التي كانت تعطي لها أهمية كبيرة مشاريع التنمية الريفية، التي تعتبر كأحد أهم أقطاب التنمية المستدامة بصفة عامة لما تتميز به، مخزون استراتيجي و أبرز عناصر التنمية في هذه المناطق، فكان لزاما وضع سياسات تسيير هذه الموارد الطبيعية المتجددة لأن هذه الأخيرة تتميز بكون معظمها مشتركة، أي ذات وصول مشترك من طرف سكان هذه الأقاليم
.....الخ.

محكمة لاستغلالها أحسن استغلال يعني بالضرورة تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي من خلال ميزن المدفوعات و أسعار الصرف و تخفيض البطالة و الفقر.... الخ، و هذا من خلال تحقيق الأمن الغذ جميع الساسة

الدول منتهكة السيادة و تكون تابعة لمن يعطيها لقمة العيش و بالتالي ترسخ لجميع ما يمليه عليها و تكون كالعبد في يد جلاده.

دول المغرب العربي من الدول التي لا تملك أمنها الغذائي و بالتالي أولت أهمية كبرى لمشاريع التنمية الريفية

لما تحققت هذه الأخير من خفض في الفقر بصفة عامة و الفقر الريفي بصفة خاصة لهذه الدول

الغذائي من خلال الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، فهذه الدول و م

وضعت سياسات لتحد من استنزافها و استغلالها غير المستدام من طرف السكان نجدهم تابعون بصفة رئيسة في

كسب قوتهم اليومي على الصيد، الغابات، المياه، الرعي.... الخ و بالتالي فاستغلالهم سيكون حتما لا يراعي التجدد

الطبيعي لها أن معدل الاستغلال أكبر من معدل التجدد مخزون المورد سيكون في تناقص مستمر إلى أن ينعدم

وبالتالي انعدام سبل الحياة و العيش في هذه المناطق مما يعني حتما عدم قدر

نماذج لاستغلال هذه هذه الأخيرة يجب أ

الموارد بصفة عامة تختلف في الخصائص التي تميزها.

التي تسعى إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة ترفع عنها التبعية

نخص في هذه الدراسة

النهوض باقتصادياتها الهشة للمنافسة و تحقيق الميزة

الغذائية الملازمة لها منذ الاستقلال في مجال الغذاء

الحرمان في الأوساط الريفية من جهة

التنافسية و الريادية في مجال الإنتاج الفلاحي من جهة

لكن دون الوقوع في فخ استنزافها و عدم

استخدامها بالطرق التي تمكنها من الحصول على أفضل النتائج و بأقل التكاليف بحيث تسمح لها تحقيق أكبر منفعة

ومما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن لسياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة أن تحقق تنمية ريفية مستدامة؟

:

-
-
-
-

- ما هي مشاريع التنمية الريفية المستدامة في كل من الجزائر، تونس و المغرب؟
- ما هي سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة المطبقة في كل من الجزائر، تونس و المغرب لتحقيق تنمية

1. أهمية الدراسة

تبحث الدراسة الحالية في التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة في كل

المغرب، لذلك فإن أهميتها تظهر من خلال المتغيرات التي تتناولها من جهة

التي تطرحها للبحث و التمحيص من جهة أخرى. يمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

1. تناول الدراسة لأحد الموضوعات البحثية المهمة في مجال التنمية، و هو التنمية الريفية المستدامة
المواضيع المثيرة للاهتمام نظرا لما يشهده العالم من تحولات بيئية.
2. تعتبر التنمية الريفية المستدامة أحد أولويات السياسة الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة، و هذا لما تلعبه من دور
في زيادة الإنتاج الفلاحي و رفع المستوى المعيشي للأسر الريفية، و تحق .
3. إن الموارد الطبيعية المتجددة هي المخزون الاستراتيجي لأي عملية تنموية و بالأخص التنمية الريفية فهي المحرك
الرئيسي لها.
4. لتحرر من التبعية الغذائية للخارج، و التقليل من حلقة الفقر في الريف
(الغابات، مصائد الأسماك، المراعي،...).

2. أهداف الدراسة

من الخطوات التي تستدعيها أي دراسة تحديد الأهداف و ذلك باعتبارها أحد المؤشرات الضرورية لتحديد

:

1. مختلف مشاريع التن
2. واقع مخزون الموارد المائية بكل أشكالها في الدول الثلاث.
3. إظهار أهمية الحوكمة كمتغير فعال في العلاقة بين متغيرات الدراسة.
4. التنمية الريفية المستدامة في
كل من الجزائر، تونس و المغرب و نخص بالذكر في دراستنا هذه مورد المياه.

5. إبراز دور سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة في تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة وترشيد استعمالها لتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية، و المحافظة عليها قدر لأجيال القادمة ولفهم و تفسير الكثير من المشكلات التي تواجه الدول في تحقيق هذه الأهداف.

6. تساعد هذه الدراسة على إظهار العلاقة بين متغيرين مهمين لهما ثقلهما في تحقيق التوازن الاقتصادي.

3. فرضيات الدراسة

، اعتمدنا الفرضيات التي نراها أقرب استجابة للإجابات المحتملة و التي نلخصها

:

1. تعتبر سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة المحرك الرئيسي للفضاءات الريفية من اجل الارتقاء بها إلى

2. تطور مشاريع التنمية الريفية إلى الاستدامة صاحبتها نماذج جديدة تضبط و تحدد عملية التنمية الريفية

3. الموارد الطبيعية المتجددة من العوامل الرئيسة الداخلة في تحقيق عملية التنمية الريفية المستدامة لذا كانت لها مقاربات نظرية لتحديد الميزات الرئيسة لهذا العامل.

4. توضع سياسات مختلفة على جميع المستويات الدولي، الوطني، المحلي من أجل التحكم و التسيير الم للموارد الطبيعية المتجددة التي تكون في حالات مختلفة:

5. لقد قامت الجزائر، تونس و المغرب منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بتطبيق عدة سياسات لاستغلال مواردها

الطبيعية المتجددة و نخص بالذكر في الدراسة الحالية مورد المياه

التحكم في هذه المادة الإستراتيجية في

4. تحديد المفاهيم

تعريف التنمية الريفية المستدامة: و هي عبارة عن مشاريع و برامج تحمل في طياتها اهداف تكون قابلة

للتحقق في فترة زمنية محددة و تمس المناطق الريفية و تتمثل هذه الأهداف عموما في تخفيض الفقر و

تحقيق الأمن الغذائي، و مراعاة حق الأجيال القادمة بالمحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة التي تميز الفضاءات

تعريف الموارد الطبيعية المتجددة: الموارد التي تتجدد من خلال مخزونها المتبقي و في بعض الحالات يكون الإنسان وراء تجددها كالغابات و المراعي و الأسماك... و نخص في دراستنا هذه الموارد الطبيعية المتجددة المياه لما تملكه من دور مهم في مشاريع التنمية الريفية المستدامة حيث أن المياه هي العنصر الر

سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة:

الدولي أو الوطني أو المحلي

وع في فخ استنزافها.

5. الدراسات السابقة

اشتركت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة، في تناولها لمتغيرات الطبيعية المتجددة، في حين لم تبحث في سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة لتحقيق تنمية ريفية بين هذه الدراسات ما يلي:

1. Omar BESSAOUD, La stratégie de développement rural en Algérie, Options Méditerranéennes, Sér. A / n°71, 2006, CIHEAM - IAM , Montpellier , 2006
2. United Nations Environnement Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008.
3. Mohamed ELLOUMI, Les politiques de développement rural en Tunisie : Acquis et perspectives, Options Méditerranéennes, Sér. A / n°71, 2006, CIHEAM - IAM , Montpellier , 2006
4. Slimane Bedrani , Algérie : L'agriculture, l'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural, Les Monographies du CIHEAM, Edition 2008.
5. Reveret J.P. (1985). La gestion des pêcheries de poisson de fond de l'Atlantique du Nord-Ouest de 1949 à 1984: une perspective bio-économique. Thèse de Doctorat, Fac. des Sci.Econ. de Clermont Ferrand.

6. منهج الدراسة

اعتمدنا في إعدادنا لهذا البحث

ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي موجودة في الحاضر

و تحديد العلاقة التي

خلال محاولة الكشف عن العلاقة بين التنمية الريفية المستدامة

() .

7. خطة البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن ثم اختيار الفرضيات المطروحة، تم تقسيم البحث إلى :
الأول التنمية الريفية المستدامة من خلال التطرق أولا إلى التنمية المستدامة، ثانيا التنمية

الفصل الثاني الموارد الطبيعية المتجددة من التطرق أولا إلى الموارد

ثانيا مخزون الموارد الطبيعية المتجددة و المعدل الأمثل للاستغلال، ثالثا

، أولا السياسات على المستوى الدولي، ثانيا على المستوى الوطني، ثالثا على

المستوى المحلي، و أخيرا الفصل الرابع الذي كان دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب للمورد الطبيعي المتجدد المياه و تم التطرق أولا إلى عرض عام حول ظروف مورد المياه في البلدان الثلاثة، ثانيا استراتيجيات سياسات استعمال الموارد المتجددة المياه لتحقيق

الفصل الأول

التنمية الريفية المستدامة

تهميد

تعتبر التنمية بصفة عامة أولوية كل السياسات التي تضعها الدول على المستوى الكلي، حيث أن الهدف الرئيسي على مستوى الاقتصاد الكلي هو تحقيق التوازن عن طريق إيجاد أفضل النماذج التنموية، إلا أن التنمية تختلف باختلاف الزمان، المكان و القطاع الذي تستهدفه، فكل الدول الآن تتبنى نموذج التنمية المستدامة ، و هذا بعد مؤتمر قمة الأرض 1987 الذي أعطى لها الشرعية الدولية، و ألقاها في احضان الحكومات باختلاف مشاركتها، فتلقته معظمها، و حاولت أن تصيغ مشاريع تنموية على مستوى القطاعات بإعطائها صبغة الاستدامة، فكانت التنمية الريفية أحد أهم و أبرز هذه المستهدفات بالاستدامة، فانصبت جهود معظم الدول لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، لكن كل دول راتها من زاوية مختلفة و هذا حسب الإمكانيات البشرية و الطبيعية المتوفرة لديها.

في هذا الجزء من البحث نحاول إعطاء تعريف للتنمية المستدامة، و شرح أبعادها و بعدها نعطي صبغة للتنمية الريفية المستدامة من خلال الفضاءات الريفية التي تعتبر حيز الزاوية لها، و بعدها نحاول تسليط الضوء على نماذج التنمية الريفية المستدامة.

أولاً: التنمية المستدامة

1. مدخل عام للتنمية المستدامة

إن مشاكل البيئة لا تعرف الحدود، وهذا العصر يشهد تحديات بيئية مختلفة أخذت

في أهمية

في التدرج التي التدرج وفي

حتى العيش في

2. ظهور فكرة التنمية المستدامة

محورا مشتركا " في 1986 " إلى التي وتطويرها نحو

في الجوانب كثيرا : (22 2006)

في العالم في الإجمالي في تخلص العالم في بمياه... الخ.

في المياه الخطيرة... الخ. هذه

إيجاد التي

الرأسمالي

ولم
 1972 2002
 ذات أهمية
 في
 1972 ()
 ستوكهولم ()
 (البرازيل)
 1992
 (في سبتمبر 2002
 العالم
 في 1972 تقريره ()
 محدودية الموارد
 والغير
 (2006 23)
 وفي 1980 إلى أهمية
 يحصده
 (المشترك)
 1987 وفي .
 إلى
 في
 .
 الوطني
 1992
 : 21 40
 ينبغي الاسترشاد في مجالات
 وفي في
 وفي
 2002 وفي
 1972 إلى 2002
 التي يحولها بجهد
 إلى
 إلى
 :
 جميعا في

3. تعريف التنمية المستدامة

لقد كان أو تعريف لمصطلح التنمية المستدامة بمعناه الحديث الذي يقر بالمقاربة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في بوتقة واحدة في الشهر في 1987 إلى المستدامة كالتالي": التي

" إلى تدمير
" (ماجدة أحمد أبو زنت، 2007 23).
" المشترك " إلى
" (2006 25).
" التي
إلى التوافق
" بمعنى
مجتمعية يجب
(سلامة سالم سلمان، 2006 54).

4. أبعاد التنمية المستدامة

مترابطة في
والتي يجب التركيز جميعها والأهمية، وتعبر
:
1.4 البعد البيئي: في لها
لها يحدث
مجموعة في: (2007 25)

في ظاهرة
الهواء.
المناخ،

2.4 البعد الاقتصادي:

في مجال توظيف

محور

:

:

إلى

الإنساني بالمعنى

3.4 البعد الاجتماعي:

يجعل

كبير

: (زرنوح ياسمينه، 2007 130).

في

الثقافي.

ثانيا: التنمية الريفية من خلال مقارنة الفضاءات الريفية

1. العلاقة بين التنمية الزراعية و التنمية الريفية

العلاقة بين التنمية الزراعية و التنمية الريفية لا يمكن تحليلها من منظور تاريخي فقط، فمن الضروري تذكر تطور وتحولات العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية التي تربط القطاع الزراعي و عالم الريف، فقد تميزت المرحلة التي حدثت في الستين سنة في أوروبا و بأقصى درجة في جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط بانفصال تطوري بين الزراعة و الريف إلى درجة الطلاق (GUIGOU, J.L, et al 1996, p 115)، بينما يرى كتاب آخرون أن هناك ترابط ضروري بين المزارعين و سكان الريف.

بلغ سكان الأرض سنة 2003، 6 مليار و 500 مليون ساكن، منهم 52% يقطنون الفضاءات الريفية، و داخل هذه النسبة من سكان الريف يبلغ السكان الزراعيون 2.5 مليار ساكن، فهناك 665 مليون شخص يسكن المناطق الريفية ينتمون إلى عائلات نشاطهم غير زراعي، أي حوالي 20% من سكان الريف، هذه الوضعية جديدة نسبيا لأن قسم من سكان الزراعة في سكان الريف يمثلون نسبة 86%، و هي تتجاوز 95% في مساء الحرب العالمية الثانية.

نجد على مستوى العالم، بالإضافة إلى ظواهر الحضرة ظاهرة إهمال الزراعة جد حساسة في عالم الريف، رغم أهمية تطور سكان الزراعة (0.86% في السنة) و كذا التطور السريع للحضر و الذي لا يعيق تطور سكان الريف الذين ازداد عددهم بنسبة 50% في مدة 38 سنة من 1996 إلى غاية 2003.

هذا التطور و بدون شك جد واضح في منطقة حوض البحر المتوسط كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (01) : العلاقة بين الريف و النشاط الزراعي

سكان مناطق الزراعة/ سكان الريف		سكان نشاط الزراعة/ سكان الريف		سكان نشاط زراعي/ سكان نشاط اجمالي		مناطق العالم
1965	2003	1965	2003	1965	2003	السنة
86	81	40.8	40	58.5	43.5	العالم (%)
73	38	34	25	36.4	16.7	شمال البحر المتوسط (%)
100	59.4	33	23	61	24.2	جنوب البحر المتوسط (%)
67	26	27	12	26	5.5	الاتحاد الاوربي (%)

المراجع: MEDAGRI, 2003

الفصل الأول التنمية الريفية المستدامة

هذا الجدول يوضح أنه إلى غاية 1965، فقد سيطر سكان الزراعة على سكان الريف سواء كان ذلك في العالم أو في منطقة البحر المتوسط و كذا في بلدان الاتحاد الأوربي، فالفضاءات الريفية و المجتمعات الريفية محددة بالنشاط الزراعي و كذا بأساليب الاستهلاك الزراعي (RODRIGO,I, 1997).

سنة 2003، بقيت الامور على حالها على مستوى العالم، رغم تضاعف سكان الريف تقريبا، غير انها تغيرت الأمور جذريا في البحر المتوسط، ففي الشمال لا تمثل العائلات الزراعية إلا 38% (26% في بلدان الاتحاد الأوربي)، من سكان الريف غير أن سكان الريف ارتفع عددهم ب (7.8% خلال 38 سنة)، وفي الجنوب، السكان الزراعيون و الذي يساوي عددهم سكان الريف سنة 1965 لا يمثل أكثر من 59.4% من سكان الريف.

فمن وجهة نظر ديمغرافية، شهدت السنوات الأربعين الأخيرة ظهور و استقرار سكان الريف الذين لا تربطهم علاقة بالنشاط الزراعي، فهناك 600 مليون من الريفيون أكثرهم في البحر البيض المتوسط، و 53 مليون في الجنوب و 07 ملايين في الشمال، خلال نفس الفترة انخفض عدد السكان بـ 19 مليون في الشمال (26 مليون تحتفي في الشمال)، و هناك 07 ملايين ساكن زراعي في الجنوب زيادة على عدد السكان في الشمال.

لقد فقد سكان الزراعة سنة 1965، في بلدان الساحل الشمالي نصف أفرادهم و حينها لم يكن النشاط الزراعي فقط، لكن جلبت الزراعة نشاطات الصناعة التقليدية و كذا نشاطات تجارية تقع في عالم الريف و مرتبطة جدا بالنشاط الزراعي.

إن انخفاض سكان الزراعة يتواصل و يتأكد خلال العشريات التالية في إطار تنفيذ السياسة الزراعية المشتركة لدول الاتحاد الأوربي PAC، ومع تعميم نموذج التكثيف الإنتاجي و الذي أدى إلى خفض عدد الاستثمارات الزراعية، المصحوب بحركة دائمة للمركزية المالية وكذا بزيادة دون سابقة لإنتاجية العمل الزراعي.

و بالتوازي فإن PAC، مركزت النشاط الزراعي الإنتاجي في جزء ضعيف من الإقليم الأوربي، و كذا تحديث الزراعة قد أدى إلى توحيد معايير الاستثمار الزراعي وقد خلق قطيعة بين النشاط الاقتصادي الزراعي و حركية إقليمية ريفية لفائدة منطق قطاعي (BERTRAND, N, 2005, p57).

إن تراجع النشاط الزراعي كانت نتيجة انخفاض سكان الريف، و انخفاض النشاط في العديد من المناطق الريفية. خلال سنوات السبعينات، بدأ الباحثون و المهنيون بالاهتمام بإفراغ المناطق الريفية من السكان (أي إخلاء المناطق الريفية)، إلى غاية تسميته "بالتصحر".

الفصل الأول التنمية الريفية المستدامة

إن الانخفاض الديمغرافي في عدة مناطق ريفية قد تسبب في اختفاء نشاطات تجارية و كذا الصناعة التقليدية وأيضا اختفاء العديد من الخدمات العمومية، و عليه نذكر بأن هذه الطريقة لم تمس فقط المناطق التي يكون فيها النشاط الزراعي صعبا مقارنة بالنموذج السائد.

ما هو ملاحظ أن انخفاض السكان، اختفاء النشاطات و الخدمات المرافقة له قد مس المناطق التي يكون فيها النموذج المكثف و الإنتاجي معمول به، و بالفعل آلية التمركز القوي المالي قد أدى في بعض الحالات إلى انخفاض مهم لعدد العائلات و الأشخاص الزراعيون مع نتائج سلبية على النسيج الاقتصادي والاجتماعي (ABDELHAKIM, T, et al, 1994, p122).

في جنوب البحر المتوسط، نلاحظ اتجاه تراجع للأهمية النسبية للزراعة في المناطق الريفية مع تراجع في الزمن انطلاقا من سنوات السبعينات نشهد ظهور النشاط غير الزراعي ذو الأهمية في عالم الريف حتى و ان كان هذا النشاط مرتبط جدا بالنشاط الزراعي.

في المناطق الريفية لبلدان جنوب البحر المتوسط، نشاهد آثار تكون على العديد من الفضاءات الريفية جراء وجود مهاجر يعمل في البلد أو في الخارج وسط معظم العائلات الريفية، هذه الظاهرة تحدث بدورها عن طريق تحويل المدخولات التي يتحصل عليها المهاجرون، و تحويل نقود محلية للنشاط الذي يظهر نشاطات جديدة تجارية و كذا نشاطات الصناعات التقليدية.

بصفة عامة، نتحقق اليوم أنه في المناطق الريفية في بلدان الجنوب بأن الزراعة حتى و ان بقيت نشاط مهم ليست سائدة، بسبب أن تطورات بنيات الإنتاج الزراعي و النمو الديمغرافي لا يمكنها امتصاص فائض اليد العاملة، و لضمان مدخولات كافية لأغلبية العائلات الزراعية، و من هنا يكون تعميم تعدد النشاطات في هذه العائلات و كذا نسبة قوية للبطالة في المناطق الريفية.

في شمال المتوسط كما في الجنوب، يمكن تأريخ سنوات السبعينات كبداية الفصل بين التنمية الزراعية و التنمية الريفية.

في الجنوب، بدأت الحكومات بتحضير سياسات خاصة من أجل تنمية ريفية مستدامة مثل (إستراتيجية 2020) في المغرب و (PNDR) المخطط الوطني للتنمية الريفية في الجزائر. و في بلدان أخرى من الجنوب أو الشرق مثل تركيا فإن التنمية الريفية تحتفظ بروابط قوية مع هئية الإقليم من خلال المشاريع الكبرى للتهيئة المائية-الزراعية.

في الشمال، PAC تدرج التنمية الريفية كسند ثانوي، وقد نفذت برامج موجهة نحو تنمية النشاطات غير الزراعية في المناطق الريفية (شكل البرنامج القائد).

مما سبق نستخلص أن الريف كيان جغرافي، اجتماعي و ثقافي و الذي يمكن تعريفه و فهمه، و هو ليس زراعي كليا، و هذا يعني أن الريفي لديه هوية خاصة من المهم تعريفها، بالرغم من التحولات الحديثة التي شهدتها الفضاء الريفي فإن هذا الأخير قد جزء، خاصة أنه كان محل استقطاب منذ التطورات الكبيرة للمجتمع و خاصة منذ الثورة الصناعية.

إن التنمية الريفية تعود بنا إلى مفهومين أساسيين هما "التنمية" و "الريفية". إن الطرق المنفذة في التنمية الريفية تتميز بخصائص مميزة مقارنة بالطرق التي تجرى على المستوى الوطني و الذي يمكننا وصفه بالتنمية "الشاملة"، و كذلك نجد أن لهذه الطرق دور هام نسبيا للزراعية، و هي تتميز أيضا باهتمامها بقطاعات أخرى نظرا لأن أغلب النشاطات غير الزراعية في المناطق الريفية مبنية على تقييم الفاعلين (العمال) الذين ينتمون إلى الغلاف الزراعي (السياحة الريفية المنتوجات الزراعية الغذائية للإقليم...الخ).

2. الريفية مفهوم غامض

إن تعريف الريفية أو الريفي، يطرح العديد من المشاكل انطلاقا من أن الريفي لا يحمل نفس المعنى مع الزراعي فتاريخيا كلمة ريفي تعني الفضاءات و السكان المرتبطة جدا بالزراعة و التي تميزها، فاليوم نجد أن التطورات الديمغرافية و الاقتصادية أحدثت تحولات هامة من حيث: (ASHLEY, C, et al, 2001, p421).

- إن الحضرة المعمم في الشمال و النمو في الجنوب، خاصة مع ظاهرة التمرکز في السواحل للسكان حول حافتي البحر المتوسط قد غير مخطط توزيع الفضاء.
- إن التطور التقني و الاقتصادي للنشاط الزراعي كان لديه نتائج معروفة في بلدان الشمال، (انخفاض كبير لعدد الاستثمارات الزراعية...الخ)، أما بلدان الجنوب، فإن النمو الديمغرافي لسكان الريف، و كذا القدرة الضعيفة للزراعة من أجل امتصاص فائض اليد العاملة، و أيضا إعطاء مدخولات كافية للعائلات قد خفض سيطرة الزراعة على الفضاءات الريفية.

في بلدان الشمال كما هو الحال في فرنسا فإن "إعادة طرح إشكالية الريفي كموضوع علمي لم تغب في وسط العلوم الاجتماعية، حاثا بذلك على جدل كبير" (PERRIER-CORNET, Ph, et al, 2002, p10).

لقد تطور تعريف الريفي تحت تأثير نقاشات و تقارير مستقاة من ملاحظة الواقع، و قد تطور كذلك في بلدان الشمال تحت تأثير التطورات الداخلية للمناطق الريفية (تطورات ديمغرافية و اقتصادية)، و كذا تطور مكانة الريفي بالنسبة للمجتمع الحضري (LEON, Y, 2005, p 303).

و بذلك يمكن حصر مفاهيم الريفية في ثلاث مقاربات:

المقاربة الأولى: تعتمد على المفهوم المعاكس بتعريف عالم الحضرة و بالتصريح بان كل ما هو غير حضري فهو سلمي المدينة معرفة بانها " تجمع عمراني لنشاطات في إطار تجمع سكاني " (SCHMITT, B, et al, 2000, p 49) فعالم الحضرة معرف أساسا انطلاقا من ثلاث معايير:

- كثافة الفضاء المسكون.
- تمركز السكان.
- تنوع و تمركز النشاطات الاقتصادية.

لكن المعايير الكلاسيكية المستعملة لتعريف "الريفية" تعود على ضعف كثافة السكان، ضعف مستوى تنوع النشاطات الاقتصادية، سيطرة الزراعة، تنوع النشاطات و السكان، كل هذا يعطي درجة ضعيفة للتجمع العمراني.

بسهولة، نقوم بقياس صعوبات استعمال هذه المقاربة الأولى لأن المعايير المأخوذة بعين الاعتبار يمكن أن يكون لديها في الحقيقة إلا تعاريف متفق عليها تتغير مع المقاربة التي نريد الوصول إليها (في فرنسا مثلا، نجد أنه إلى غاية 1992 البلديات الريفية هي البلديات التي يقطنها أقل من 2000 ساكن متجمع في مركزها) (BRUN, A, 1991, p45).

بالإضافة إلى ذلك، فإن معيار ضعف الكثافة نسبي و يتغير حسب البلدان و المناطق، و يمكنه أيضا أن يعود على ضعف كثافة تغير النشاطات الاقتصادية و الخدمات مقارنة بما نجده في المناطق الأكثر كثافة سكانية (LEON, Y, 2005, p 309).

المقاربة الثانية: من نوع اجتماعي، و هي تعرف الحياة الريفية انطلاقا من المعايير الاجتماعية الثقافية المتعلقة بالعائلات و بنظام القيم و كذا بأسلوب الحياة و الاستهلاك، و هي مقارنة مرتكزة على خصائص السكان، غير أن المكونات التي تبرزها لا يمكن نفيها، و من سلباتها، نجد كونه غير متصل بالفضاء الذي يعيش فيه السكان (LAJUGIE, J, et al, 1985).

المقاربة الثالثة: تفضل التحليل الاقتصادي، حيث تعرف من خلال بنيات النشاط، حيث تكون الفضاءات ريفية عندما تكون نسبة مهمة من السكان يمارسون نشاط زراعي. (LAJUGIE, J, et al, 1985).

إن كلمة ريفي تعني الوسط الذي يعيش فيه الأشخاص و ليس النشاطات التي يجلب منها السكان مدخولاتهم.
(HUILLET, 1991).

تحليل أخرى حاولوا تعريف الريفية حسب:

- قلة تركز و اختلاف النشاطات الاقتصادية و الخدمات.
- قوة تجمع السكان و افتراقهم، و هذا ما يؤدي إلى التحليل حسب فرص العمل حيث نميز بين أحواض العمل الريفية و أحواض العمل الحضرية، "فكل واحد منهم منظم حول مركز عمل ينشط و يحرك مجموع إقليمي لمعيار متغير حسب حجم المركز" (SCHMITT, B, et al, 2000, p 52).

إن التطورات الداخلية للمناطق الريفية تجعل بعض هذه المعايير ملغية و قديمة، و معيار الكثافة نسبي سواء كانت كثافة السكان أو كثافة النشاطات و الخدمات، إن هيمنة قطاع اقتصادي من خلال العمل و المدخولات بالتوازي مع الزراعة لم يصبح حديث الساعة.

في بعض بلدان الشمال مثل فرنسا، هناك قطيعة بين المنطقة المسكونة و النشاط، فحركة الإسكان سلبية كانت أو ايجابية في المناطق الريفية لم تعد تتعلق بالنشاطات التي تتطور فيها، و لكن تتعلق بتجاذبها السكاني.

في بعض بلدان جنوب البحر المتوسط ر نحو المناطق الريفية خاصة منها قبل
فارين بذلك من صعوبات السكن في المدن (الإيجار... الخ).

مفهوم الريفية بحد ذاته أو تعريف ما يسمى بـ " (SCHMITT, B, et al, 2002,)

: (p52). غير أننا نعتزف بوجود

المقاربة الأولى:

فضاءات كبيرة مفتوحة، ووفرة الموارد الطبيعة وموارد الماء، التربة، الخ...

كذا النشاطات في فضاء معين مع قدرة شرائية ضعيفة مقارنة

المقاربة الثانية:

(WIGGINS, S, et al, 2001).

الحضري بخصوص التأثير الاقتصادي، الاجتماعي و الديمغرافي

يجب

لدرجة عدم وجود فضاءات ريفية خصوصا في بلدان الشمال لا تتأثر بالطرق السارية في المدن، و بصفة عامة،

بق التي حول المجتمع العام و تكون : خصائصهم الخاصة و نتائج هذه

3. الفضاء الريفي نتاج التاريخ

1.3 الفضاء الريفي ليس متجانس و لا طبيعي

إن الفضاء الريفي ليس متجانس و لا طبيعي، إن هذه الحقيقة واضحة لأنه يؤكد الغياب

الريفي، هذا التجانس هو نتاج العديد من الظواهر التي يجب

أي يتعلق الأمر بتنوع جغرافي (الخ...)، و التي يضاف التنوع الديمغرافي، الاقتصادي الاجتماعي دون نسيان تنوع المسار التاريخي.

إن المقاربة حسب الفضاء الطبيعي و غير الطبيعي استعملت لفهم الفضاء الريفي، هذه المقاربة تفضل التحول

الريفي يستعمل بصعوبة من طرف الانسان دون أن يغيره،)

أن الفضاء الريفي قد تحسن عن طريق التهيئة العمرانية التي (الخ...)

بالاضافة إلى ذلك، نعتزف بضرورة التدخل البشري لحماية

)

(الخ...)

في السوق العالمي، هذه الطرق قد زادت من حدة تنوع الفضاءات الريفية و قد كانت نتيحتها

مع نوع ثالث من الفضاءات في صعوبة، ولفهم هذه الحركية، يجب تحليل

الفضاء الريفي في التكوين التاريخي للعلاقات بين الانظمة البيئية و المجتمعات الريفية.

اقترح كيسر : حيث توجه طرق الحضر الزراعة و المجتمع الريفي في قمة

و كذا فضاء ذو اقتصاد زراعي انتاجي وظيفي، و أيضا فضاء ريفي عميق فقير مهمش و كذا فضاء معاد عن

(...).

)

هذه المقاربة تبين بوضوح تقرب مفهوم التنمية الريفية على مستوى العالم الريفي، و هذا يرجع إلى زيادة حدة الفضاءات التاريخية و تصل إذن إلى تسريع طرق تنمية بعض المناطق في حين اننا نحى طرق تخلف مناطق اخرى.

فلا يمكننا الحديث عن تنمية ريفية إلا إذا تموضعنا في مستوى كل منطقة من المناطق الريفية المعتبرة في حركيتها
ية و كذا في علاقتها مع الخارج، برني وبال (1990) يعتبرون وجود ثلاثة أنواع من الحركية في الفضاء الريفي:
يجب الأخذ بعين الاعتبار أننا في سياق فضاء غالبا ما
يكون مستقطب و هذا ما يشرح تاريخيا كيف انقسم الفضاء إلى فضاءات ريفية.

2.3 طريقة استقطاب الفضاء الريفي

بير () وشرح هذه الظاهرة مبينا تاريخيا بأن
وجود فضاء في المجتمعات الزراعية يسمح بخلق تباين
الرأسمالي قام بنشر تبادل معمم للمبيعات () و البشر، هذا الانتشار كان متبوعا بتمركز جغرافي و اقتصادي للسلطة
التي تتكون أساس من:

1.2.3 التمركز في الفضاء

كان عدد المدن محدودا و حجمها ضيق، و كان النشاط الأساسي في المناطق الريفية أو
اضافة إلى
(, F, et al, PERNET) .

(1990)

ض المبيعات في أماكن خاصة () أدت إلى ظهور أسواق متمركزة لانجاز المبادلات
، هذه ،
...الخ،

الصناعية، لم يتوقف السكان و النشاطات بسبب اقتصاد ال . و التحليل النظري المعاصر مثلا في
على تزايد المردوديات و كذا العوامل الخارجية الايجابية الناتجة عن اعادة تجمع
" " (WIGGINS, S, et al, 2001).

امبريالية

رأس مالي

الاحتكاكات التي تؤدي إلى البحث عن اقتصاد التكاليف و خاصة فيما يخص التجهيزات من جهة

فتنمية المبادلات التجارية يحتاج إلى منشآت معقدة للنقل و

و تجمع السكان في

)

الفضاء يحتاج خلق تجهيزات جماعية سواء بالنسبة للمؤسسات أو الخواص

.(

)

تسيير، تعليم)

2.2.3 طرق الحضر

إن طرق الحضر في البلدان المصنعة مرتبطة بتطور النشاطات الصناعية و أولها الصناعات الثقيلة، صناعة الحديد،

المناجم، ميكانيك ثقيل، وثانيهما صناعات التحويل، و بانشاء مراكز بشرية كبيرة و التي تخلق سوق من أ

ذات استهلاك كبير (نسيج، منتجات غذائية محضرة)

(HOUUEE , P, 1990). تتبع هذه المرحلة لتنمية ا

بحث علمي، خدمات ... و في البلدان النامية أي المتخلفة اقتصا

فقد تطورت الخدمات المرتبطة بنظام تصريف المياه، وقد استقطب عدد كبير من السكان للبحث عن

.(GERVAIS, M, et al, 1976).

3.2.3 خلق فضاء مهيمن

رة يعتبر كتفاعل بين ثلاث عوامل:

)

بيرو"

"

"

"

الاقتصادية، أي حظه في الطلب العام و في العرض العام ثم قدرته على التأثير على شروط التبادل و أخيرا طبيعة نشاطه

الإستراتيجية التي تحتلها الوحدة في مجموع الاقتصاد...)

مع تطور الرأسمالية، أصبحت المدينة مقر السلطة الاقتصادية و السياسية

و تؤخذ جميع القرارات في

هذه الحالة أدت إلى جعل الأرياف خزانات للموارد بالمنتجات

و الأسمدة، المتاجرة بالمنتجات الزراعية، منح

و التي تؤثر على مدى حياة المزارعين من حيث تزويدهم

(

الخدمات التقنية، حتى و إن كان للمزارعين سلطات نظرية)

إلى تمرکز السلطة الحقيقية في المدينة، سلطات سياسية تضع الأ بار، مدراء بتعاونيات كبيرة...الخ.

4.2.3 طريقة التكديس

"بيرو" حركة التي تولد طريقة التكديس (فالوحدات قادرة على تغيير و استقطاب محيطهم بممارسة آثار مختلفة عنه، فيمكننا التمييز بين الآثار الاقتصادية التقنية " " " " " ")

إن مجموع الصناعات التي تتطور تحتاج إلى مجموع المقاولين الفرعيين من أجل قطع و آلات، و هو يحتاج أيضا إلى مجموع الخدمات، هذه الخدمات المنشأة تحتاج بدورها لنشاطات أخرى يجب أن تنشأها أو تحثها أو تنم .

يؤدي إلى تنافس حاد يترجم بأثر التسريع، فالاستثمارات بتجهيز المؤسسات يسبب تركز متزايد و متسارع .

5.2.3 حقل الاستقطاب

يعرف حقل الاستقطاب بمساحة فضاء ما يؤثر فيه القطب، هذا الفضاء غير متطابق، فهو يختلف حسب طبيعة

100	5 إلى 50 كلم في الغالب،
200	تبلغ هذه المسافة.
	متجانسة، و أحيانا مختلفة حسب تفضيل التاريخ للتشابه أو

4. أنواع الفضاءات الريفية

وكة تكوين مفهوم الريفية، و التحقق من اختلافات الفضاءات الريفية، و التي هي نتاج حركة تاريخية للاستقطاب و التركز، أدت إلى

()، إلى أنواع متعددة المعايير تضم عوامل ديمغرافية، عمل، ... الخ، تسمح بفهم مجموع متجانس من عناصر الفضاء

:

-

يضاف إلى هذين الصنفين، البلديات المتعددة الاستقطاب

خارج المساحات الحضرية و التي تبلغ نسبة 40% ون في مساحات

الفضاء ذو هيمنة ريفية مكون من وحدات صغيرة حضرية و من بلديات (

(BESSY-PIETRI, P, et al, 2000) :

- بلديات الريف تحت تأثير حضري ضعيف: هي مجموع لبلديات الريفية و الوحدات الحضرية التي لا تشكل

20% أو أكثر من العاملين القاطنين الذين يعملون في المساحات الحضرية.

2000 إلى 5000

:

-

: مجموع البلديات الريفية و الوحدات الحضرية ليست قطب ريفي و لا

تأثير 20% أكثر من العاملين المقيمين يعملون في أقطاب ريفية.

- : البلديات و الوحدات الحضرية للفضاء ذو هيمنة ريفية غير مأخوذة بالحسبان في

الأصناف الثلاثة المذكورة أعلاه.

، تأثير المراكز الحضرية على

و قد بني و قسم تحت تأثير طرق

الفضاءات التي يحيط بها

مثال آخر لتصنيف الفضاءات الريفية، و هو أكثر شمولية، يركز على معيارين: (WIGGINS, S, et al, 2001)

- القرب و الوصول إلى المدن.

)

..الخ).

:

-

-

- الفضاءات الريفية الوسيطة الفقيرة بالموارد الطبيعية، هذه الفضاءات تؤدي إلى مستوى ضعيف للتجهيزات و الخدمات و هذا ما يعيق تطور النشاطات غير الزراعية.

-

● موارد الطبيعة و التي يبذل من أجلها جهد للتنمية تحت شرط انجاز الاستثمارات الهامة

● فضاءات فقيرة بالموارد الطبيعية حيث يكون من الممكن اعتبار العزلة كغنيمة سياحية.

هذه الأصناف غير ثابتة، و هي قادرة على التطور تحت تأثير ل محددة:

-

-

- تزايد التدفقات و تكنولوجيا الاتصال التي تحدد تكاليف النقل و التنقل.

التنمية مختلفة الاستراتيجيات و

مختلفة أيضا.

5. مفهوم فضاء التنمية الريفية

إن الفضاء الريفي الذي ليس طبيعي و لا متجانس، و الذي شكله التاريخ باستقطابه يبدو مجزءا، فلا يمكن

معالجة مجموع الفضاء الريفي لبلد ما بطريقة متشابهة من وجهة نظر تحليله او من وجهة نظر النشأ

اء سائر في طريق النم جنبا إلى جنب، فموضوع التنمية الريفية

الفضاءات الريفية في اختلافهم، نرجع إلى عالم الريف في مجموعه و لا إلى الفضاء الريفي في مجموعه لتعريف

التنمية الريفية، فيجب تقسيم هذا الفضاء العام إلى مجموعة فضاءات " "

المشكلة بهذه الطريقة لا تكون بالضرورة متناسقة مع التقسيم و لا مع التقسيم الثقافي

لكن يجب أن نأخذها بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بتعريف فضاءات التنمية.

ن الفضاءات الريفية تعرف باختلافهم، لكن هذا الاختلاف الجغرافي أولا يبدو كبير

د اعتباره من جانب الاستعمالات التي تجرى على هذه الفضاءات الريفية،

نشاطات جد مختلفة بسبب حركية السكان الذين استقروا فيها.

أظهر المؤرخون الأشكال الأصلية للكفاح من أجل البقاء قد ساهمت في تشكيل كل فضاء و في خلق اختلافها

بذلك، فهناك تداخل تاريخي بين كل فضاء و كل مجتمع يسكن فيه، هذه العلاقة الاجتماعية تترجم غالبا بطرق تملك

و التي تترجم وحدها قصة الأماكن، لذا الفضاء هو محل منافسات، حسابات أو تناقضات

بين النشاطات التي تتطور فيها وكذا الفاعلين الذين يسيرونها، النساء الذين يعيشون في كل فضاء هو أنفسهم

و الذي يمكن أن يكون متساوي أو غير متساوي، وهو محل ص

دائمة أو متوازنة باتفاقيات تاريخية.

إن اساليب تنظيم حياة هذا المجتمع، عمله و كذا اعادة انتاجه تكون في مركز التحليل

أو تخلفه، فكل مجتمع وكل فضاء منظم بمؤسسات لكن خاضع أ

التي تجعل منه مجتمعا

:

يركد أو يتراجع. فالإجاء الذي تتطور فيه حركية المجتمع

العيش، البقاء او النمو كلما كانت طريقة اشباع الحاجات في خطر التراجع، الركود أو التطور.

تنمية فضاء ريفي انطلاقا من هذه الحركيات الثلاث و التي تعتبر اساسية لاجها تعبر عن عناصر متناسقة على المستوى

النظري و الطريقة التي يحس بها السكان المعنيون بوضعيتهم و مستقبلهم.

كل مجتمع محلي له مرجعه الخاص لتلبية الحاجات لكن هذا المر

ثالثا: النماذج الجديدة للتنمية الريفية المستدامة

1. خصائص الفضاءات الريفية

تحتوي الفضاءات الريفية على كمية كبيرة من الموارد الطبيعية و الأملاك البيئية، وكذلك فإن النشاط الزراعي في علاقة مباشرة مع البيئة حيث أن:

- الفضاءات الريفية جد متنوعة، إلى التنوع الطبيعي يضاف التنوع الاجتماعي-الاقتصادي و التاريخي.
- رغم أهمية الزراعة، فإنها لم تعد النشاط السائد في هذه الفضاءات، حيث في بلدان شمال البحر المتوسط يوجد تراجع لوزنها الاقتصادي و الديمغرافي و في بلدان الجنوب نتحقق من عدم قدرة الزراعة على توفير مناصب عمل و كذا امتصاص.
- تكون الفضاءات الريفية في بلدان الجنوب عموما غير ملائمة من الفضاءات الحضرية المنشآت، الوصول إلى الخدمات، القدرة الشرائية هذه الفضاءات بعيدة أيضا عن مراكز السلطة.

2. العوامل الخارجية المحددة لطرق تحول الفضاءات الريفية

عوامل محددة أساسية:

- -
 -
- إن المبادلة الحرة المعممة للمنتوجات الزراعية المسجلة خاصة في الفضاء المتوسطي، تضع الفضاءات الريفية قيد المنافسات، و هذا ما يؤدي إلى تهميش و
- يه الطلب نحو منتوجات ذات نوعية، إذ

:

- التسيير المستدام للموارد الطبيعية، فندرة بعض الموارد ()
- الاحطار التي تهدد موارد اخرى (راف التربة، تلف الغابات، التصحر...الخ)

تتطلب وضع تطبيقات و طرق استثمار و تسيير هذه الموارد التي تجمع بين التغير

)

...الخ) لبيئة التي أصبحت مطلب عام في كل القطاعات على مستوى

تخص أولا التطبيقات الزراعية و طرق تسيير الفضاءات

3. عناصر التجديد لنظريات التنمية الريفية

لقد ساهمت التيارات النظرية : البنيوية الجديدة، الاقتصاد المؤسسي الجديد و اقتصاد الأقال

في تجديد نظريات التنمية، إذ يمكن أن نقول أن العناصر الجديدة الآتية من هذه التيارات هي:

- دور الدولة و لكن بوظائف مختلفة خاصة خلق بيئة ملائمة

لى ذلك اعتبار رأس المال

البشري كعامل تنمية يعود على وظائف الدولة في مجال التكوين، الصحة، التعليم... الخ من أجل

- : انخفاض ال

الكبيرة ين

- : المؤسسات يندرج ضمنها المؤسسات غير التجارية

الاقتصادية بخفض تكاليف المعاملات التجارية، فتقوم بتحسين آداءات اقتصاد ما عن طريق الحركة

- :

محكوم بع

- : فهي تكمن في ليونة نظام ، قدرة تكيفه، و في تهمين الموارد الخاصة

و كذا في التعاون بين مجموع العاملين) (.

إن مقاربات التنمية الريفية المستدامة و التي هي تنمية محلية، داخلية و تساهمية، مبنية على تهمين الموارد المحلية و مساهمة كل الفاعلين و ترابط مختلف قطاعات النشاطات.

إن انخفاض الفروقات الاجتماعية و

في بلدان شمال البحر المتوسط، حيث أن الهدف المعلن عنه لهذه ا
و انخفاض الفروقات بين الأقاليم، أما في بلدان جنوب البحر المتوسط الهدف هو محاربة الفقر لخفض
الذي يعتبر الهدف الأولوية للتنمية الريفية المستدامة باعتبار أن السكان الأكثر فقرا هم

-

التعاون بين كل العاملين في مسار التنمية الريفية المستدامة.

يعود تهمين الموارد المحلية إلى البحث عن عوامل داخلية للتنمية و المنافسة، فميزة المحلية للتنمية
لى مسار تصاعدي، لكن يتعلق الأمر بتنمية مسجلة في فضاء مادي، اقتصادي و اجتماعي، هذا
يعني أنه إن كانت مقاربات التنمية الريفية المستدامة مطبقة في أي مكان فإن مسارات التنمية ستصبح خاصة

4. النماذج الأساسية للتنمية الريفية المستدامة

(محلي، داخلي، تساهمي و متعدد القطاعات)

:

1.4 الحوكمة

1.1.4 مفهوم الحوكمة

" . فمفهوم الحوكمة هو مفهوم ذو معاني

متعددة، مستعملة في الاقتصاد، في العلوم السياسية و في العلاقات الدولية،
المواضيع الكبرى للتنظيمات المختلفة بالنسبة للاتحاد الأوربي و كذا البنك العالمي، و هي توجد في عدة
بحوث و في سياسات البلدان المتطورة و أيضا في البلدان المتخلفة، هدفها مجمع عليه.

معات الحديثة المتميزة بعدد كبير من العاملين () و بالتغيرات

و أخيرا متميزة بالترايطات المتداخلة المتعددة.

ف إلى هذا التعقيد مع خلق فضاءات اقتصادية جديدة و التي لا توافق

(FORGER, G, 2001).

إن القضية البيئية التي فرضت نفسها بقوة و حسب كل احتمال، تبقى مسألة كبيرة في المستقبل و

لى ظهور مجالات جديدة للبحث، القرار و النشاط تحتاج إلى مقاربات جديدة

الذي يعتبر قديماً، إذ أن بعض الباحثين يجدون أصلها يعود إلى القرن الثالث عشر

آخرون إلى القرن الثامن عشر. (CASTEIGTS, M, 2003)

في قضايا قضائية، و قد اختفى مفهوم الحوكمة ليعاود الظهور في القرن

العشرين مع استعمال حديث في مجال المؤسسة التي تعمل بتدفقات ممدودة

في مجال السياسات و مية في البلدان التي يكون فيها النظام الفدرالي أو ذات لا

(GAUDIN,JP,2002,p179)، و على المستوى النظري، نلاحظ ظهور مفهوم الحوكمة في الاقتصاد

و هذا ما يجعل بعض الباحثين يعتبرون الحوكمة

:"

غير المنسجم" (GAUDIN, JP, 2002, p 180).

" لها نفس الأصل و تتزامن جزئياً لكنها تشير إلى مفهومين

مختلفين:

: يعني المؤسسات الرسمية للدولة و السلطة القمعية (الجزيرية) التي لها حق الاحتكار ()

هذا المصطلح يعود على الطرق القانونية و المؤسساتية التي يكو

- .(FORGER, G, 2001, p 30).

: تعود على طريقة التسيير و تقسيم السلطة، بمقارنة تحتية يلعب فيها الفاعلون غير الحكوميين

دورا متنامي في طرق اخذ القرار (4) (LYALL, C, et al, 2005, p 4)

على الشراكة و التفاوض بين الفاعلين الذين ينتمون إلى مجالات مختلفة. (GAUDIN, JP, 2002, p 180)

في العلوم السياسية، تطرح الحوكمة مشكل " ، هذا المفهوم متعدد المعاني انطلاقا من المؤسساتاتي إلى تغيرات طرق اخذ القرار، لكن هذا المفهوم مرتبط جدا بالحوكمة لأنه يعبر عن تغير رؤى مستقبلية و هو يعرف على أنه: " مجتمع المدني في احوال " (ARTS, B.,et al, 2006, p29).

في مجال العلاقات الدولية نجد أن الحوكمة مذكورة في مجالين: مجال التجارة الدولية و مجال البيئة،

" "

فالنظام الدولي

يوافق مجموع القواعد و الاجراءات و كذا النظم الدائمة للتفاوض، فالمنظمة العالمية للتجارة OMC مثال عن هذه العامة في مجال التجارة الدولية، لكن يجب إلى أن فاعلين آخرين حاضرين عن طريق مجموعات مختلفة غير حكومية (ONG ... الخ).

مة العامة مذكورة أيضا في مجال البيئة لتسيير الأملاك البيئية و الأخطار، و بالفعل فإن أغلب الأملاك البيئية هي أملاك عمومية، و حقوق الملكية التي تخصها غير موجودة او غير هناك سلطات عليا لتعديل استعمالها، و من جهة و الاستهلاك تتجاوز الحدود الوطنية و منه يأتي الاهتمام بتملك حوكمة عامة أي مجموع القواعد، القوانين و رقابة المتجسدة في الاتفاقيات الدولية

ير مستدام للموارد الطبيعية و الأملاك البيئية، فإن الحوكمة العامة لا تعني

بضم مختلف مجموعات العاملين بمستويات مخ

أقل من وطنية، فصعوبة المشاكل المرتبطة بالبيئة و تسيير الموارد الطبيعية، و عدم اكتمال المعلومة و عدم اليقين الكبير في هذا احوال، يمنعون على فاعل وحيد سواء كان الدولة او مجموع الفاعلين المحددين، احتكار المعلومات و المهارة اللازمة لتسيير مثل هذه القضايا .

أ. ويليامسون

في التحليل الاقتصادي، نجد أ

عن الوسيلة المطبقة من طرف مؤسسة من اجل انجاز تنسيقات داخلية و خارجية فعالة و التي تخفض
)

التي تتجاوز البحث الثنائي بين السوق

هم في رفع

(شبكات، عقود، دورات غير رسمية..)، و نخ

" "

المؤسسية ضرورية في البلدان الخاضعة لسياسات التعد

(LELOUP, F, et al, 2005, p15).

لتسيير

معنية بضمان الشفافية في تسيير المسائل

هذه الحوكمة الجيدة و المصاغة من طرف

العمومية و احترام قواعد اللعبة لتشغيل السوق، و من هذا المنظور فالحوكمة تعتبر كوسيلة لمحاربة الرشوة

المصادقة على السلطة من طرف مجموعات عائلية و اجتماعية، هذين المعيارين يعتبران كعوائق للفعالية

الحوكمة مطبقة على مستويات مختلفة:

(الدولي، الوطني،

..)

الوطني و الدولي، و مهما كان المجال)

(، فهي ترجع إلى:

- (من السوق إلى التنظيم) الخاصة بتنسيق نشاط الفاعلين لبلوغ أهداف محددة.

- (المتنمون إلى مجالات

شراكات و تعاونيات بين مجموع الفاعلين)

مختلفة، عمومية، خاصة، تجارية، غير جارية، دولية، مجتمع مدني... الخ.

" الاعتقاد بأن النشاطات يجب أن تكون

منسقة على المستوى المحلي، مع المعايير الماخوذة في المجالات الاخرى لضمان التكامل، بحسب الصراعات

" (OCDE, 2004, p10).

حول أهمية و فائدة الحوكمة، فقد صيغت انتقادات لجعل تبع

كذا التذكير بحدوده و بتحليل أصل هذا المفهوم و استعمالاته المختلفة و تطبيقاته، فقد وضع فليب مورديفاج، هذه الحدود، أولاً: نطاق عودة مفهوم الحوكمة مع محتواه المعاصر، يتميز بأربعة صفات سائدة في الربع الأخير من القرن العشرين: انتصار الغرب، نهايات الشكوك و صراعات الملكية، تمويلية الفكر خيرا هي أداة لانتاج أكثر فعالية (MOREAU DEFARGES, PH, 2006, p 10) يعتبر هذا الكاتب ان هذه الصفات السائدة تطرح تساؤلات عدة حيث انها توافق نظرة لعالم الرفاهية، يسوده السلم و لا مكانة للندرة و صراعات المصلحة، و حسب هذه التحاليل، إن حدود الحوكمة توجد في ما تخفيه مظاهر هذه الرؤية للعالم حيث أن:

- ، فالمقصين، الاقتصاديين و الاجتماعيين لا مكان لهم كفاعلين في
 - لا تعدل الحوكمة الصراعات الغير قابلة للتجزئة، فهي تنشط عندما تكون هناك خلافات.
 - تواجه الحوكمة مشكل مدى الشفافية المبني على تقسيم و نشر المعلومة.
 - تطرح الحوكمة مشكل التضامن و التنوع الثقافي دون
- هذا التحليل للحركية التي تعني الحوكمة و حدودها يبدو ملائما، و يجعل تبع

2.1.4 لحوكمة و التنمية الريفية المستدامة

” ” ” ”

ريفية يجب أن يشكل إستراتيجية

و غير المادية، هذه الطريقة لا يمكن أن تحدث إلا في إطار حوكمة جديدة تسمح بتجنيد مجموع الفاعلين

يلهم طرق التسيير و السياسات الاقتصادية في البلدان المتطورة لأنه مكيف مع التطور الحالي للاقتصاد و المجتمعات، فإن له اهتمام واضح بمسائل التنمية عموماً و التنمية الريفية

مجموع الكتابات الانجليزية حول موضوع الحوكمة الريفية جد قوي، في بلدان المتحدة، هذه الكتابات تبرز عدد من القضايا التي تطرحها الحوكمة في المناطق الريفية، لكن أولاً يجب إلى استعمال كلمة أو مصطلح " في هذه الكتابات الانجليزية و أن استعماله نادر أو غير موجود في الكتابات الفرنكوفونية، هذا المصطلح يتزامن جزئياً مع " بصفتها سكان أحياء ينتمون إلى .

الطرح الأول: في المناطق الريفية يكون المرور من وضعية هيمنة السياسات الحكومية للتنمية إلى وضعية يتعاون فيها عدد من المشاركين في إطار بنى لينة ومصاغة نوعاً ما، قد أقلب موازين الدوار القديمة للبنى الحكومية و غير الحكومية و قد أدى إلى ظهور بنى قانونية و غير قانونية (CONNELLY,S, et al, 2006,p269).

فالحوكمة الريفية معنية بتعزيز شرعية القرارات و النشاطات، غير أن هذه الشرعية غير آلية و هي تبنى و يجب أن تصان من أجل استمراريتها و بقائها، الشرعية غير ممنوحة في أي نظام، لكنها بنية يجب ان يحافظ ومن ثم تتجلى أهمية تقوية و ترقية البنى و المؤسسات الفعالة و النموذجية في المناطق

الطرح الثاني: يخص الشراكة كأداة و هدف للحوكمة، و التي يجب أن تكون دوماً بين الفاعلين، ففي المناطق الريفية نتحقق من ضعف بعض القطاعات و عدم مرئية بعض مجموعات الفاعلين المركزي للفاعلين، يعني مساهمة و تمثيل كل مجموعات الفاعلين في هذه الشراكات للتبادل، استراتيجيات. (CONNELLY,S, et al, 2006,p269).

خصائص المقاربات الحالية للتنمية الريفية المستدامة هي التعددية القطاعية أو الميزة الإدماجية، هذه تمثل صعوبة كبيرة لأن المؤسسات و البنى الحكومية هي قطاعية و لا مكان للتقليدي في مشترك للسياسات المدججة، فالحوكمة الريفية هي وسيلة تسمح بتجاوز هذه على تامين مجموع الفاعلين الخواص.

الزراعة كانت النشاط السائد في المناطق الريفية، فالمزارعين لديهم دوما فاعلين

الفاعلين الحصريين في هذه المناطق، ولأسباب مختلفة في الدول المتطورة و الدول الم
الاقتصادية و الديمغرافية قد غيرت هذه الوضعية، ومنذ ذلك فإن المزارعين لم يعودوا هم أنفسهم الفاعلين
او الحصريين في المناطق الريفية، فيجب عليهم أن يتفاوضوا ويسيروا جماعيا مع مجموعات الفاعلين
ذا مع مجموعات فاعلين غير ربه

)

الترفيه، قضاء (... استعمال غير مباشر (...).

تنسيق و قرار، الحوكمة الريفية في قلب سياسات التنمية الريفية المستدامة كما

ocde " السياسة الريفية المدججة منفذة غالبا من خلال شركات محلية مناسبة، تمثل بعض

الخصائص و تخضع لبعض المبادئ: (OCDE, 2006, p112).

أولا: إن المنطقة الهدف معرفة حسب معايير ادارية ووظيفية.

ثانيا:

و يشتركون في المع

ثالثا:

إستراتيجية

هداف المشتركة".

مقاربات مدججة تساهمية تسمح بتسيير مسائل معقدة بفعالية اقتصادية

كبرى، و هي تعني وضع طرق تعديل، سياسات تعاقدية و نقاشات عمومية تضم كل الفاعلين، وهذا يفسر

بوجود مجموع مؤسسات و طرق تسمح لمختلف مجموعات ا

الحهم المشتركة و كذا تكوين شركات بين القطاع العمومي، المجتمع المدني ا

الخاص، و هذا يحتاج لتعزيز الحكومات المحلية السلطة، الموارد، و الوسائل من اجل أن تشتغل في

أي تكون تغيرات البنى و طرق التشغيل على المستوى الوطني و المحلي و هذا ما يؤدي إلى

. (DOUGLAS, D, 2005, p233)

2.4 اللامركزية

1.2.4 مفهوم اللامركزية

اللامركزية هي اتجاه عام في كل البلدان، ذو نجاح و تقدم، فهي ليست بالمفهوم الحديث تماما ولديه محتوى قضائي و تنظيمي مرتبط

:"

بين هيئة مركزية أو وطنية و هيئات غير مركزية أو محيط الجماعة" (ROIG, CH, 1966).

هناك معيارين مستعملين في نظريات اللامركزية: المسائل التي يجب أن تعالج على المستوى القضائية و المالية للبنى المحلية، إلى هذين المعيارين، المستوى

مثلا، في وثيقة FAO

" الخاصة بالتخطيط، التسيير، التجنيد و تخصيص الموارد من القطاع العمومي المركزي نحو:

." (FAO, 2006, p 7).

هذا التعريف يعتبر الأوسع و الأشمل، لكنه يحتوي على:

. فبعض الكتاب يجدون أنه يتعلق الأمر بطريقتين مختلفتين لأن

الوطني البعيد عموما عن

أعلاه " وحدات ميدان الوزارات و الهيئات FAO

:" غير أنه في وثيقة منظمة FAO، تشير في

الضروري للسير المستقل للعمليات موكلة إلى مسؤولي هذه الخدمات" (FAO, 2006, p 13)

و التي نجدها في تعريفات أخرى " اللامركزية تخص تحويل

الكفاءات المطبقة من طرف السلطة المركزية لصالح الحكومات المحلية" (GREFFE, X, 2006, p 32).

" مات محلية" :

- : الشرعي، التنفيذي، المالي.

- تغييرات في طرق أخذ القرار.

- "

" (GREFFE, X, 2006, p 35).

إن اللامركزية في وجود إدارة مركزية يمكنها أن تبرر في الماضي بدورها في بناء الدولة، و معاملة المواطنين

" يجلب" (GREFFE, X, 2006, p 9).

غر أن التطور الاقتصادي و الاجتماعي يجعل هذا الشكل من التسيير غير ملائم للأسباب التالية:

(GREFFE, X, 2006, p 11)

- يطرح مشكل يخص المعلومة و المعالجة المفيدة و الضرورية لها لأخذ القرار.

- تقود إلى تنفيذ سياسات غير مكيفة.

- المفاوضات بين الفاعلين صعبة، غير فعالة و حتى غير ممكنة.

التحولات الكبرى للنظام الاقتصادي تجعل من اللام

التقلبات التكنولوجية و تجزئة الطلب تؤدي إلى متوجحات ذات دورة حياة قصيرة تحتاج إلى

قدرة تكيف كبيرة من جهة أخرى، التعميم الذي يفتح الباب لحركة قوية للنشاطات الاقتصادية يجعل

الأقاليم في منافسة دائمة، و في هذه الظروف، فإن البحث عن عوامل منافسة جديدة هو طريقة دائمة

لا يمكن ان تسيير بصـ

التنسيق بين الفاعلين على فضاء محدد، تساهم في طر

:

-

توى النظري نستحضر مبدأ الفرعية الذي يعني أن الكفاءة تحول
المستوى الذي يجعلها أفضل تنفيذا، و ما يحدد نوع الكفاءة، المستوى الذي تحولت فيه
" معايير وظيفية، تجريبية مبنية على الفعالية أو فعالية الجماعات الأكثر
" (REGOURD, S, 2004, p 64).

-

مشكل الفروقات الاجتماعية و الفضائية، فواحدة من الوظائف الأساسية للدولة، انطلاقا من جمع
الضرائب على المستوى الوطني هو ضمان إعادة توزيع الثروات بين المناطق و
الخدمات العمومية و أشكال أخرى للتحويل المباشر أو غير المباشر، فإن
تعني

من طرف المساهمين المحليين، فهذا يؤدي لزيادة الفروقات الاجتماعية و الفضائية، إلى ذلك،
التوزيع على المستوى المحلي غير فعالة، و يمكن أن تكون لها نتائج تزيد من حدة
" كل نظام يرجع أثره إلى دفع الأغنياء أجر للفقراء، يفترض أن تكلفة التجنب عن
طريق الأغنياء لهذه المسؤولية تكون أعلى من مبلغ التحويل
" (DAVEZIES, L, 2004, p 37)

حتى

فروقات أو تقويتها، يجب البحث عن وضع آليات لضم التمويلات المالية المحلية

دافيس بشرح كيفية انه لا يكفي فقط لتخصيص فضاء بعض المفاهيم الاقتصادية و الاجتماعية مثل
PIB (DAVEZIES, L, 2005, p44). في فرنسا و في

PIB

:

- وجود تدفقات عائدات غير مباشرة، كنتيجة لسياسات إعادة التوزيع.

- جزء كبير من القيمة المضافة تنتج عن

إن النقاش حول اثر ا يشير إلى الصعوبات التي تحيط بتنفيذها،

2.2.4 اللامركزية و التنمية الريفية المستدامة

في الأقاليم الريفية تطرح بطرق مختلفة في بلدان الشمال و الجنوب البحر المتوسط، ففي بلدان الشمال، تعتبر اللامركزية لية و بلوغ ترابط اجتماعي كبير () ت إلى OCDE,) :

(2006, 17)

- التوزيع و المعاش لم تخفض من الفروقات الجهوية، و المناطق الريفية غير الملائمة لم تتطور في أغلب الحالات.
- الريفية غير الملائمة تؤثر كثيرا على النفقات العمومية.

إن طريقة اللامركزية، في بلدان OCDE و الاتحاد الأوربي و كذا ظهور بنى جديدة تنطبق على مستويات فضائية أخرى (مثلا في فرنسا: دساتير بين الطوائف... الخ).

في بلدان الجنوب، نجد الأقاليم الريفية تكس العوائق التي تجعل اللامركزية صعبة و ضرورية في آن واحد، من بين هذه العوائق، يمكن أن نذكر العائقين الأساسيين و هما ضعف و غياب التجمعات البنى المحلية .

العلاقات بين التنمية و اللامركزية جد معقدة لأن هذين الطريقتين مترابطتين فيما بينهما، و يمكن أن نفترض أن حركة تنمية محلية تسهل و تسرع ظهور و تعزيز بنى محلية (DE MILLY, H, 2003). التساؤل حول نتائج طريقة اللامركزية لبدأ حركة محلية للتنمية تبقى بعض تجارب إنشاء بنى محلية في بلدان الجنوب أثبتت أن هذه البنى لا تلعب دورها لغياب انضمام الفاعلين.

إن النطاق الاجتماعي الاقتصادي لطرق اللامركزية في الأقاليم الريفية لبلدان خاصة تخص خاصة تكوين و مرافقة الفاعلين، فبناء شرعية البنى المحلية الجديدة صعب في بلدان الشمال لأسباب كثيرة و منها المتعلقة بخاطر رؤية السلطة في هذه البنى المصادرة لجماعة فاعلين كانوا هم محتكري

بينت الأبحاث الطوائف الريفية القديمة لتسيير الوصول إلى بعض الموارد مثل الأرض أو تنظيم تسيير ر في نطاق يتطور، فتناج الدراسات التجريبية في بلدان كثيرة متخلفة تبين أن " تحول منح الموارد المركزية لتنظيمات محلية فالنخب المحلية تتجه أولاً إلى خدمة نفسها، و لا تترك للفقراء إلى " (PLATTEAU, JPH, et al, 2001, p 224) و هذه الدراسات تصل إلى الخلاصة التالية:

"الدولة يجب أن تضع معايير لمنع النخب المحلية من استنزاف أموال السلطة، فإن لم تكن الدولة قادرة على أن تلعب هذا الدور المهم، فإن المقاربة التساهمية للتنمية الريفية المستدامة لها حظوظ لإعطاء نتائج مخيبة على فنصل إلى الخلاصة التي لا نسـ و مفادها أن البلدان التي تكون فيها الدولة غير فعالة و فاسدة، فليس هناك مقاربة تساهمية (PLATTEAU, JPH, et al, p 225)."

و لبلوغ أهدافها يجب على اللامركزية أن تسمح بتجمعات و بنى محلية في الأقال :

- تسيير عرض الخدمات العمومية.
 - لتسيير الصراعات بين الفاعلين خاصة فيما يخص استعمال الموارد الطبيعية.
 - إستراتيجية محلية للتنمية و تحريك الوسائل، و من ضمنها الوسائل المالية لوضع هذه الإستراتيجية .
- هذه الوظائف مهمة لتنمية محلية، لأن "

مركزية محليا " (TONNEAU, J.PH,et al, 2003, p 181).

3.4 الوظائف الجديدة للفضاء الريفي

:

- المسألة البيئية في معنى لها، تغطي انشغالات متعلقة بالتلوث ()
- الحراري، و الأخطار التي تستشعر حول التنوع البيولوجي و حول المناظر (..الخ).

- عشرية الليبرالية، تثبيت السوق العالمي ووضع طرق مفاوضات تجارية دولية OMC تهدف إلى تأسيس
ير غير

مرغوب فيه للأسعار.

:

يضاف إلى هذا ظهور

معنية مباشرة بهذه المعايير و طبيعتها، فالزراعة في علاقة مباشرة مع البيئة عن طريق استعمال الموارد
ة، تسيير التنوع البيولوجي... الخ،

الأهداف التي سطرته للزراعة، فإن هدفها الأمن الغذائي على المدى الطويل، القطاع الزراعي يحتل مكانة
خاصة في السياسات الاقتصادية و استفاد من معايير حماية وكذا معايير مساعدة ودعم، نوعا ما قوية
مؤكدة حسب البلدان، و نجد أن هذه الخاصية في الصعوبة التي

OMC تخص تحرير الأسواق الزراعية، أي أن البلدان المتطورة و المتخلفة محاصرة على مستويات

مختلفة لحذف معايير الدعم المباشر و غير المباشر لزارعائهم،

طاع اقتصادي و الطلب الثلاثي حول النوعية، قد تم تأسيس مفهوم "

" في سنوات التسعينات، فالتعددية الوظيفية للزراعة تعني بمفهوم بسيط وواسع

بوظائف أخرى غير وظيفة

نحو عدة اتجاهات، و يمكن تعريف اتجاهين معروفين فيما يأتي هما:

الاتجاه الأول:

الاتجاه الثاني: للزراعة وظائف بيئية، اقتصادية و اجتماعية و حتى المحافظة على الثقافي.

للتعددية الوظيفية، يخص نتائج الأخذ بالحسبان

ية للزراعة في السياسات العمومية، فالبعض يرى في هذا المفهوم، حجة اصطناعية

بالنسبة للذين لا يشككون في فائدة هذه التعددية الوظيفية، فإن المسألة تخص معرفة كيف يتم ترجمتها وفق

1.3.4 مفهوم التعددية الوظيفية

اكتشاف حالة واقع قديم للزراعة، تم

. (MUNDLER, P, 2001) .

غير أنه لا يجب خلط مفهوم التعددية الوظيفية مع تعدد النشاط أو التغيير فيه، على حالة يكون فيها المزارع أو أفراد عائلة يمارسون بالتوازي النشاط الزراعي نشاط أو أنشطة غير زراعية، هذه الحالة تترجم بوجود عائدات غير زراعية في تركيبة العا الإجمالي .

فالتعددية الوظيفية تعود على الوظائف المختلفة التي يتمها نشاط، و في حالة الزراعة فإن: " الوظيفية هي فحص المنتوجات الملائمة و غير الملا عن طريق نشاطات مختلفة للمزارعين أو القطاع (DURAND, G. et al, 2003, p 13) ، وهما:

- : () .

- الثاني: تحت أشكال أخرى غير الأملاك المادية (حصيلة غير ملائمة).

باحثون آخرون يقترحون تصنيف وظائف الزراعة بالطريقة التالية (DURAND, G. et al, 2003, p 16) :

- : بحصيلتين ، واحد يخص المنتوجات بحد ذاتها لنوعية هذه

- تسيير الفضاء و الموقع: نوعية الموقع، وجود التلوث أو عدم وجوده، ...الخ.

- : (تساهم في العمل في النشاط الاقتصادي)

إن مجموع هذه الوظائف لا يمكن أن تقيم بآليات السوق بسبب الطبيعة اللاتجارية لبعض الوظائف
محصولات التي لا تكون أملاك مادية ل " " المنتوج الملحق يعني

منتجة دائم في نفس النسبة.

نعرف الخدمات البيئية التي تمنحها الزراعة و التي ترد على الطلب الاجتماعي الجديد حول الطبيعة . هذه الخدمات، المرتبطة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بالنشاط الزراعي يمكن أن تحلل، من التي تمنحها. إن مفهوم العوامل الخارجية يوجد في الاقتصاد منذ أ. مارشال (MOLLARD, A, 2002)، و الذي استعمله لشرح انخفاض تكاليف في الصناعة بفضل الآثار الخارجية " المتأية من القرب، التجمع العمراني لمختلف المؤسسات، تشكل الآثار الإيجابية القادرة على تهيئة تكاليف " (LONGUEPEE, J, 2002, p2) . فهي إذن عوامل خارجية إيجابية مبنية و غير تجارية. بيقو أصبح مفهوم العامل الخارجي محدد و ثري: فالعامل الخارجي يمكنه أن يكون سلبيا أو ايجابيا، يمثل أثر خارج السوق، و يمكن أن يأتي من طرق و الاستهلاك، لكن حسب هذه التعريف هو " (LONGUEPEE, J, 2002, p 4) .

تعتمد الميزة البشرية لتمييز العامل الخارجي و المتعة، هذه الأخيرة معرفة "كعامل خارجي أصله لم يعد الناتج من طرف الانسان او اشتراك في حدوثه، هو أصل الأثر الخارجي و مرسل عن طريق فاعل " (LONGUEPEE, J, 2002, p10) . يجب تحديد "قيمة إيجابية أو سلبية انطلاقا من اللحظة التي تكون محل استحسان كره من طرف الفاعلين " (LONGUEPEE, J, 2002, p 11) . و كما بالنسبة للعوامل الخارجية، يجب أن يكون هناك طلب يلتقي بالعرض، من ناحية وجود عوامل تغير الرفاهية إيجابا .

ظروف و أشكال تعويضات هذه الخ

(VERMERSCH, D, 2001) :

المقاربة الايجابية: OCDE

() ، و منتوجات ملحقة و التي يمثل بعضها أملاك الفوائد

() و لا يوجد لها سوق.

إلى المنتوجات الزراعية و كذا تحديد قيمتها وظ

ا غير

المقاربة المدمجة أو النمطية: دية الوظيفية في هذه المقاربة بمجموع الأهداف المسطرة

نقائص السوق التي لا تعوض الاملاك و الخدمات البيئية المعروفة على انها املاك عمومية.

لهما نتائج على سي :

الرؤية الأولى:

يئة تترجم بخدم للموارد الطبيعية، و في مواجهة هذه الوضعية، و حسب الطلب الاجتماعي حول نوعية البيئة، نختار زراعة أقل حدة تسبب تلوث أقل و تلف أقل للموارد الطبيعية، مقابل تعويضات (REQUIER-DESJARDINS, D, 2002, p8) .

الرؤية الثانية: لا تحصر التعددية الوظيفية في الخدمات التي تقدمها الزراعة، لكن تخص مجموع مميزات الزراعي و كذا مكان هذه الانظمة و علاقتهم مع

يعني فهم التعددية الوظيفية على المستوى المحلي للأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين النشاط الزراعي . (REQUIER-DESJARDINS, D, 2002, p9).

2.3.4 التعددية الوظيفية و التنمية الريفية المستدامة

نموذج العولمة دفع إلى تخصيص

إن التنمية الريفية المستدامة هي وسيلة لترقية الحضور جنبا إلى جنب لعدة نش

الهويات، الاستراتيجيات، التطبيقات و العلاقات المتداخلة و الشبكات. (BELLETTI, G, 2003).

المقاربة المدمجة للتعددية الوظيفية في نظام اقتصادي اجتماعي و بيئي

محلي، محيطا بالوظائف البيئية. في بلدان شمال البحر المتوسط "

، تخص مجموع النشاطات الريفية". (REQUIER-DESJARDINS, D, 2002, p 11).

هذا ايضا موجود في بلدان الجنوب، حيث و رغم الدور المهم للزراعة في المناطق الريفية نجد أن:

- الوزن المتعلق بالسكان الزراعيين بالنسبة للسكان الريفيين في انخفاض.

- العائد غير الزراعي يساهم بنسبة هامة في العائد الإجمالي

على تحليل يميز مختلف أنواع العوامل الخارجية و الأملاك العمومية

. (MOLLARD, A, 2002). نجد بعض الأملاك العمومية لا توجد إلا في

فضاء جغرافي محدد يمكن وصفها باخلمية، لاهما انسجة الموارد الخاصة المادية او غير المادية الخاصة بهذا الفضاء، و نفس الشيء فإن العوامل الخارجية و النشاط الزراعي و التي تعد بالمررة وظيفة الموارد أو الوسط الطبيعي و مميزات أنظمة

التعددية الوظيفية هي تلك التعددية للنشاط الزراعي في معنى محدد و للنشاط الزراعي في علاقته مع و أخيرا

في الوقت الراهن، ليس الفضاء الريفي محل طلب اجتماعي جديد ليتحمل التحولات العميقة، في الشمال هذه التحولات تترجم بالانخفاض القوي للوزن المتعلق بالسكان و الفاعلين الزراعيين في الإجمالي للفضاءات الريفية، في الجنوب، رغم بقاء الزراعة كنشاط رئيس المتزايد في المناطق إلى ذلك، التطورات في طرق و أساليب الحياة و المنتوجات، الاهتمام بالمحافظة على الموارد و البيئة، قد سبب طلب جديد على الفضاء الريفي يترجم بوظائف جديدة هي:

-
-
يبحثون عن نوعية الحياة أو يهربون من مشاكل السكن في المدن (الإيجار... الخ).

- : فتنمية السياحة الريفية تشهد حيوية و انتعاش هذه الوظيفة.

- : المحافظة على الموارد النادرة التي تحت الضغط و المهتدة بالترك، تنوع الغطاء النباتي

الحيواني و كذا تنوع الموقع، فالوظيفة البيئية تشمل أيضا الحماية من الأخطار الطبيعية كالفيضانات نيران الغابات.... الخ.

الفصل الأول التنمية الريفية المستدامة

الفضاء الريفي متعددة الوظيفة بالنظر إلى طلب المجتمع الحالي، فهو فضاء انتاج منتوجات تجارية و غير تجارية، بالإضافة إلى المنتوجات الزراعية فهناك منتوجات بيئية، خدمات الترفيه و حفظ الطبيعي و الثقافي

منتجي هذه الخدمات و المنتوجات و كذا عن طريق دورهم في الحركة الاقتصادية

:

أولاً: تخرج الفضاء الريفي من الدور المحصور في انه دعامة للنشاط الزراعي

الفضاء الريفي في عمومه

القطاعية و الأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مختلف النشاطات الزراعية غير الزراعية التجارية و غير

ثانياً:

لوظيفية بالتنمية الريفية المستدامة تظهر في عدة حالات مثلاً، الأقاليم الأقل

لتبقى تنافسية في السوق الدولي كإستراتيجية

متناوبة فهذه الأقاليم يجب تطور المنتوجات و الخدمات الخاصة في مختلف المنتوجات

المحلية الزراعية و غير الزراعية،

ثالثاً: من منظور التنمية الريفية المستدامة، التعددية الوظيفية يجب أن تكون ذات

4.4 الإقليم

يتعاونون و يتقاسمون نفس القيم

في الوقت

الحالي هو النموذج الأساسي لتنمية زراعية تبنتها OCDE و بنى وطنية مسؤولة عن التهيئة العمرانية هذا الاهتمام يفسر بعلاقات هذا النموذج بمختلف التساؤلات التي تطرحها مشاكل التنمية في عالم مختلف

عن عالم القرن العشرين. (BONANNO, A, 2005, p 35)

يساهم في تغذية التفكير حول التنمية الريفية
المنهجية، فهو يجسد المعيار المحلي للتنمية الريفية، عندما تكون التنمية الريفية

و بقوة بالطرق السارية في

عن طريق مقارنة تضعهم في م الفضاءات الريفية و المراكز الحضرية الصغيرة و المتوسطة .

و كذلك فإن التعلم الجماعي، التقني و التنظيمي، مولد من
لموب يهيمى ظهور طرق التنسيق و التعديل بين مجموعات الفاعلين المنتمين إلى فضاءات
مختلفة، هذا ما يسمح بتنمية الفضاءات الريفية التي تحتاج إلى ارتباط قوي بين مختلف النشاطات

ة هي تطوير الفضاءات الريفية نحو أقاليم ريفية، كون أن
الفضاء الجغرافي الاقتصادي و الاجتماعي المطابق لمشروع تنمية مبني على مجموع الفاعلين.

نموذج زراعي جديد مختلف عن النموذج الموضوع عن طريق التحديث في سنوات

مختلفة عن الأقاليم دون نسيان أن الحركة هي نتاج تفاعل في لحظة معطاة بين القوى العامة
(الخ...)

درة على إجابة داخلية لتسيير الحتميات و استثمار الحظوظ.

خلاصة

الرئيسي لعملية التنمية في أية دولة مهما كانت درجة تقدمها أو تخلفها، لذا وجب وضع مشاريع تراعي الإمكانيات الطبيعية من جهة سطرة البلوغ من جهة في الدول النامية لم تراعي هذه بل وضعت على اعتبارات سياسية و لم تأخذ بعين الاعتبار عامل دول شمال ضفة المتوسط، فيحين انها لا تمت لها بصلة من حيث الخصائص والإمكانات الطبيعية و المتمثلة في الحوكمة لتالي لا يمكن أن تنجح هذه المشاريع ما لم تأخذ كل دولة النقائص المسجلة لديها لمحاولة تدركها من الأساس حيث أن المشاريع يجب أن تقترح من القاعدة و لا تفرض من الهرم.

الفصل الثاني

الموارد الطبيعية المتجددة

من خلال أهداف التنمية

الريفية المستدامة

تمهيد

تعتمد حل مشاريع التنمية باختلاف أنواعها على الموارد، التي تعتبر مدخلات أي عملية إنتاجية وتعتمد التنمية الريفية على الموارد الطبيعية، و أخص بالذكر هنا المتجددة، التي تعتبر شريان و أهم خاصية تميز الفضاءات الريفية باختلاف أنواع الموارد التي تحويها، فالموارد الطبيعية المتجددة هي التي تتحدد من خلال الدورة البيولوجية و بمساهمة الإنسان في بجددها، إلى اننا نجد انها تستنزف بشكل رهيب نتيجة للضغوط التنموية من جهة، و هذا لإسراع وتيرة التنمية و الظروف الاجتماعية من جهة أخرى، كالفقر و تدهور حالة الأمن الغذائي، لذا فالموارد الطبيعية المتجددة مرتبطة ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية الريفية، و هي القضاء على الفقر و تحقيق الأمن الغذائي، لكن يجب أن تستخدم وفق معدل أمثل للاستغلال، و هذا بمراعاة نموها ومخزرو لان الميزة الرئيسية لهذه الموارد انها معظمها تتجدد وفق المخزون المتبقي

من هنا وجب وضع نماذج استغلال كي نستطيع أن نسيرها وفق احتياجاتنا الحاضرة دون حصر احتياجات الأجيال القادمة، فلا تنمية ريفية مستدامة بدون تسيير جيد و مستدام للموارد الطبيعية المتجددة.

أولاً: الموارد الطبيعية المتجددة

1. تعريف الموارد الطبيعية المتجددة

يوجد عدد معتبر من الموارد الطبيعية المتجددة، إلى الموارد التي هي نتاج الطبيعة: العمل، الهواء، بعض مصادر الطاقة و هي متجددة.

نحصر مفهوم مورد طبيعي متجددة في التي يستغلها على التجدد بطريقة ايجابية، كذلك الأمر بالنسبة للمخازين الحيوانية و النباتية، الهواء و الماء، و في الأنظمة المصنعة، يمكن من أن يحافظ على إعادة أو مخزون صيد خاضع للاصطياد أو غيرها. (jaques, w,et al, 1990, p2)

و النباتية بديهية فإن مقاربتهم مختلفة عن الموارد الطبيعية

إن هذا الاختلاف بين الموارد الطبيعية المتجددة و الموارد التي يجددها و هو مجبر على ذلك، تشير انتباه العديد من وجهات النظر العلمية سواء بالنسبة للعلوم الاجتماعية أو بالنسبة للعلوم الطبيعية.

2. الموارد الطبيعية المتجددة من منظور العلوم الاجتماعية

أي مجتمع مكون أولاً من تصنيف عالمي واسع للأشياء و
" " ضار أو غير ضار.

الذي يجعل منه مورداً.

(Reveret J.P, 1986, p 412)

في الميدان الاجتماعي، ليس هناك
(، و التي يمنحها خيال و الظروف التاريخية ددة و التي يعدها كل مجتمع)

إن البحث الحديث في سلوكيات البشر الاقتصادية و في

ثقافي و غير ثقافي، فالندرة هي بنية اجتماعية و هي مبنية على قاعدة " " ، و هي تأتي من اختيار اجتماعي بين الأملاك الطبيعية، و على هذا الأساس ندرة مورد ما تتزايد مع شدة استغلالها.

في مجال الصيد البحري، كانت تعتبر الموارد غير مستنفدة من طرف الطوائف العلمية إلى غاية بداية

إن العلاقة بين الموارد الطبيعية المتجددة و النظم المصنعة تكمن في

ا موارد محولة الملكية مثل الماء،

نوع معين من الاستثمار يجبر على الاستعمالات الممكنة لهذا الماء.

الموافق لهذا الحدث يسمى " " التي تزيد من حجم التفاعل بين

قرارات الفاعلين، فالعوامل الخارجية الأقوى من المورد نجدها مشتركة و محدودة في الزراعة، إن النظم المطبقة هي النظم التي تكون درجة عواملها الخارجية تقترب أكثر من درجة العوامل الخارجية المعتادة في استثمار مراعي بلا فائدة، غابات طبيعية أو مخزونات صيد.

استثماره بالنسبة لكل الفاعلين المهنيين و العلميين فإن هذا

المفهوم اتسع إلى شروط وجود و إعادة

يه، لكنهم يرفضون الفصائل القابلة للزوال التي ليس لديها سوق.

3. الموارد الطبيعية المتجددة من منظور العلوم الطبيعية

() و التي

ددة و الاضطرابات الناشئة في البيئة يجب أن

(jaques, w, :

:

1990, p3)

()

المادة: الذي يكون استعمالها

(، توفرها محدد

)

بعوامل حيوية أو غير حيوية.

الطاقة: حيث أن أي نظام محول للطاقة هو محول أو مخفي

(طاقة شمسية، أولي،) و التي يكون مردودها ضعيف كلما

الفضاء: الذي تكون مستوياته جد متنوعة حسب التنظيمات و الساكنين المعترين، يكون في وسط البيئة التي

كل التركيبات (/) .

الزمن: (إلى النضج، من الولادة إلى)

بع مراحل ذات معايير زمنية مختلفة، مع انقطاعات في تطور كل نظام بيئي نحو حالة نضج

مورد طبيعي متجدد لا يجب أن تشبه لحظي أو مستدام لهذا المورد في ظروف خاصة يجب أن توضح غالبا، فإن كانت انتاجية الموارد المنحدرة من الزراعة كبيرة من سنة لأخرى، فالأمر يختلف بالنسبة للموارد الوحشية حيث تكون العوامل المتداخلة غير مراقبة، وكذا بعض مخازين الصيد يمكن ان يكون لها حركات غير مستقرة تؤدي بها إلى الاختفاء من الوسط أثناء فترات زمنية مختلفة.

إذا كانت الموارد الطبيعية المتجددة في بعض الاحالات مستخلصة من نشاط بشري، بالنسبة لعلوم الطبيعة

4. فهم الاختلاف و التنوع

إن درجة الصعوبة في تنظيم نظام ما (تنوع وراثي، بنية السكان، تعمير، الأنظمة البيئية و النظ

)، تعتبر كثرة خاصة (محددة غالبا في هذا المظهر)

هذا الاشتراك عديد على عدة مستويات

للزمان و الفضاء ومن المهم فهم هذا الاشتراك الذي يمس تشغيل أنظمة

()

ف في نظام قليل التنوع و الذي يستمر في كتلته الحية استحسانا و يزداد تدريجيا خلال تتابع لبلوغ حد أقصى في النظم الأكثر اختلافا و التي تكسب وسائل انتاج أكثر في بنيتها، في هذه النظم تعتبر الكتلة الحية كمخزون طاقوي معتبر و التي تطورت لأجلها فكرة " (Odum,H.T, 1983) "

() بالنسبة لمساحات مستثمرة وأزمنة لاستراحة ملائمة للأراضي.

-
- هناك نظم مختلفة و غير مستقرة و نظم قليلة الاختلاف جد مستقرة.
- ان استثمار الانسان لبعض الفصائل يمكن أن يؤدي إلى ندرة هذه الفصائل دون أن يعوض فصيلة تنافسية لبيئة ملائمة و محررة، فخاصية عدم حتمية () حذر يخص معالجة النظام البيئي. (Jordan, C,F, 1983)

5. الآليات الأساسية للمورد الطبيعية المتجددة

مجالات للمعرفة، المجال البيئي، و الاجتماعي و الاقتصادي، هذين الأخيرين غير منفصلين عن طرق أخذ القرار التي تحكم الأنشطة البشرية، و تكون الآليات الأساسية :

1.5 المقاربات النظرية

تعتبر

جهة، و طرق تسييرها و المحافظة عليها من جهة أخرى، و تكون هذه المقاربات النظرية :

1.1.5 التنوع و عدم اليقين

بالنسبة لعالم الاقتصاد، إن مفهوم الموارد المتجددة و غير المتجددة مرتبط بوجود أسواق () ، بطبيعة الحال يـ

يعتبره كقضايا السوق عن طريق آلية السوق، هذا المفهوم الذي يرجع بحد ذاته إلى طبيعة الملكية (ورد، وأيضاً يرجع إلى قيمة المورد،

تأسيس قيمة لهذا يحل مشاكل منهجية كثيرة. (Weber J.L, 1989)

إن الموارد المحولة الملكية تعتبر قابلة للتعديل عن طريق السوق من

، أو استعمالها و كذا حقوق تلوثها، عن طريق أنظمة ضريبية معروفة بأن لديها أثر

(Clark C. W, 1985, p 291)، ففي مجال الصيد البحري، الوصول إلى التفكير حول

يوجد قيد البحث في

التي تمنح مالكةها تقريبا ملكية للمورد. (Clark ,N, et al, 1988, p 325).

:

ضرائب، حصر تقنيات الاستثمار أو التحكم في الأسعار، هذا التعديل و آثاره المتناوبة الاقتصادية و الحيوية

(Gates J.M, 1990, p 525) .

() ، لكن لخفض مخاطر فائض ، عندما تستعمل هذه

الوسائل للحد من انخفاض إن الموارد المحولة الملكية يمكن أن تعتبر

من طرف فاعلين كإرث مشترك (جماعي)، تسمح بتجاوز تناقضات الفائدة عندما يكون هذا التسيير الارثي

شرط لبقاء نشاطات مجموع العاملين. (Ollagnon H, 1990, p 91)

إن هذا المفهوم الأخير يمكن

المشتركة، للموارد الحرة، إن اقتصاد الموارد الطبيعية المتجددة يقوم على فرضية أن كل مورد مشترك هو ذو

ل الحر يؤدي إلى نفاذ هذا المورد،

.

عدد كثير من الباحثون في العلوم الاجتماعية يرفضون هذا المفهوم مثبتين بذلك أن الطبيعة الجماعية

للملكية لا تتضمن بالضرورة أن يكون المورد ذو وصول حر، فالطرق التقليدية للتسيير تتجه

الاستثمار إلى تنوع الموارد عندما يعود التعديل من طرف الملكية الخاصة إلى التنوعات الطبيعية إلى

تنوعات اقتصادية محدثة بذلك آثار وخيمة أخرى.

إلا حسب الطريقة التي تستعمل بها نظم الانتاج، كما في اسيا في جنوبها الشرق أو في افريقيا حيث تسمح لعدد من السكان بكثافة معتبرة بالبقاء على قيد الحياة في حين أن آخرون يهددون استمرارية حياة مجموعات ضعيفة الكثافة و على أراضي غنية.

2.1.5 الثبوت التشبيهي و الاحتمالات

لأن تغيير عنصر من عناصرها يؤدي إلى تغيير و تعديل حركة النظام في المجموعة، فالتعقيد يكمن في البنيات التي تربط فيما بينها عناصر النظام، و فهمه لا يمكن ان يكون ت مختلفة.

إن كانت المقاربة التجريبية هي أساس بحث مخبري فهي لا تسمح حسب المعلومات الحالية بالأخذ بعين الاعتبار وضعيات لا يمكن لتعدد العوامل التي تتفاعل فيما بينها أن تعتبر

3.1.5 الحركية و عدم اليقين

ت قوية و محكمة بعدم اليقين، إن بطريقة هشة، فالبحوث الحالية تتطلع إلى حذف آثارها و التحكم متغيرات احتمالية في نماذج تبقى دائما ذات ثبوت تشبيهي أيضا بالنسبة لعلماء الأحياء و الاقتصاديون، فالتنوع القوي في استثمار الموارد المتجددة

كما في

الزراعة أو في الزراعة المائية المراقبة، إن التنوع البيولوجي لوحداث الصيد و السلوكات العابرة ()
تترجم محاولات تكيف لهذه التنوعات الحيوية الأكثر منه اقتصادية. (Cury Ph. et al, 1990, p 28)

2.5 طرق التسيير

ير المستقبلي

إن طرق التملك و توزيع الموارد الموجودة غير معروفة بعد

(Trodec J.P, 1990, p 817)

الباحثين لمفهوم المورد المشترك و الوصول الحر.

المؤسسياتي وكذا تحليل طرق أخذ القرار في تسيير القطاع و خاصة على مستوى

تسيير في الواقع، حسب المنطق المراد توضيحه. (Broomley D, M.B.

(Cernea, 1989, p 57).

إن تاريخ تسيير الصيد البحري غني بالعبر بمجموع الموارد الطبيعية المتجددة، الاهتمام بطرق التسيير

العلاقات بين علوم الطبيعة، الموارد المتجددة و البيئة السياسية الاقتصادية و التي

افظة على الموارد، التسيير الرشيد للمخزونات و كذا التسيير الحيوي

1.2.5 عدم النفاذية

إلى غاية بداية القرن التاسع عشر عدم نفاذية مخازين الصيد،

1863 القلقين من انخفاض الغنائم الفردية، إلى تشييد لجنة ملكية للتحقيق

بعد ثلاث سنوات من العمل، أكدت اللجنة أن المخازين غير مستنفذة وأن

بتمركز نشاطهم في المناطق ذات الحجم القليل و أن الحل في لعملية الصيد يوجد في

تسيير ستعتبر كحواجز لهذه (Reveret J.P, 1985, p 412)

الحرية، هذه الفترة متميزة بالمذهب الاقتصادي " و الفكر العلمي يتفق مع الفتر

السياسية التي صف الثاني من القرن التاسع عشر (Polanyi K, 1983, p 419).

2.2.5 المحافظة على الموارد

عشر، تغيرت الأمور و قبلت فكرة "

و قد انشئ المجلس الدولي لاستثمار البحر (CIEM) 1904

الفصل الثانيالموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة

أصبحت طبيعية و تكنولوجية إلى غاية الحرب العالمية الثانية (Chauveau, J.P, et al, 1989, p 222).
التسيير إلى المحافظة على المورد بمعايير تقنية مثلا حبك السنارة، و عن طريق التوقف عن الصيد في حالة صيد

3.2.5 التنبؤ من أجل التسيير و التحكم

لقد ظهرت نماذج لحركية السكان في السنوات الثلاثين
التسيير الرشيد للمخزونات بالظهور، و فكرته هي أن تسيير جهد الصيد يمكن أن يوجه و يمكن أن نصل إلى
تسيير المخازين بحد ملائم إلى الحد الأقصى المناسب و المثالي.

قولدن (1954)،

أن التسيير عن طريق المخزونات يؤدي إلى وضعية مثله لأنه في حال الوصول الحر، تدخل سفن أخرى في
يحتفظ بها لكن في حالة استنزافها، ضاف إلى

1970

الاقتصادية، و قد بلغ الامتداد نهايته اما الدول فيجب عليها تسيير الفضاء

فنظم ممارسة الأنشطة تتعد في

الثاني لسنوات السبعين و تموضع في مكائها الحصص النسبية الفردية القابلة للتحويل في عدة دول من العالم
1984 بذلك يقطع الصيد في زمن قليل الطريق الطويل للزراعة، أي أن حركة الملكية الخاصة

لمورد الصيد البحري ناتجة عن حركات تسيير الأراضي في " " 19 16 .
الصيد و الكلاً غير النافع ففي

4.2.5 التسيير غير المتوقع

إن الطرق الحالية لتسيير الصيد كانت لها نتائج هامة لمساهمتها في الحفاظ على المد

نقص تسييرها الملائم ونذكر منها: (Henry C, 1990, p 41)

- إن تسيير المورد يوجد على واجهة ذات اختلافات طبيعية الأمر يتعلق أكثر بتسيير المورد منه باستثمار هذه .
 - تجددة محكومة بحركة البيئة التي لا يمكن التحكم الجيد فيها، و هي محكومة أيضا بظروف الوصول و تقسيم الموارد التي يمكن أن تؤثر عليها.
 - مستقبل هذه الاستثمارات غير أكيد و التنبؤ به قليل.
 - عدد كبير من الباحثين توصلوا إلى التفكير بأن التسيير المستقبلي يجب أن يكون المهم أن نرجع الموارد إلى حالة سابقة ()
- و لهذا من المهم فهم القوانين التي تتحكم في هذا التنوع،
- التسيير غير المتوقع ()

5.2.5 تصنيع الأوساط و الفصائل (زراعة، زراعة نباتية، زراعة مائية)

البشر في خفض آثار التنوعات الطبيعية عن طريق مراقبة متنامية

() ()

العشب إلى المعالجات الوراثية و إلى الزراعة خارج الأراضي تشكل انفصال تدريجي عن البيئة أكثر منه تحكم

تطور في تميز

تصبح بذلك كثيفة و في وسط مراقب،

يشكل طريقة تسيير أكثر تطورا و التي تعرف ظروف نجاح نموذجية، رغم اتجاه تاريخي لمراقبة عدة نظم بيئية، يبدو أن الحتميات المفروضة من طرف النشاطات البشرية غير قابلة للمراقبة أحيانا و انعكاسها على النظام البيئي غير متوقعة، ومثال محل الصيد، موضح جدا لذلك و تعديل جهد الصيد أو فرض حصص نسبية على محل الصيد، فالغابات الطبيعية المستثمرة تعود على قضايا مشابهة بمقاييس زمنية جد مهمة، و في الزراعة، يسبب تطور النشاط آثار تفاعلية لا يمكن التحكم فيها جيدا رغم كونها قابلة

:

الماء، الغطاء النباتي، .. الخ.

6. المجالات الحالية

يعية المتجددة، يعتبر احصاء مجالات

فمن الضروري تصنيف هذه المجالات بما لديهم من اشياء مشتركة اي تحليل

:

1.6 حركية الموارد

بفضل التطور الحاصل في المعلوماتية و كذا النماذج، فقد تطورت البحوث لمحاولة فهم

هذه المقاربة للحركيات مشتركة لكل الموارد الح

. (Pagels H, 1988).

إن الوسيلة الأفضل لتحليل الموارد التي كانت و لا تزال حركية السكان المستثمرين، فهي محدودة أولاً

و قد اتسع تقنين عدة مخازين و لعدة طرق استثمار في تفاعلات

متغيرات عشوائية في لهذه المقاربات هو تصميم اقتصادي حيوي آخذ بعين

"

" التي يكون أقل تناقضها لا يثبت بأن الآليات المقصودة بأنظمة مع

تأ غير المحدودة بمادة خاصة، اي ان هذا مهم من اجل ا

2.6 استعمالاتها

إن مصير الطبيعية المتجددة خاضع للاستعمالات التي تقوم بها الجماعة، و بطريقة امتلاك

توزيع هذه الموارد و كذا بالمكانة التي تحتلها هذه في مج فمصير هذه الموارد يتعلق

فالمجالات الحالية ذات الفوائد التي تنحدر منها هي:

- ادي يحاول اعتبار و آثار النظم المتناوبة للتسيير.

-

عبر العالم في اتجاهين:

أولاً: " " من أجل التسيير.

ثانياً:

" " () () ..

"تسيير" (Ollagnon H, 1990, p 119).

-

لنفس الوسط، مثلاً الصيد، الزراعة، الرعي، الغابات الطبيعية في نشاط معطى على النشاطات الأخرى التي تستعمل نفس الموارد، أي الفسيالات الزراعية و آثارها

3.6 حركية و استعمالات تداخل الموارد

إن تطور المعلومات حول الموارد الطبيعية المتجددة يوجد بالنسبة لمؤسسي هذه العلاقة في الواجهة بين البحوث حول حركية الموارد و البحوث المتعلقة باستعمال هذه الموارد في واجهة، علوم الطبيعة و فالعلوم الاجتماعية و علوم الطبيعة تسهل نقاشهم عن طريق اللجوء إلى أدوات مشتركة، معلوماتية و نماذج لكن الطريق طويل و الذي يصل إلى طرح قضايا مشتركة في المصطلحات الخاصة بكل مادة حول النشاط البشري، حول النظام البيئي يصدم عالم الاجتماع الذي يعتبر أن النظام البيئي الملاحظ لا يعتبر () الذين ينتمون إلى النظام البيئي المستعمل.

هناك مقاربات محددة في التاريخ و في الأنثروبولوجيا () يمكنها أن تساهم في خلق أهداف مشتركة، ففي التاريخ هناك أعمال تتعدد حول تطور الفكر العلمي ذات علاقة مع النطاق -السياسي التي تنشط فيه (Worster D, 1977, p 404). و في الأنثروبولوجيا فدراسة العلاقات التي

تربط المجتمع باحيط او البيئة تطمح إلى اعتبار ان هذه البيئة هي بنية عقلية جماعية

م.دوقلاس و أ. ويلدافيسكي (1982) ()

الفصل الثانيالموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة

ثالثا: علاقة الموارد الطبيعية المتجددة بالفقر و الأمن الغذائي

1. الموارد الطبيعية المتجددة و الفقر

إن أسباب الفقر و أنواعه تتعلق بالموارد الطبيعية، حيث أن هناك علاقة تشابكية و ترابطية بين فقر السكان في البلدان النامية و تسيير الموارد الطبيعية.

تلعب الموارد الطبيعية دور خاص في حياة الفقراء، أكثر من 1.3 مليار من السكان مرتبطون بصيد الأسماك، وشجر الغابات، و الزراعة في عملهم و حصولهم على الدخل، حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2002 نجد أن 1.1 مليار من سكان العالم فقراء، حيث يعيشون بأقل من 01 دولار في اليوم، ومن جهة أخرى قدرت المنظمة العلمية للتنمية 15 مليون شخص يعملون في نطاقات ضيقة لصيد الأسماك أغلب هؤلاء فقراء، حيث أن 10 ملايين من الفقراء يعيشون على صيد اسماك الانهار و البحيرات.

البيئي الذي ينتج لنا متطلبات الحياة و يحافظ عليها. (USAID, 2006, p2)

07 إن فقراء الريف مرتبطون منطقيا ارتباطا كبيرا بالموارد الطبيعية مقارنة بغيرهم من سكان العالم، نجد في

صغيرة

10 من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، حيث حل نشاطهم تعتمد على

...الخ. من هنا نستطيع أن نستنتج أن سكان الريف يعتمدون في معيشتهم و تحصيل دخولهم بصفة كبيرة

1.1 القيمة البيئية و الدخل

خصائص مما يجعله جذاب و مقبول من حيث أنه مصدر للدخل لفقراء الريف، الموارد

بصفة عامة الفقراء لهم حدود من حيث الوصول إلى المصادر ا

يستعملون الموارد الطبيعية بطرق مختلفة حيث يتحصلون على دخولهم من موارد أخرى و بطرق مختلفة غير الموارد الطبيعية عكس الفقراء الذين يتحصلون على دخولهم بنسبة كبيرة على استخدام هذه الموارد الطبيعية.

الفصل الثانيالموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة

راسات بينت أن نشاطات صغيرة الحجم في قطاع الغابات و اصطياد الأسماك و الفلاحة و تربية المواشي
15% إلى 70% في دخول السكان الريفيين سياسة قوية تستطيع مراقبة الأغنياء في استغلالهم

يجدون خيارات أخرى في عدم تبعيتهم للموارد الطبيعية حيث

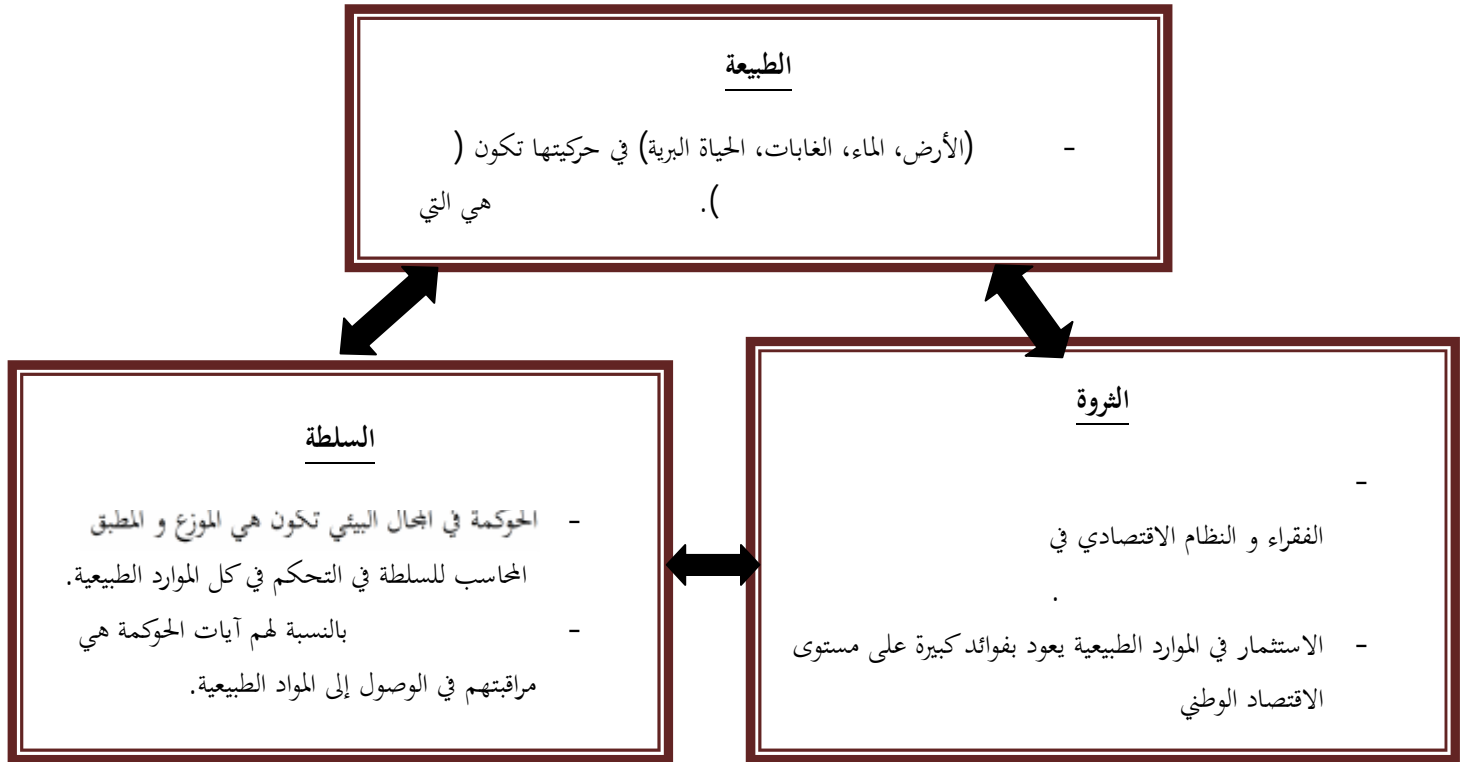
تعتبر "مورد مشترك للجميع" ...الخ. (USAID, 2006, p 3)

باقل حساسية للخطر الاغنياء يستطيعون الاختيار و التركيز في نشاطاتهم على شيئين هما تربية الماشية و الزراعة

إستراتيجية معيشتهم بممارسة نشاطات مختلفة و متنوعة

باختيارهم الصيد و النقش على الخشب و جمع الحطب للتدفئة...الخ إستراتيجية تخفيض و الحد من الخطر.

الشكل (7): الترابط بين الطبيعة، السلطة و الثروة



المرجع: USAID, 2002, p6

2.1 التداخل بين الفقر و الموارد الطبيعية المتجددة

هناك عدة آراء التي يرى الطبيعية و الفقر، بعض الآراء ترى أن النمو السكاني يؤثر سلبا على محدودية الفقر في بعض الأحيان هو " " (USAID, 2006, p 4) . و ما لها من آثار على الموارد، في هذا الميدان

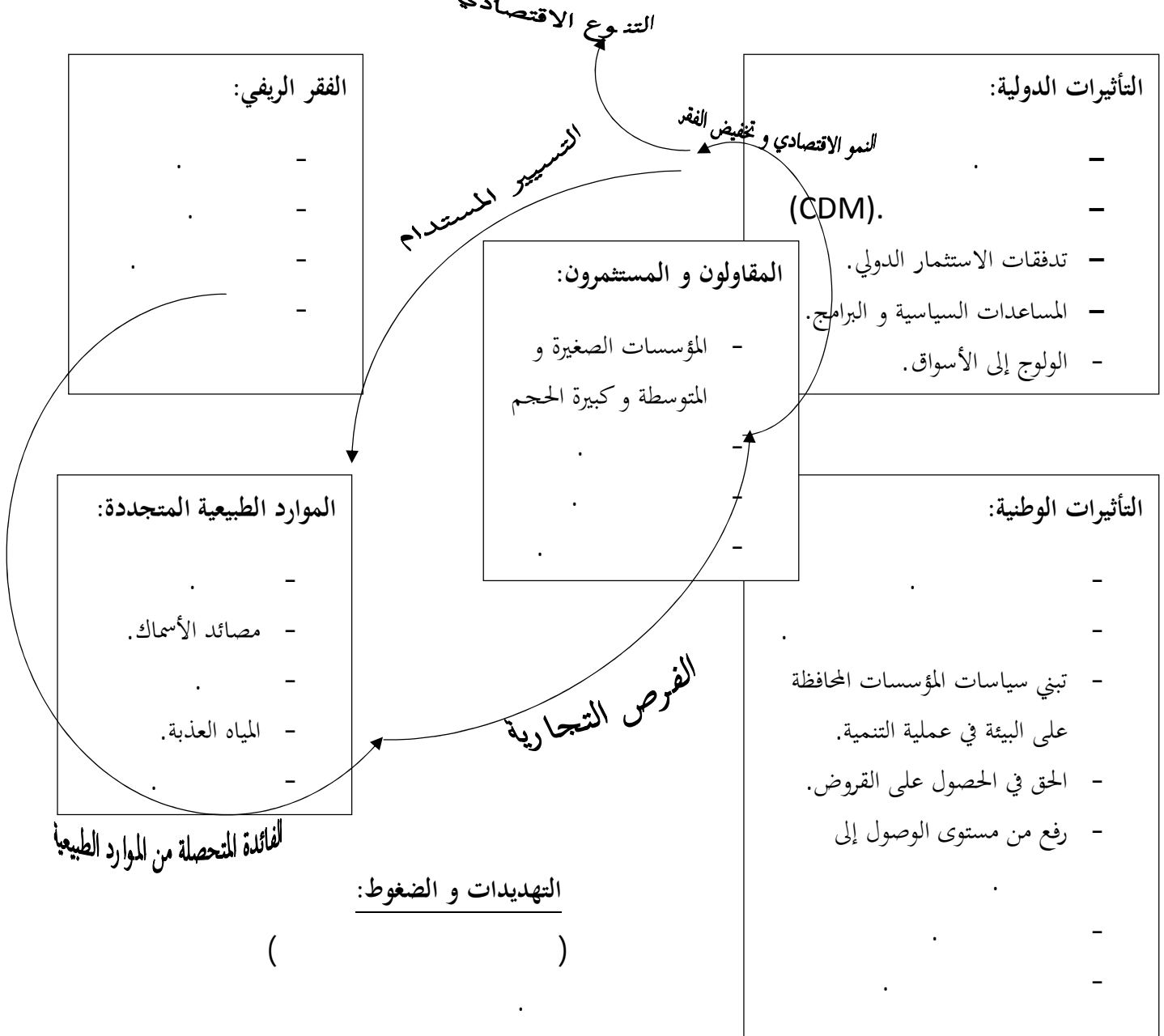
الملاحظون في هذا المجال و الحكومات ترى غالبا ان الفقر هو جزء من مشاكل الموارد الطبيعية ر الجمالي و تناقص الحياة البرية. الأشخاص الفقراء لا يستطيعون جمع الثروة من هذه و بالتالي دون من استغلالها و تدمير بيئتهم، وبالتالي هناك علاقة بين النمو السكاني و حدود النمو الاقتصادي حيث تكون نتيجته في المدى البعيد هو الحد من المواد الغذائية الاستهلاكية، الصحة . هذه النظرة تفترض أن الفقر إلى حلقة كبيرة من التدهور البيئي و زيادة أكبر للفقر، النمو السكاني هو أحد أسباب التوسع الاقتصادي حيث أن التقنية التكنولوجية و الاختراعات تزيد من الثروة و تير

هذه الأبحاث رأت أنه هناك عدة أسباب للتدهور البيئي بترتيب هذه الأسباب نجد أن السبب الأول هو الفساد في هذه المقاربة . إن الترابط بين الفقر و البيئة يساهم في تطوير و تم و ظواهر من حيث الوقت و المكان و اقترحت إستراتيجية من هذه الأخطار و الحساسيات التي تواجه السكان الفراء و تحسن من قابليتهم في المشاركة و الاستفادة من فرص اقتصادية جديدة بالتركيز

الفقراء هم الأكثر تضررا بالتدهور البيئي، حيث نجد في تقرير " " في سنة 2005 لتدهور في الحالة البيئية تلقي بضالها أيضا على الفقراء حيث أن التدهور الكبير و الحاد سوف يزيد من نسبة (USAID, 2006, p 4) .

إن السكان الذين يعيشون الفقر يملكون اقل حماية و دعامة من المخاطر و الكوارث الخارجية الاقتصادية و التسيير السيء يضر و يمس . هذه الظواهر تؤدي إلى المهجرة من جهة و إلى الاستغلال الغير مستدام للموارد من جهة أخرى حيث اصطياد أكبر للأسمك و نضوب التربة و ملوحتها، التصحر، قطع الأكل هذه تؤدي إلى ديمومة حلقة الفقر و التدهور البيئي.

الشكل (8): التأثيرات، التداخل و الفرص بين الفقر الريفي و الموارد الطبيعية المتجددة



الفصل الثانيالموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة

3.1 العلاقة بين النظام البيئي و خفض الفقر

استراتيجيات خفض الفقر بينت غالبا أن الدخل المنخفض لفقراء الريف منع من استقلالهم عن الموارد الطبيعية حيث يعتبر

في الماضي كانت نماذج التنمية تركز على حجم المدخ
على الصناعة في عملية التنمية، هذه الجهود و للأسف لم يخفض حدة الفقر، ومن جهة أخرى التركيز على اقتصاديات
حيث منعت بهذا التوجه الفقراء من الوصول لهذه الموارد و في الأخير
فشلت هذه الدول في

4.1 النظام البيئي و أهداف الألفية الإنمائية

الهدف الأول هو تخفيض الفقر إلى النصف بحلول سنة 2015. أما الهدف السابع هو
حيث هناك ثلاثة غايات و ثمانية مؤشرات للربط بين الفقر و البيئة.

تزويدنا بخدماته و سلعه

(WRI) سبعة مراحل لسلامة جيدة للأصول البيئية من أجل تخفيض الفقر:

- نظام بيئي موجه مع دخول بيئية:
التركيز على مقارنة
- استدامة الدخل في كل الأوقات:
الأخذ بمقاربة المدة الطويلة و أخذ الأسباب و النتائج المرجوة لتطوير الزراعة و صيد الأسماك و قطاع الغابات.
- الحيازة و الوصول إلى الموارد:
و هو التركيز على الحيازة و امتلاك الأراضي من أجل تخفيض الفقر.
- اللامركزية و تسيير الموارد الطبيعية عن طريق قاعدة الجمعيات:
منح المسؤولية في تسيير
- المشاركة، الخيارات الصحيحة و المساواة بين الجنسين:

الفصل الثانيالموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة

بإستراتيجية المشاركة الواسعة ومن القاعدة للمجتمع المدني و التركيز على الحرية، الحقوق و الاتفاق في اختيار الجماعات المحلية للنموذج الاقتصادي في علمية التنمية.

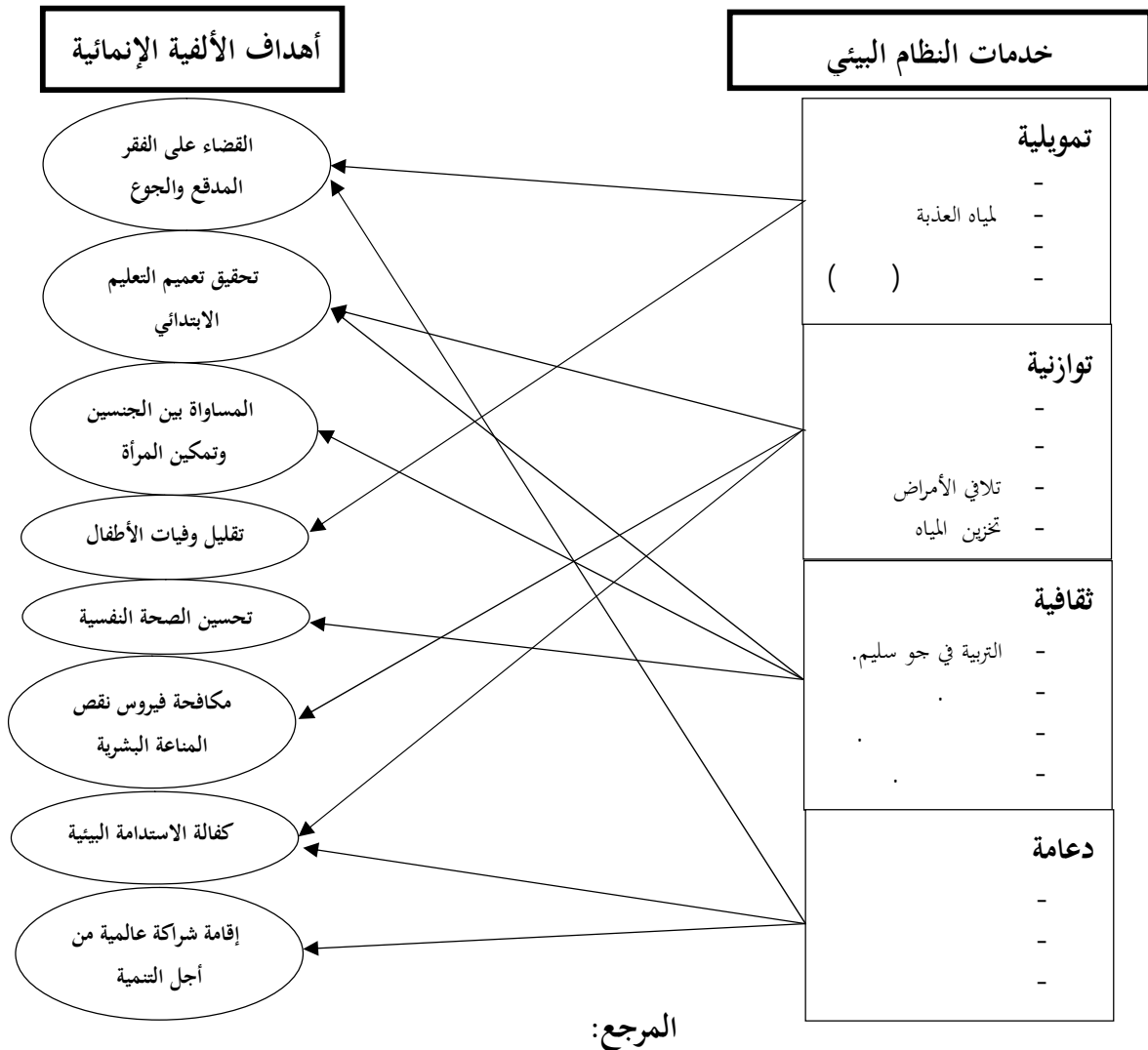
- المراقبة البيئية:

وضع مخطط لمراقبة الشروط البيئية لقياس النمو الاقتصادي الناجم عن طريق الدخول البيئية.

- الغايات، المؤشرات و التقديرات:

الفقراء و البيئة مؤشرا لتقييم الانجازات و الوصول إلى تسيير فعال و كفاء.

الشكل (9): العلاقة بين خدمات النظام البيئي و أهداف الألفية الإنمائية



5.1 التنوع البيولوجي و أبعاد الفقر

يساهم بحوالي 40% من الاقتصاد العالمي في قطاع الزراعة و الغابات و يزودنا بخدمات النظام البيئي المسؤولة عن دورة المياه تخصيب التربة 70% ان العالم يعيشون في الاراضي الريفية فقراء مرتبطون مباشرة بالنظام البيئي لتوفير حاجياتهم

350 60

مرتبطون بشكل دائم و مباشر في تحصيل دخلهم و معيشتهم على قطاع الغابات، حوالي 1.2 هؤلاء السكان لهم قاعدة

المناسب، الوصول إلى الخدمات الصحية، الموارد الطاقوية، الماء الشروب، بيئة تعليمية و صحية. (UICN, 2009, p3)

دول العالم عليها بخفض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 لذا يجب عليها

أهمية كبرى لقطاع الغابات من أجل فقراء الأرياف، و هذا بالتركيز و التأكيد على أن قطاع الغابات يستطيع أن يكون مورد

التربط بين الفقر و قطاع الغابات هو نتيجة لعدة عوامل، الغابات قد تكون في المناطق النائية أين يكون نمو الأسواق

ودي، غالبا ما يكون الاستثمار من طرف الحكومات قليل و ضعيف لهذا

السبب الفقر يكون بكثرة في سكان المناطق الـ الغير حضرية الذين يكونون

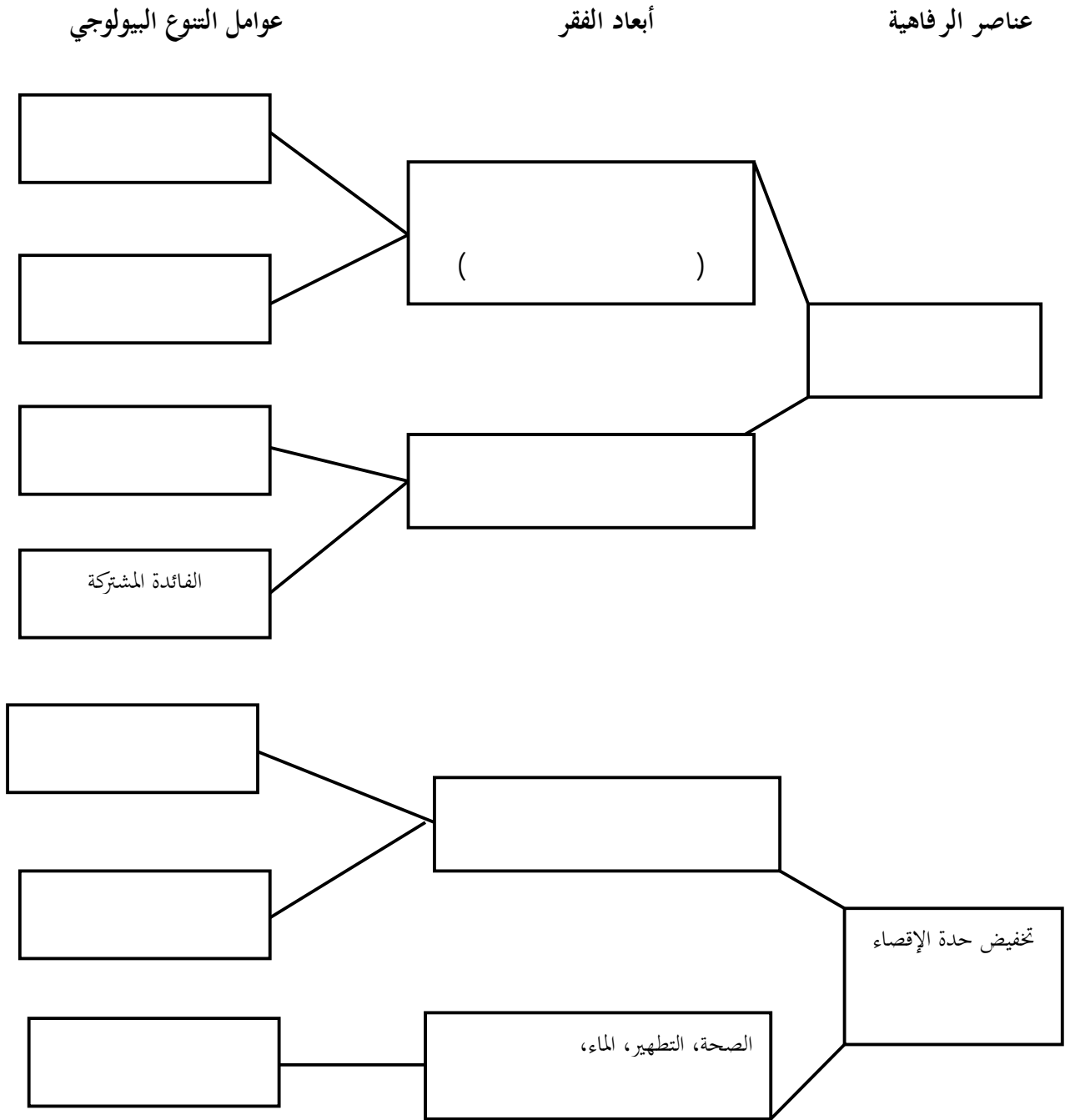
و هذا منذ الأزل و التحولات الاجتماعية الأولى التي عرفتها البشرية.

للفقراء عندما يريدون فتح و الوصول إلى الموارد التي تمكنهم من الحصول على أراضي زراعية

للسكان محدودي الخيارات.

الفصل الثانيالموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة

الشكل (10): الترابط بين أبعاد الفقر و التنوع البيولوجي



المرجع: UNEP, 2002

2. الأمن الغذائي و الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية المتجددة

في بداية

حدوث عدم استقرار في الاقتصاديات الوطنية و في المجال الايكولوجي.

باستمرار هذه الظروف و عدم حدوث العلاج سوف يصبح وضع سكان الريف في العالم في حالة جد سيئة، إذ أن

الدولية لسياسات بحوث الغذاء (IFPRI) التنمية المطلوبة و تلافي الأخطار السابقة أنه "

في العالم يستطيع الوصول إلى موارد اقتصادية و فيزيائية للحصول على الغذاء الكاف للاستدامة الصحية

و تخفيض تبني سياسات

زراعية تأخذ بعين الاعتبار الاستدامة و التسيير الفعال للموارد الطبيعية كأولوية". (Per Pinstrup,A, et al, 1997, p2)

خاصة و قوية تستطيع الدول أن تحقق الظروف الملائمة و الموازية لتحقيق هذه النظرة

(IFPRI)، حيث أنه هناك تحديات جمة لضمان الأمن الغذائي و استدامة الموارد الطبيعية المتجددة و هي كالتالي: (Per

Pinstrup,A, et al, 1997, p2)

- و بالتالي تحد من قدرة السكان على النمو السليم

- النمو السكاني الكبير في الدول النامية و خاصة في المناطق الحضرية أنجر عنه زيادة الطلب على الغذاء.

- تخلف كبير لاستثمار في البحوث الزراعية في الدول و عدم ملائمة الطرق المستعملة في الوصول إلى استعمال

المدخلات في الزراعة كالمياه و الخصوبة و ، الطاقة، البحوث و التكنولوجيا التي تؤدي إلى تخلف و نقص

المحاصيل في أراضي صالحة للزراعة حيث مردوديتها، و تقلبات في أراضي أقل مردودية.

- التدهور في الموارد الطبيعية مثل التربة، الغابات، الأسماك و المياه التي تحد من القدرة على

- و تخلف البنية التحتية تقلص من

- وارد المحلية بالاستثمار و الحفاظ عليها في آن واحد و انخفاض المساعدات الدولية مما يؤدي إلى

1.2 عرض الغذاء

عندما يصبح سكان العالم بعيدون على القرب من الموارد البيوفيزيائية المحدودة لأن الزيادة في الغذائي لا تسير الزيادة في النمو السكاني.

يزيد بالضرورة من استعمال الأراضي التي سوف تصبح أقل

1990 2020 الحبوب و الأخشاب سوف تزيد إلى 65 إلى 744

1990. مؤشرات زيادة الأراضي المزروعة ليس دالا اقتصاديا و بيئا على مؤشر مردودية في أغلب دول العالم.

(Per Pinstrup,A, et al, 1997, p4)

روزفلت رينقلر توقعوا أن تنخفض نسبة زيادة النمو في 1990 إلى 2020 في البلدان

1982 %2.3 2020 1990 %1.8

(Per . %2 %1.5 %1.6 %1.5

Pinstrup,A, et al, 1997, p4)

يغطي الاحتياجات الغذائية في سنة 2020 وما فوق، انخفاض الدخول

في البلدان النامية سوف يقلص بشكل رهيب الاستثمارات في البحو

الزراعة من مساهمة كبيرة في التشغيل و الأجور، ونجد أن القطاع العمومي للدول النامية يساهم بأقل من 5%

ومن هنا هذه الدول بعيدة من حيث الاستثمار في البحث الزراعي مقارنة

المتواجدون في القطاع الزراعي و المساحة الزراعية المسموحة، نمو نفقات القطاع العمومي في مجال البحوث الزراعية للدول

ة انخفض بنسبة 2.7% 4% 1960، و بالتالي سيكون انخفاض في المحاصيل التي ستزيد بدورها من

و خاصة قطاع الحبوب و الغابات، الفشل في المحافظة على نمو

(Per Pinstrup,A, et al, 1997, p5) .

عوامل الاستدامة تتوجب بحوث زراعية كبيرة في الدول النامية لزيادة لوحدة الأرض و العمل و تخفيض الفقد

في 1% من مخرجات القطاع الزراعي سوف تحقق 2% .

دام أن التوسع في الأبحاث الزراعية أمر ضروري لزيادة فإن التركيز يجب أن ينصب على استدامة متزايدة في المناطق

كالتربة الهشة و انخفاض شبكات الر

الفصل الثانيالموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة

الأبحاث الزراعية للقطاع العمومي، المزارع، مؤسسات القطاع الخاص بالأبحاث الزراعية، مؤسسات و التوزيع، و المؤسسات غير الحكومية سوف تؤدي إلى استمرارية و تطور البحث الزراعي

الأبحاث البيوتكنولوجية على المستوى الوطني و الدولي سوف تزيد و تدعم التكتيف المستدام للزراعة صغيرة الحجم. البيوتكنولوجيا هي واحدة من أهم وعود التنمية و التطور في العلوم الحديثة، حيث تستعمل و تشترك مع الطرق التقليدية التي زيادة النمو في

فترات الجني و البيع. و تقليص الحاجة إلى استعمال المواد البيوتكنولوجية سوف تزيد من الدخول في صغيرة الحجم، تقليص من مخاطر المبيدات و المواد ، تخفيض استعمال أراضي جديدة للزراعة و تساهم في المحافظة على التنوع البيولوجي و حماية النظام البيئي.

للبحوث للدول المتقدمة بالتأكيد سوف يمنح و يزود الدول النامية بتقنية البيوتكنولوجيا لحل المشاكل الزراعية التي تتخبط فيها و تسمح للمزارع صغيرة الحجم و للمستهلك على ح

3.2 الموارد الطبيعية المتجددة و المدخلات الزراعية

محددان لعرض الغذاء إذ أن تدهور الموارد الطبيعية كالتربة، الموارد

الصيدية، المياه، يضعفان القدرة د، المبيدات، الطاقة، الأبحاث و التكنولوجيا تتحكم في

1945، حوالي 8.7

تدمير الغابات، و الطرق غير مناسبة للزراعة هي أكبر مسبب

الطبيعية، وبصورة واسعة هذه هي استفحال في عدم المساواة في الحقوق، الفقر، الضغوط السكانية، السياسات الحكومية غير المناسبة، تخلف في الوصول إلى الأسواق و القروض، و التكنولوجيا غير الملائمة. الخسارة في بسبب تدهور الموارد الطبيعية هو حقيقة و في انتشار واسع في غياب الجهود لحماية عدم تدهور التربة، و استرجاع التربة

الفصل الثانيالموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة

الزراعة صغير الحجم، و فقر المزارعون أدى إلى قطع الأشجار لزراعة المحاصيل و مواجهة الاحتياجات الغذائية
3/2 15.4 مليون هكتار من الغابات الاستوائية في العالم حولت لاستعمالات أخرى

(Per Pinstrup,A, et al, 1997, p6).

1980

في أغلب المناطق المنخفضة الدخل، الغذاء يعتبر تحدي للدول النامية، استعمال السماد المعدني سوف يزيد حتما الحاجة إلى الغذاء و حماية البيئة. المواد العضوية تستطيع بالتأكيد المساهمة بشكل كبير من زيادة عرض نبات التغذية، نضوب التربة من المعادن تعتبر تحدي كبير الغذاء، هناك عدة سليات بيئية نتيجة استعمال السماد المعدني و يجب تجنبه في ، و تبقى المهمة البالغة الأهمية هي التوازن و الاستعمال الكفء لنبات التغذية الموارد العضوية في المزارع

بسبب المبيدات واضح و أكيد، لذا يجب الزيادة من عرض الغذاء، إن الطرق الماضية باستعمال المبيدات يجب أن لا تستمر، إذ أن المختصون أكدوا أن المبيدات تضاعف من التربة و المياه و تدمير ال عدة أصناف من الأحياء، من هنا الاستعمال الكبير للمبيدات سوف يقلص من الغذاء و تدمير البيئة. بيئيا يجب أن يتم تطوير و تكييف بدائل أخرى بدون أضرار و تأثيرات بيئية على الصحة، أبحاث أكبر و مدججة () .

يتطلب زراعة مستدامة مكثفة و تسيير فعال للموارد الطبيعية، استثمار عمومي و خاص في البنية التحتية، أسواق متطورة، تحسين خصوبة التربة، و ترقية التعليم الابتدائي، العناية الصحية و يجب أن توسع الأبحاث الزراعية في المناطق ذات المؤشرات الخاصة كالترية الهشة، و التمه يجب أن يكون هناك استثمار في ترقية الموارد الطبيعية و وجود نظام خاص يراعي استعمال و تسيير .

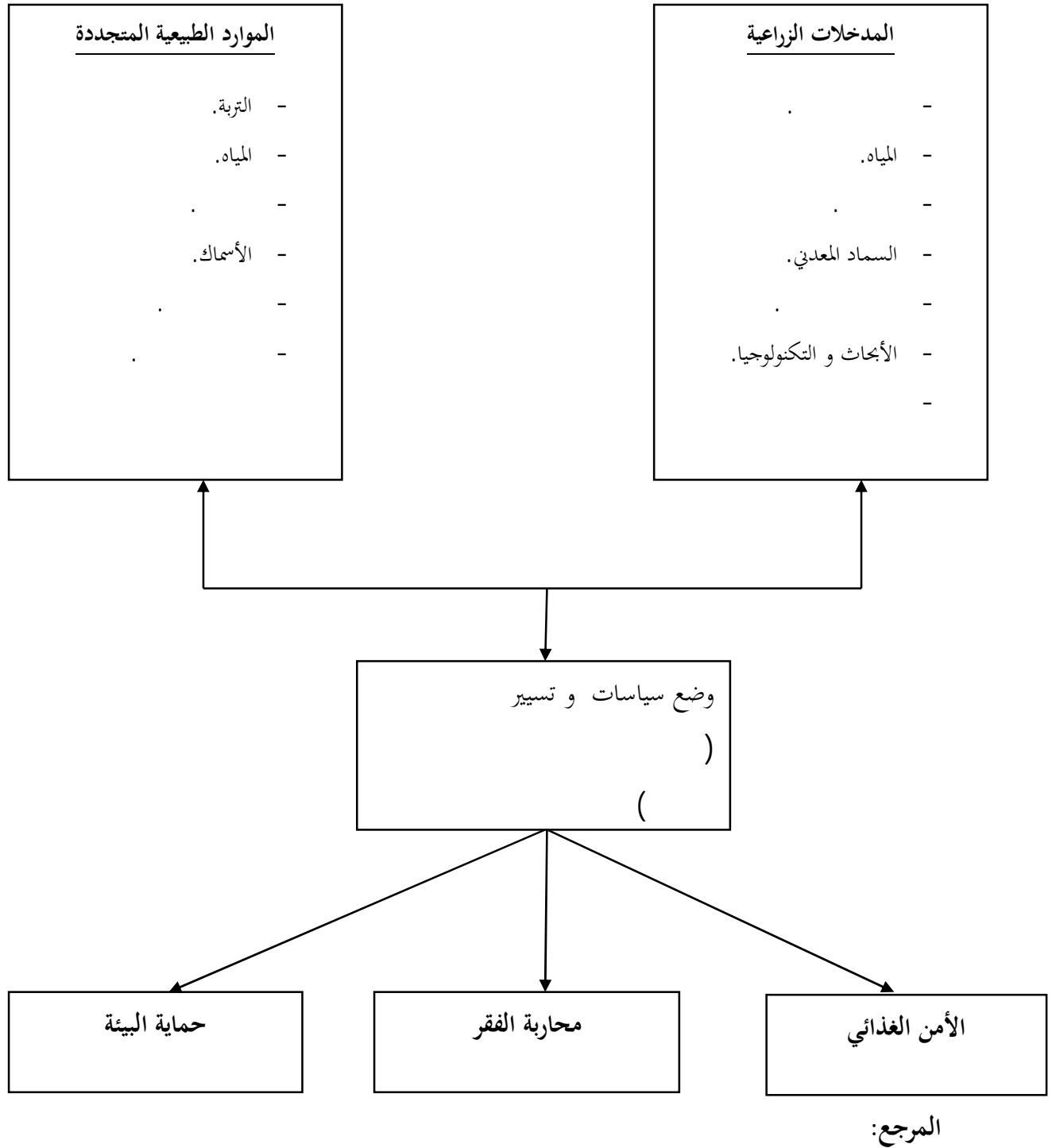
المراقبة المحلية للموارد الطبيعية يجب أن تدعم و تقوى حيث تقوم على أساس التنظيم و التسيير اية يجب أن يشجعوا تطبيق برامج تخصيب التربة المدججة في جميع المزارع التي هي تربتها أقل خصوبة

فأوة و فعالة من أجل توفير المواد الغذائية، الاستثمار في البنية التحتية، نظام للنقل، نظام تسيير مدمج للمبيدات يقوم على تخفيض استعمال المواد دعم المبيدات، توسيع مشاركة المزارعون في

الفصل الثانيالموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة

تطوير استراتيجيات لتسيير فعال و خاص لهذه المبيدات، سياسة مائية يجب أن تقوم على أساس استعمال ل

الشكل (11): التداخل بين الموارد الطبيعية المتجددة و المدخلات الزراعية



الفصل الثانيالموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة

خلاصة

لا تبني أي عملية تنموية ما لم تؤسس على موارد قابلة لاستخدام بصفة عامة
أنه في غالب الحالات لا يؤخذ تجدد هذه

هو تحقيق المنفعة الآنية، لكن هذا الاستعمال الغير مستدام للموارد سوف يقودها إلى النفاذ، و بالتالي لا يمكن تداركها حيث

(مراعي، غابات، مياه، تد (...))، يجب أن تستخدم وفق

التوالد لكي نستطيع تقدير العمر الزمني لهذا المورد

و هذا بتقسيم المنفعة بين كل الأجيال المتتابة لأن كل مورد هو مخلوق

ثانيا: مخزون الموارد الطبيعية المتجددة و المعدل الأمثل للاستغلال

1. مخزون المورد المتجدد و معدل النمو

يكون تجدد و نمو المورد مستقلا، أي لا يعتمد على مستوى المخزون، و قد يكون النمو تابعا لمستوى المخزون المتبقي، فمثلا الثروة السمكية و قطعان الحيوانات و الطيور النادرة و الحياة الفطرية بشكل عام يعتمد نموها على مستوى المخزون المتبقي، حيث إن نمو المورد يعتمد على التوالد أو التكاثر الطبيعي الذي يعتمد بدوره على مستوى المخزون المتبقي. إن معادلة المخزون تكون كما يأتي: (حمد بن محمد آل الشيخ، 2008، ص 161).

$$S_t = S_{t-1} - R_t + G(S_t)$$

حيث: $G(S_t)$ هو معدل النمو للمورد الذي يعتمد بدوره على مستوى المخزون S_t .

فيمكن نمذجة نمو مورد مثل الأسماك التي معدل نموها G حيث تكون G هي الفرق بين معدل التوالد و معدل الوفيات في أعداد الأسماك S_t ينمو بمعدل G عبر الزمن t فإن معدل التغير في مخزن الأسماك هو:

$$\frac{dS_t}{dt} = G(S_t)$$

و يمكن أيضا اعتبار موردي الغابات و المراعي على النمط السلوكي نفسه للأسماك، نظرا لأن حجم البذور للزراعة الموجودة أصلا في هذه المراعي أو الغابات يعتمد على حجم الغطاء الشجري و النباتي الموجود.

بأخذ التكامل لمعادلة النمو السابقة نستطيع الحصول على معادلة المخزون S_t في أي مدة زمنية كما يأتي:

$$S_t = S_0 e^{Gt}$$

حيث ينمو المخزن حسب معادلة أسية عبر الزمن دون أي محددات. و لكن، لا يمكن لمخزن أي مورد في أي بيئة أن ينمو بشكل لا نهائي، فنمو الأسماك في منطقة معينة ودون وجود أي صيد يعتمد في نهاية المطاف على الطاقة القصوى (القدرة الحملية القصوى) (Maximum carrying capacity) (CMC) لهذه المنطقة، مما يضع محدا على المستوى الأعلى الممكن لمخزن الأسماك في تلك المنطقة، كذلك نمو قطعان من أنواع الحياة الفطرية في منطقة معينة دون وجود أي استغلال يؤدي إلى مشكلة تكاثرها إلى أعداد تفوق القدرة الحملية للمنطقة، مما يضع بدوره محدا على نمو مخزون المورد مهما كان. و بذلك يمكن نمذجة نمو

مخزون المورد المتجدد على أنه يعتمد على مستوى المخزون المتبقي كما يأتي: (حمد بن محمد آل الشيخ، 2008، ص 162).

$$\frac{dS_t}{dt} = S_t \cdot G(S_t)$$

نفترض أن هناك طاقة حمولية قصوى (CMC) لا يمكن لمخزون المورد أن يتعداها هي S_m وباستخدام الصيغة اللوجستية لمعادلة النمو:

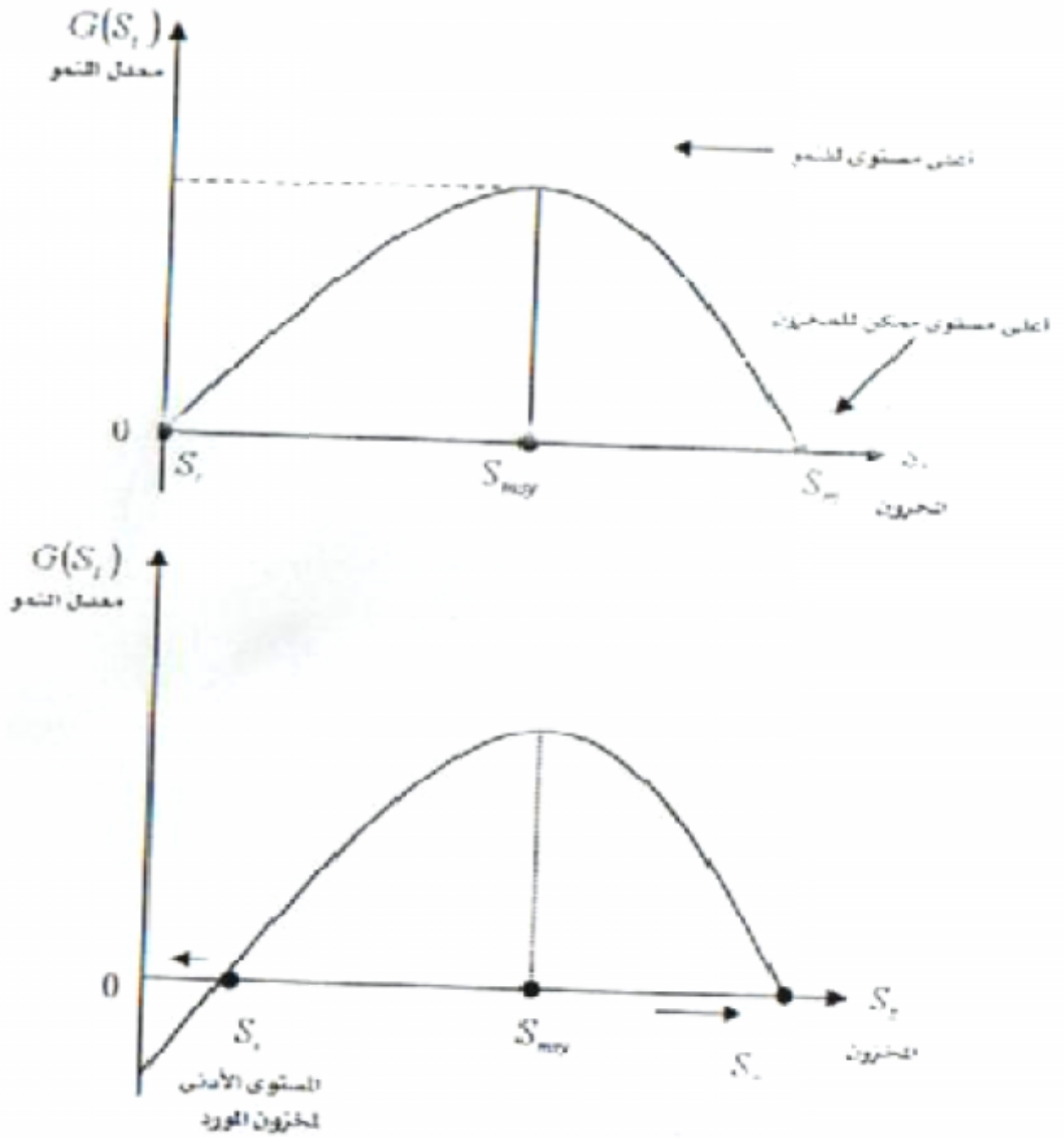
$$G(S_t) = \sigma \left(1 - \frac{S_t}{S_m}\right)$$

حيث $\sigma > 0$ المعامل الثابت، و حيث تقيس هذه المعادلة معدل النمو لمخزون المورد. $S_t = \frac{dS_t}{dt} = \sigma \left(1 - \frac{S_t}{S_m}\right)$ و بذلك تقيس S_t نمو المورد الاحيائي الذاتي خلال أي مدة زمنية، و لتبسيط نستخدم G للتعبير عن معادلة النمو اللوجستية أو بتعبير آخر $G(S_t)$ ، حيث تصبح $G(S_t)$ كما يأتي:

$$G(S_t) = \sigma \left(1 - \frac{S_t}{S_m}\right) S_t$$

يوضح الشكل (1) أن القدرة الحمولية S_m هي أعلى مستوى مخزون يمكن دعمه أو تحمله في بيئة المخزون، حيث يصل المخزون إلى الطاقة الحمولية (الاستيعابية) للمكان، و يوضح الشكل (1) أيضا أن S_{msy} هو مستوى لمخزون الأمثل الذي يحقق أعلى معدل من النمو $G(S_t)$ ، كما يوضح الشكل حلة المعادلة التربيعية لمعادلة المخزون السابقة، و عليه يكون هناك أيض مستوى أدنى من المخزون S_i يكون نمو المورد عنده $G(S)$ يساوي صفرا، و في حالة انخفاض رصيد المورد عن S_i فإن نمو المورد يصبح سالبا، بعبارة أخرى، فإن مستوى المخزون إذا انخفض عن مستوى معين، فإن المخزون يتناقص (أي إن نموه بالسالب). فعلى سبيل المثال، لو كان هناك 20 غزالا فقط في دولة من الدول، أي إن $S_i = 20$ غزالا، فمعنى هذا أن عدد الغزلان أصبح قليلا لدرجة استحالة تلاقي الأنثى مع الذكر و بقائهم بالتالي على قيد الحياة، و بالتالي لا يكون هناك توالد أو نمو لهذا المورد، أي $G(S) < 0$ بعد النقطة S_i و هو ما يمكن ملاحظته في الشكل (1).

الشكل (1): سلوك المورد المتجدد عبر الزمن



المرجع: : حمد بن محمد آل الشيخ، 2008، ص 164

الفصل الثاني الموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة

مما سبق نلاحظ أن النمو في المخزون S هو:

$$S_t' = \frac{dS_t}{dt} = \frac{\Delta S_t}{\Delta t}$$

في هذه الحالة يكون معدل النمو أو التكاثر أو التوالد G معتمدا على مستوى المخزون في المورد في المدة السابقة S_{t-1} بحيث تكون معادلة المخزون بعد اضافة عامل النمو كما يأتي:

$$S_t = S_{t-1} + G(S_t) - R_t$$

وقد يكون نمو أو امداد المورد الطبيعي مستقلا، و لا يعتمد على مستوى المخزون المتبقي من المورد. فمثلا بعض تكوينات المياه السطحية يعتمد امدادها على مستوى الأمطار في المنطقة، و بذلك تكون معادلة المخزون لمثل هذا النوع من الموارد كما يأتي:

$$S_t = S_{t-1} - R_t + G$$

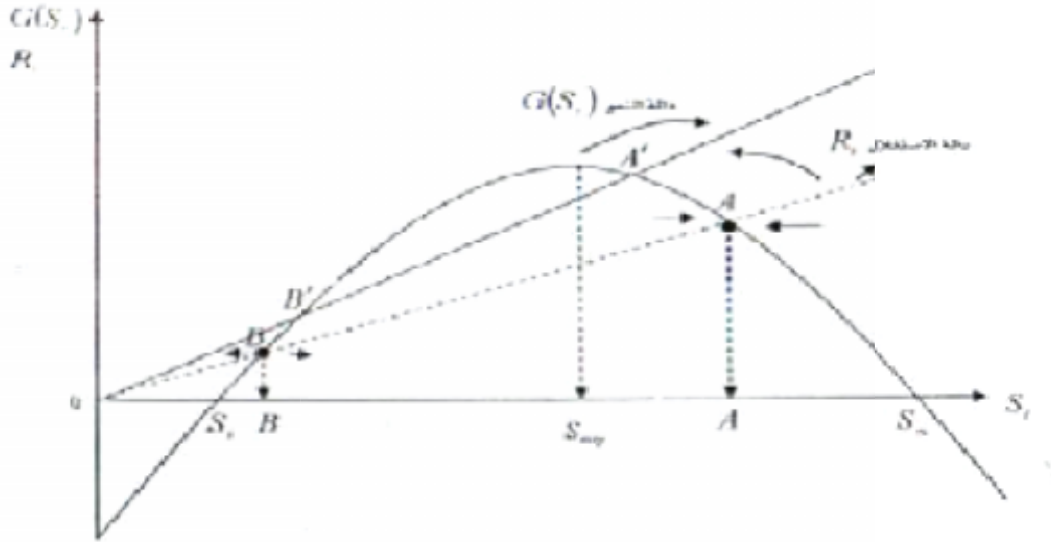
حيث معدل النمو للمورد G يعد مستقلا عن مستوى المخزون المتبقي من المورد.

الموارد المتجددة يمكن استغلالها إلى الابد إذا احسنت ادارتها، كما يمكن ان تتحول إلى موارد قابلة للنضوب. و يتم استنزافها بالكامل إذا لم تتم ادارتها بشكل صحيح. فالمياه الجوفية المتجددة، يمكن أن تستغل بأعلى من معدل تجددتها، مما يخفض من مستوى المخزون الابتدائي، و يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى سطح الماء. و كذلك الحال بالنسبة لمصائد الأسماك و المراعي و الغابات.

الموارد المتجددة تنمو أو تتجدد بآليات مختلفة، فمنها ما يكون معدل نموها G مستقلا عن حجم المخزن الابتدائي S_t مثل المياه الجوفية، و منها ما يكون معدل نموها يعتمد على حجم المخزون المتبقي $G(S_{t-1})$ مثل الأسماك و الغابات و المراعي، و بشكل عام فإن معدل النمو في حالة التجدد أو النمو لمستقل عن المخزون المتبقي هي:

بينما تكون معادلة المخزون المتبقي في حالة التجدد أو النمو المعتمد على حجم المخزون المتبقي:

الشكل (2): دالة الاستغلال و دالة النمو للمورد المتجدد



المرجع: : حمد بن محمد آل الشيخ، 2008، ص 167

2. المعدل الأمثل لاستغلال المورد المتجدد

للحصول على المعدل الأمثل لاستغلال أو استهلاك المورد المتجدد نفترض أن لدينا معادلة الطلب للموارد المتجددة هي: (Heal,G, 1975, p 39-40)

$$P_1 = \alpha - bR_t$$

و التي إيرادها الإجمالي:

$$TB_t = \int_0^{R_t} \alpha - bR_t dR$$

$$TB_t = \alpha R - \frac{b}{2} R_t^2$$

عندما تكون تكلفة الاستخراج للمورد المتجدد هي:

$$TC = C_1 R_t^2 + C_2 R_t \left(\frac{S_0 - S_t}{S_t} \right)$$

و يوضح الجزء الثاني من التكاليف الكلية أن تكاليف استخدام المورد ترتفع كلما انخفض مستوى مخزون المورد المتبقي. و بذلك تكون مشكلة (التعظيم) التحكم الأمثل للمورد المتجدد كما يأتي:

هنا نلاحظ أنه لا يوجد في دالة الهدف ما يدل على أن المورد متجدد تحت القيود حيث:

$$S_0 \geq \sum_{t=1}^T R_t - G(S_{t-1})$$

هذا القيد يوضح أن المورد يتجدد بمعدل نمو $G(S_t)$ و أن:

و بالتالي تكون دالة لاجرانج للمسألة التعظيمية لنموذج التحكم الأمثل كما يأتي:

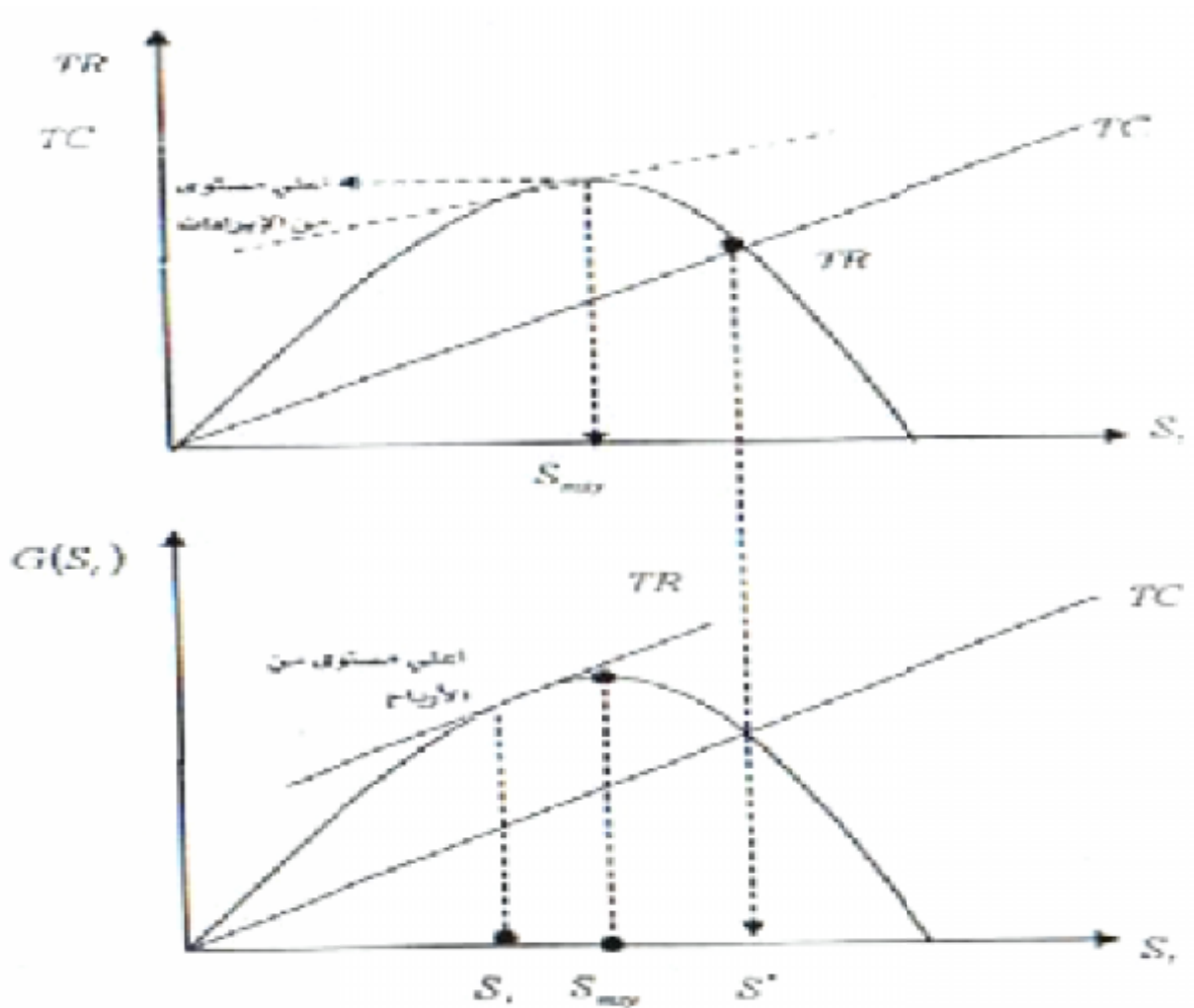
تلك التي نحصل منها على شرط الاستخدام الأمثل للمورد المتجدد:

المعادلة السابقة تمثل الشرط الأول لتوازن استغلال المورد المتجدد.

المعادلة السابقة تمثل الشرط الثاني لتوازن استغلال المورد المتجدد. يمكن ترتيبها كما يأتي:

$$S_0 + G_t - \sum_{t=1}^T R_t$$

الشكل (3): المعدل الأمثل لاستغلال المورد المتجدد



المرجع: : حمد بن محمد آل الشيخ، 2008، ص 170

يوضح الشكل (3) المعدل الأمثل لاستغلال المورد المتجدد بالعلاقة مع التكاليف الكلية للاستخراج TC والإيرادات الكلية للاستخراج TR، حيث يوضح الشكل الأول نقطة أعلى مستوى ممكن من الإيرادات TR تتوافق مع مستوى المخزون S_{msy} ، بينما يوضح الشكل الثاني نقطة أعلى مستوى من الأرباح تتوقف مع مستوى المخزون S_i .

الفصل الثانيالموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة

تتميز كثير من الموارد المتجددة بأنه موارد مفتوحة أي ذات ملكية مشاعة حيث توجد حرية كاملة لدى جميع الراغبين باستخدام المورد عند أي كمية يستطيعون الحصول عليها، و هذا يؤدي وفرة سائلة لدى جميع المهتمين باستغلال المورد. ومثل هذا النوع من الملكية للمورد يحتاج إلى إدارة من قبل الحكومة أو إلى إدارة جماعية، إلا استؤدي الملكية المفتوحة و التنافس على استغلاله إلى تدهور المورد و ربما نضوبه، بل إن عدم إدارته بشكل صحيح يؤدي إلى ما يسمى في أدبيات اقتصاديات الموارد بمأساة المورد المشاع. و يدخل في مفهوم الكثير من الموارد المتجددة مثل المياه السطحية و المراعي و الغابات. و يمكن إدارة مثل هذه الموارد من خلال تنظيم عملية استغلالها بالتراخيص.

3. مصائد السمك

تمثل مصائد الأسماك نموذجاً للمورد المتجدد الاحيائي أي الذي يعتمد في نموه على التكاثر أو النمو الداخلي. و كما هو معروف فإن حقوق الملكية لأكثر الموارد المتجددة مفتوحة (ذات ملكية مشاعة)، أي لا توجد ملكية خاصة لهذه الموارد قبل حيازتها في غياب السياسات الحكومية. (Munoro, G.R and Scott, A.D, 1985,) .(p 212)

حيث تمثل S_t المخزون من السمك في الحقبة t ، و حيث $\frac{dS_t}{dt}$ توضح تغير المخزون من الأسماك عبر الزمن، و بعبارة أخرى فإن معدل أو مستوى نمو الريان أو السمك في هذا المصيد هو $G(S) = \frac{dS}{dt}$

حيث يعبر عن النمو $G(S)$ بدالة لوجستية هي:

حيث r تعبر عن النمو اللحظي لمخزون الأسماك S ، حتى يصل المصيد أو المنطقة إلى قدرتها الحملية القصوي MCC التي نرمز لها بـ S_m

الشكل (4): دالة تغير المخزون من الأسماك عبر الزمن

المرجع: : حمد بن محمد آل الشيخ، 2008، ص 174

و تمثل مصائد الأسماك الدولية ارتفاع استغلال الموارد ذات الملكية المشاعة المتجددة، إذ يؤدي استغلالها المفتوح عادة إلى تدهور أو انخفاض المخزون من هذا المورد، من خلال زيادة الصيادين وزيادة حجم الصيد، الذي يبدأ بصيد الأسماك الكبيرة ثم المتوسطة ثم الصغيرة، مما يؤدي بمنحى الاستغلال إلى انخفاض في المدى الطويل.

4. المراعي

للمراعي أهمية اقتصادية كبيرة من حيث تكلفتها كمصدر للأعلاف مقرنة بتكلفة الأعلاف الزراعية اللازمة للإنتاج الحيواني، كما أنها توفر الغذاء و الملجأ للحياة الفطرية بأنواعها المختلفة. و تلعب المراعي دورا اقتصاديا مهما ورئيسا في حماية التربة و مساقط المياه من عوامل التعرية و في زيادة نفاذ المياه إلى باطن الأرض و حفظ الرطوبة الأرضية و تجديد المياه الجوفية و الحد من حركة الرمال و مقاومة الزحف الصحراوي و المحافظة على التوازن البيئي بالإضافة إلى توفير الفوائد الترويحية الأخرى للمواطنين كالصيد و الترفيه و غيرها، وكل هذه الفوائد لها منافع اقتصادية و اجتماعية و بيئية كبيرة للمجتمع. (حمد بن محمد آل الشيخ، 2008، ص 175).

ومن ثم تعد المراعي موردا طبيعيا متجدد إذا تمت حمايتها و إدارة استغلالها بوعي، إضافة إلى إلى الكثير من الجهد و المال و الأراضي الخصبة و مياه الري، إذا ما قورنت بما تحتاجه المنتجات و النباتات الزراعية الأخرى، مما يجعلها ذات مورد اقتصادي و اجتماعي و بيئي عال لأي مجتمع.

1.4 الحمولة الرعوية

تعرف الحمولة الرعوية بأنها أكبر عدد ممكن من حيوانات الرعي يمكنها أن ترعى في وحدة المساحة من المرعى خلال مدة زمنية محددة و تعطي أكبر انتاج مستمر من المنتجات الحيوانية على المدى الطويل، دون أن تتدهور المصادر الأساسية في مساحة الرعي، و تحدد الحمولة الرعوية أساسا بكمية العلف المتاح

للحيوان نفسه، نظرا لان فصائل الحيوانات المختلفة تختلف في احتياجاتها الغذائية.

2.4 معامال الاستغلال

يعرف معامال الاستغلال بأنه عبارة عن مقياس نسبي لما تستهلكه الماشية، الرعوية ومدى ملائمة معدل التحميل و عن تغطية التربة، وعن لقيم الجمالية للمرعى خلال موسم الرعي، و لكل نوع نباتي معامال استغلال سليم يضمن استمرار النبات في البناء و الانتاج.

ويضمن معامال الاستغلال عدم تدهور المرعى و بقاءه قويا ومنتجا، و في الوقت نفسه يحـ المصادـر الأخرى بالمرعى كالتربـ و المياه.

5. موارد الغابات

تعد الغابات أحد الموارد الطبيعية المتجددة المهمة لإحداث التوازن البيئي، ومصدرا مهما للأخشاب التي تدخل في كثير من الصناعات و الاستخدامات المختلفة، كم أن أشجار الغابات لا يمكن أن تكون د، فلا بد للأشجار ككائن حي أن تكبر و تضعف بمرور الزمن ومن ثم تموت و تتحلل دون أن يستفاد منها، لذا فإن الأشجار التي تصل إلى مرحلة النضج لا بد أن تستغل بطريقة منظمة إعادة لكي تنمو تحت ظروف أفضل مع إجراء بعض عمليات التربية مثل التقليم و الخف و إعادة إصلاح الأماكن الخالية بحيث لا يؤثر ذلك على الانتاج، و على وظيفة الغابات . ومن المعروف أن نسبة كبيرة من غابات العالم أيدت خلال السنين

الماضية، بل تشير بعض الدراسات إلى أن 70% من الغابات المتبقية في الو

. (حمد

20%

بن محمد آل الشيخ، 2008 (187).

الفصل الثانيالموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة

و تعد الغابات أحد مكونات النظام البيئي و هي مكونة من مجموعة من الوحدات الاحيائية- الحيوانية، لها صلة بالأشجار الموجودة في الغابة، لذا لا بد من معاملة هذا المورد كمورد طبيعي متجدد للاستفادة منه الاستفادة القصوى في الانتاج و حماية البيئة.

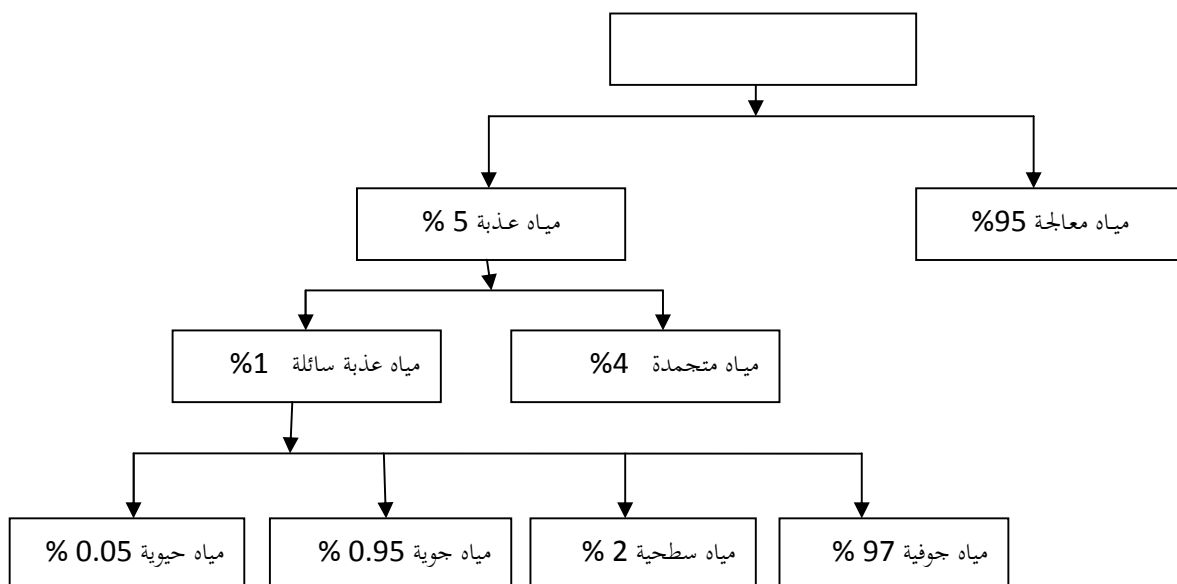
6. الموارد المائية

الماء ضروري لكل كائن حي، فوجود الماء يعني وجود الحياة و الحضارة و القوة، و لا عجب أن كثير مـ

الاجتماعي، فكما أن جميع أشكال الحياة مرتبطة بالماء فإن جميع أشكال التنمية مرتبطة بوجود الماء أيضاً، ويغطي الماء ثلاثة أرباع الكرة الأرضية تقريبا، تمثل مياه البحار و المحيطات الجزء الأكبر منها حيث تصل نسبة مياه البحار و المحيطات إلى حوالي 95-97%.

تمثل المياه العذبة 1% فقط من المياه الموجودة على سطح الكرة الأرضية، و يتوزع هذا الجزء بين مياه سطحية في البحيرات و الأنهار، و مياه جوفية باطن الأرض و مياه جوية كرطوبة الجو، و مياه حيوية موجودة في أجسام الكائنات الحية، و يوضح الشكل الموالي توزيع الماء في الكرة الأرضية.

الشكل (5) : توزيع الماء على سطح الكرة الأرضية



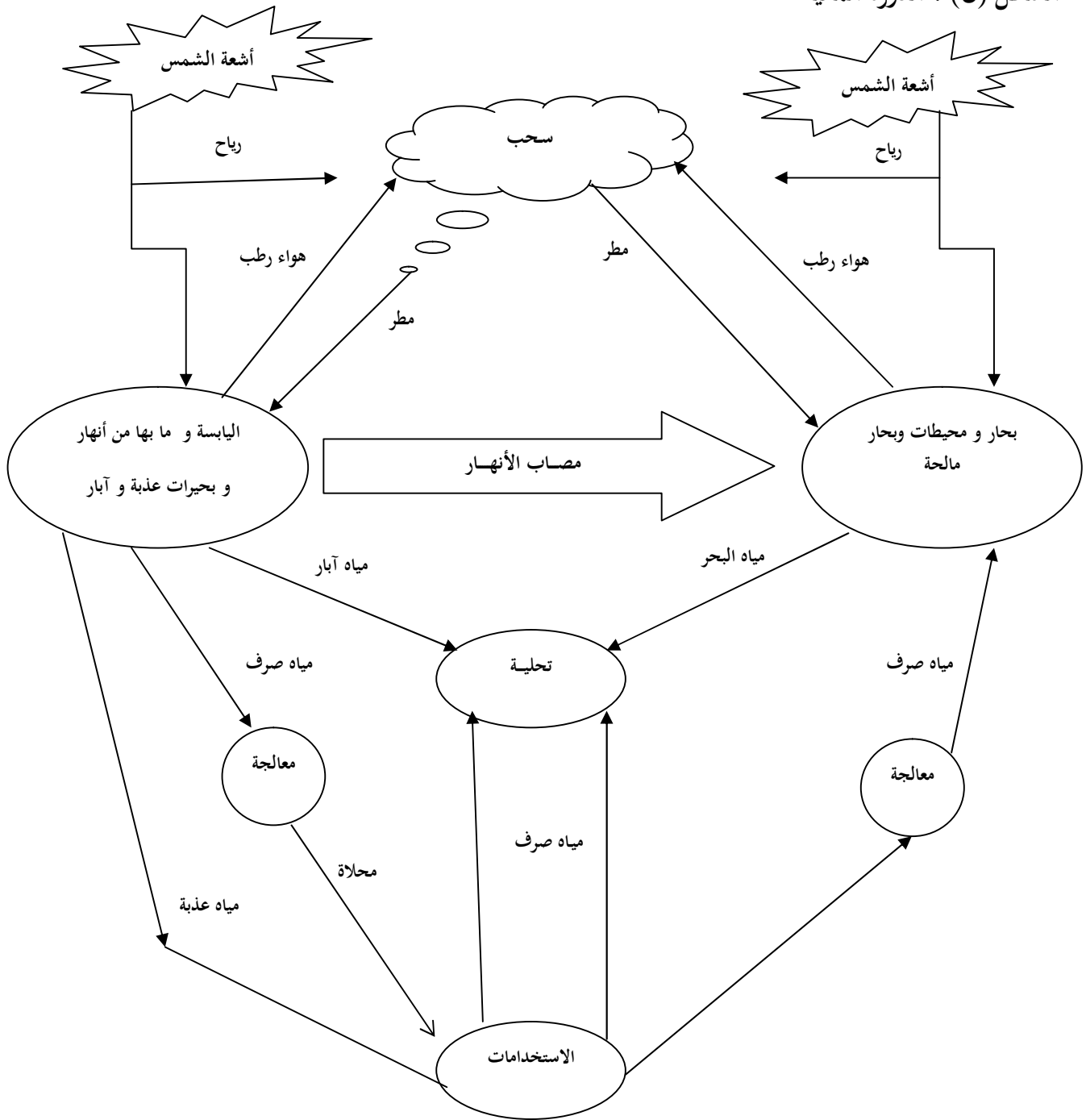
المراجع: عبد العزيز، محمود حسان، 1982

كميات المياه العذبة ليست موزعة بانتظام على سطح الأرض، ولكنها كافية للحياة على المستوى العالمي، فكمية الأمطار الساقطة سنويا على اليابسة تبلغ حوالي 111 ألف كيلومتر مكعب، و إذا أمكن 10% فقط من هذه الكمية، و على افتراض أن حاجة الفرد من المياه تبلغ 100 متر مكعب سنويا

() 10

الصادر عن البنك الدولي على أن الموارد المائية العذبة في العالم تعد كافية لسد احتياجات فقي كل عام يتدفق في انهار العالم ومن الابار الجوفية ما يكفي لتوفير سبعة الاف متر مكعب سنويا لكل إنسان، إلا أن بعض المناطق تعاني من نقص المياه العذبة وخصوصا المناطق الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية ومن بينها العالم العربي، حيث تشير إلى أنه يعاني من ندرة المياه العذبة، بل إن بعض المناطق العربية لا تقتصر مشكلة المياه فيها على الندرة بل تمتد إلى نوعية المياه التي تتدنى و تتحول إلى مياه غير صالحة للاستخدام، و يوضح الشكل المولي لدورة المائية.

الشكل (6) : الدورة المائية



المرجع: حمد بن محمد آل الشيخ، 2008 174

7. التنوع البيولوجي

" جميع الكائنات و المتعضيات الحية التي تحيا و

تعيش على كوكب الأرض، و تمتد على كامل سلم التصنيف و التطور بدءا من الكائنات الدقيقة الأدنى حتى الثدييات الراقية ". (محمود الأشرم، 2007 453 454)

1987

لقد أضافت اتفاقية التنوع البيولوجي التي تمت عام 1992

" () و توزعها في جميع الكائنات و الم

المتحلية بمعجمها الجيني السائل البيولوجي د. . (DNA) وما يحويه من مليارات الرموز الوراثية الضامنة لنمو
".

30 - 5

4.3% . الجدول الموالي يعرض الأعداد التقريبية للأنواع المعروفة و المتوقع

1.5

63 %

وجودها في المجموعات البيولوجية المختلفة عالميا.

مجموع الكائنات الحية، لا تمثل الثدييات سوى 0.3 %

اللافقاريات و النباتات غير الراقية و الكائنات الدقيقة و الأسماك و الطيور و الزواحف و البرمائيات كالتالي:
8.4 % 0.3 % 2.6 % 1.4 % 0.6 % على التوالي:

الجدول (2) : عدد الأنواع النباتية و الحيوانية المعروفة و المتوقع وجودها في المجموعات
البيولوجية العالمية 1992 (بالألف)

المجموعة البيولوجية	عدد الأنواع المعروفة	التقدير المتوقع للأنواع
	874.1	30000
	248.4	300
()	116.9	
النباتات غير الراقية	37.9	غير متوفرة
	36	غير متوفرة
الأسماك	19	21
	9	98 %

95 %	9	الزواحف و البرمائيات
	4	
10000	1390.3	المجموع

: محمود الأشرم، 2007 456

1.7 البيئة

هي الوسط الجغرافي الذي يعيش فيه هذا الكائن الحي.

ما تحويه من ترب و نبات و حيوان و مياه و هواء، إضافة إلى الإنسان و أنشطته المختلفة، كذلك تعرف البيئة بأنها مجموعة (بمكوناتها الحية و غير الحية) التي تحيط بالمجتمعات الإنسانية الحية الأخرى، و

() المكان الذي تمارس فيه هذه الكائنات الحية جميع أنشطتها الحياتية المختلفة، حيث تستمد منه

مستلزمات حياتها وتفرغ فيه مفرزات هذه الانشطة، و تشمل البيئة ثلاثة :

- النظام البيئي: اي الطبيعة المحيطة و ما بها من حركة و توازن و تغير.

- النظام الاجتماعي:

- النظام الثقافي:

2.7 النظام البيئي

: مجموعة الكائنات الحية الموجودة في مساحة جغرافية محددة ذات

(مناخ، تربة، نباتات و حيوانات معينة، و ما يحدث فيها من تفاعلات بين هذه

() . و من أمثلتها الأنظمة البيئية في الصحراء و الغابات و المراعي

البحيرات و الالهار و السهول و الجبال... الخ.

3.7 التداخل بين التنوع البيولوجي و النظام البيئي

. في هذا

:

- المجال الأول: هو النظم البيئية كالغابات و أشكائها، و المراعي و أشكائها، و البحيرات و الشواطئ

... الخ.

الفصل الثانيالموارد الطبيعية المتجددة من خلال أهداف التنمية الريفية المستدامة

- المجال الثاني: يتمثل بالأنواع النباتية و الحيوانية و الأحياء الدقيقة في وحدة المساحة.
- المجال الثالث: هو مستوى الأصناف و الأشكال و العروق و السلالات و الطرز في كل نوع من تحت النوع حيث تتركز الاختلافات في التركيب الوراثي. و لهذا المستوى الأخير أهمية هائلة في الزراعة و تربية الحيوان.

الفصل الثالث

سياسات استخدام الموارد الطبيعية
المتجددة لتحقيق تنمية ريفية مستدامة

مقدمة

اختلفت نماذج التنمية الريفية المستدامة بين الدول، على حسب الخصائص المؤسساتية و التشريعية لكل دولة فنجد ان معظم الدول تضع التشريعات الخاصة بما وفق ما تمليه عليها احتياجاتها المستقبلية و الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة لديها، لكي تستطيع أن تتماشى وفق هذه القوانين و المؤسسات على أرض الواقع، و برضوخ صريح وواضح لهذه الدول لمصطلح العولمة و ما تمليه من التزامات وواجبات على المستوى الدولي، كان لزاما لها أن تكييف قوانينها وفق هذا المنهج الجديد، فأصبحت التشريعات و الأوامر التي تصدر من خلال المؤتمرات التي تعقد هنا و هناك واجبة التنفيذ ولزم التقيد بها، فأصبحت هيئة الامم المتحدة الراعي الرسمي لجل هذه المؤتمرات، ففي ميدان التنمية الريفية و الموارد الطبيعية المتجددة عقدت قمة الأرض في ريو ديجنيرو عام 1992، و كان لها الأثر الكبير لتوجيه و إرشاد الدول في كيفية تحقيق هذا المغزى، أما على المستوى الوطني فالتشريعات و القوانين التي تضعها الدول كفيلة بتحقيق ما تصبوا إليه، من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة في إطار السياسات التي وضعتها لتحقيق تنميتها الريفية المستدامة، أما على المستوى المحلي و بظهور فكرة الحوكمة المحلية و اللامركزية الأقاليم، كان لزاما تسيير الموارد الطبيعية المتجددة على المستوى المحلي دون تدخل من أعلى هرم في السلطة، وهذا لأن هذه الموارد مشتركة الاستخدام بين كل الطوائف التي يحويها الإقليم و بالتالي وجب إيجاد صيغة تراضي بينهم، حيث التنمية الريفية تعتمد بالدرجة الأولى على التسيير الذاتي للأقاليم.

أولاً: السياسات على المستوى الدولي

1. مؤتمر قمة الأرض وجدول أعمال القرن 21

كان أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض)، الذي أقيم في ريو دو جانيرو عام 1992 بمثابة نقطة تحول في الطريقة التي ننظر بها إلى البيئة
فقد أقر زعماء العالم جدول أعمال القرن 21 وهو مخطط
المستدامة في القرن 21

1.1 اتفاقات مؤتمر قمة الأرض

في ريو دي جانيرو، كان 108 اعتمدت ثلاث اتفاقيات رئيسية تهدف إلى
تغيير النهج التقليدي في التنمية:

- جدول الأعمال القرن 21: وضع برنامج عمل شامل للعمل العالمي في جميع مجالات
 - إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: سلسلة من المبادئ التي تحدد حقوق ومسؤوليات الدول.
 - بيان مبادئ الغابات: وهي مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم.
- بالإضافة إلى ذلك، تم فتح باب التوقيع على اثنين من الاتفاقيات الملزمة قانوناً التي تهدف إلى منع تغير المناخ العالمي والقضاء على تنوع الأنواع البيولوجية، وإعطاء لمحة عالية لهذه الجهود:
- المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
 -

21 يتناول المشاكل الملحة اليوم، ويهدف إلى تحضير العالم لمواجهة تحديات القرن المقبل،

يتضمن مقترحات مفصلة للعمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية (مثل مكافحة الفقر وتغيير أنماط الإنتاج
(حفظ وإدارة الموارد الطبيعية التي هي أساس الحياة و حماية الغلاف

الفصل الثالث سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة لتحقيق تنمية ريفية مستدامة

وافقت الحكومات على أن التكامل بين البيئة والشواغل الإنمائية سيؤدي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين المعايير للجميع، وتحسين حماية النظم البيئية وإدارتها على نحو أفضل و

"

"

:

ية، والأوساط العلمية، والسلطات المحلية وقطاع الأعمال والصناعة والمنظمات غير

حكومية في تحقيق التنمية المستدامة.

21

يتعلق بهذه القضايا، و :

• هم في صميم الاهتمام يحق لهم أن يجيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع

• عدم اليقين العلمي لا ينبغي أن تؤخر اتخاذ تدابير لمنع التدهور البيئي حيث توجد تهديدات باضرار خطيرة او

• يكون للدول الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة

• القضاء على الفقر وتقليل التفاوت في مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم هي لا غنى عنه،

• تعترف البلدان المتقدمة بالمسؤولية التي تتحملها في السعي الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الضغوط

التي تلقىها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية والتكنولوجيات والموارد المالية التي تحت تصرفها .

غير ملزم قانونا ببيان المبادئ من أجل الإدارة المستدامة للغابات، وكان التوافق العالمي

تم التوصل إليه في مجال الغابات و :

• لاجميع البلدان، ولا

لمتقدمة، ينبغي أن تبذل جهدا لعالم أخصر،

إعادة التشجير

• الدول لها الحق في تطوير الغابات وفقا

• ينبغي أن تخصص موارد مالية محددة تقدم لتطوير البرامج التي تشجع السياسات الاقتصادية والاجتماعية البد .

كما دعت الأمم المتحدة في مؤتمر القمة للتفاوض على اتفاق قانوني دولي حول التصحر، محادثات حول

2.1 تقرير الفصل الرابع عشر من مؤتمر قمة الأرض حول التنمية الريفية المستدامة

تم الاعتراف بأهمية مفهوم الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين والتأكيد عليها في مؤتمر قمة الأرض في ريو عام

1992، بالإضافة إلى قيام الفصل 14

21 بتوضيح البرامج والخطوات المحددة المطلوبة لتشجيع

مجاللات البرامج

الاعضاء بهذه البرامج والخطوات

14 :

(استعراض السياسة الزراعية والتخطيط لها وبرمجتها

(

تنويع فرص العمل الزراعية وغير

(

(

(

حفظ الموارد الوراثية النباتية واستغلالها المستدام

(توفير المياه لتحقيق الإنتاج الغذائي المستدام والتنمية الريفية

(صون الموارد الوراثية الحيوانية واستغلالها

(في الزراعة.

(

(

(النباتات والحيوانات الذي يسببه استنفاد طبقة الأوزون في الغلاف الجوي.

من مجالات القضايا منذ 1992 ويمكن توسيع مجالات هذه البرامج بحيث تتضمن المجالات وهناك برامج ومشروعات تابعة للفاو تساهم في أغلبية هذه المجالات.

2. دور منظمة التغذية و الزراعة FAO في التنمية الزراعية و الريفية المستدامتين

تأسست لجنة التنمية المستدامة بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو سنوياً في الأمم المتحدة وتقوم بالمتابعة عن طريق رصد وتقديم

14)

(رز في الزراعة والتنمية الريفية لمستدامتين إلى

ورحها الثامنة التي اقيمت في نيويورك عام

2000، التقدم المحرز في الأراضي . وفي تلك الدورة، اقيم حوار متعدد المح

مجموعاً كان الأصليين، والمزارعين، والمنظمات غير الحكومية، والتجارة والصناعة، والعلوم

14

في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

يتمثل في تسخير هذه القوى التي يمكن أن تكون مفيدة في

إذ يتعين توسيع نطاق مفهوم هذه التنمية ليشمل الاستدامة

أن التقدم في مجال التنمية الزراعية و الريفية المستدامة يتطلب العمل في ثلاثة مجالات رئيسية:

بناء القدرات وتعزيز المؤسسات:

ويعني كينهم من المشاركة بصورة كاملة في

الفنية والبيئية والاقتصادية، وتبادل المعلومات والخبرات. غير أن الكثير من المعلومات غير متاح أو لا يمكن

عة إن بناء القدرات قد تكون له فائدة كبيرة ما لم

تتوافر المؤسسات الفعالة التي تتيح استخدام هذه الق-

والوكالات العامة في شراكات جديدة مع المجتمع المدني

شريعة لهذه الشراكات الجديدة في حاجة إلى تعزيز.

تحتاج المنظمات غير الحكومية وجماعات المزارعين إلى صكوك قانونية وأدوا

ا، تحتاج الوزارات والأجهزة التي

والصحة والنقل والتجارة إلى الدخول في

تعبئة الاستثمارات: لقد واکب انخفاض الاستثمارات من القطاع العام في الزراعة اقتطاعات مثيرة للقلق في

تبرعة الثنائية ومتعددة الأطراف

إستراتيجية للاستثمار تحقق أقصى قدر من المنافع من خلال توجيه الموارد الحكومية المحدودة إلى المنافع العام

مثل البيئة الأساسية للنقل التي

ية والمجتمع المدني لتي سير

في

والتجارة بالكربون لتوفير الأموال ال

في

استحداث التكنولوجيات التي تزيد الإنتاجية وتحافظ على الموارد الطبيعية:

ماء والأسمدة وقوى العمل

وقد يكون ذلك في

والمطلوب هو زيادة تمويل القطاع العام للبحوث والإرشاد في

نتاج التي

لتكنولوجيات الصديقة للبيئة التي

والمياه والموارد البيئ

(

)

تجاهل المنافع المحتملة التي

والتكنولوجيات التي

في

المنظمة بهذه التحديات الثلاثة لدى تشكيل برامج التنمية الزراعية

14 هام في .

بالتعاون مع شركائها الدوليين في

منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والدول الاعضاء والمجتمع المدني.

3. التنمية الزراعية و البيئة

إن جل القضايا ذات الأولوية مسجلة في الفصل 14 و هي تتعلق بتسيير رشيد للموارد الطبيعية و الذي أساسه الزراعة و استعمال المواد كيميوزراعية و طرق أخرى تضر هذه الموارد.

1977 مل التي يطرحها التلف الدائم للأراضي

و على اهمية تحقيق اهداف القمة العالمية للتغذية في هذا المجال كما ركزت اللجنة ايضا على بيان اهمية تسريع تنفيذ مخطط نشاط المؤتمر التقني الدولي " بلبيرينغ " بحث علوم

حر التطورات المسجلة في هذا الخصوص قد حلت بعد ذلك كما قد عولجت بالتفصيل في هذا

عقارية يدخل أيضا في صلب الموضوع، يكون التسيير لمستدام للموارد الطبيعية المتجددة من خلال الزراعة من خلال:
(U.N, 2000, p 9-14)

1.3 مكافحة تلف الأراضي الزراعية

إن تلف الاراضي الزراعية و فقر التربة توصلان تهديد الامن الغذائي و التنمية المستدامة بخطورة خاصة في الدول السائرة في طريق النمو. المشكل جد خطير في إفريقيا الجنوبية الصحراوية حيث أن الفقدان السنوي المتوسط للطعام المستهلك المقدر حاليا بحوالي 24 kg / هكتار لا يزال في ارتفاع،
10 مليار دولار في السنة بالنسبة لمنطقة واحدة لآسيا الجنوبية (حساب مبني على مفقودات الإنتاج).

هذه الأرقام توضح خطورة المشكل الحالي و تعطي فكرة عن التكاليف الضخمة التي تنتج عن هذا التلف إذا لم نأخذ معايير فعالة لإصلاح الأراضي و كذا المحافظة عليها.

الصندوق الدولي (FIDA) و البنك العالمي التي تواجه المشكلة في إطار عمليات متكاملة لتهيئة الإقليم و البرامج و مشاريع المحافظة على الأراضي و التنمية الزراعية المستدامة. ففي هذه الحالة الأخيرة يتعلق الأمر بإعادة إنشاء و تحسين الموارد العقارية و اختيار طرق تسيير زراعي تمنح :

اتفاق الامم المتحدة حول الكفاح ضد التصحر في البلدان الاكثر تضرر بمده الظاهرة ا

150

في إفريقيا، دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 1996

لتحضير برامج نشاط وطنية تفضل بذلك معايير وقائية و تصحيحية تساعد سكان المناطق القاحلة على تحسين طاقتهم الإنتاجية في مجالات الزراعة و تربية المواشي.

2.3 أنظمة مدمجة لتغذية نباتية

في الفصل 14 (NUED) المدججة للتغذية النباتية)

(من أجل تجنب اللجوء المفرط للأسمدة المعدنية و العضوية في أنظمة الإنتاج المكثف التي تسبب تلوث المياه عن طريق الذترات () ل تكلفة في الأنظمة الاقل كثافة لكن التطورات بطيئة و تلوث المياه بالذترات يصل إلى غاية ملوحة البحيرات فتحات الامهار و المناطق الساحلية و هي جد خطيرة في عدة بلدان.

كافية و هذا ما يجعلها اقل إنتاج و تحدد ا
من الغدائي و بصفة عامة فإن البرامج المنفذة مسبقا تقترح نماذج غذائية نباتية أكثر استقلالية لكن تبقى صامتة في ما يخص تجديد و استعمال المواد العضوية المنتجة في الاستثمارات ال

بالإضافة إلى ذلك بعض مظاهر تسيير الأتربة و المياه لم تعان بطريقتة نظامية و لم تؤخذ بعين الاعتبار بكفاية

(BM)

لحل هذه المشاكل قامت منظمة (FAO)

الدولي (GCRAI) و بعض المشاركين بمبادرة من أجل خصوبة الأراضي في جنوب صحراء إفريقيا و عن طريق هذه المبادرة تقوم الهيئات المشاركة بمساعدة 14 من أجل تأسيس برامج نشاط وطنية تطمح إلى تحسين إنتاجية الأراضي

بالاقتباس من طريقة مدجة تأخذ في الحسبان : ()
(الخ...) منظمة لهذه المبادرة. ONG

لتسهيل تبني تطبيقات تسيير مدمج للأراضي و الأطعمة أعلنت منظمة التغذية و الزراعة (FAO) في السنوات الثلاث الأخيرة، 15 بلد سائر في طريق النمو عن برامج بحث حول هذه التطبيقات التي ادت بها إلى رعاية مدارس زراعية في

تحسين الكميات الكبيرة للفضلات العضوية التي لم تستغل بكفاية من أجل غايات زراعية و في ظروف ملائمة.

3.3 حماية نباتية صحية

التطور الحالي للوضع في هذا المجال مرفق بتطورات موافقة للالتزامات المأخوذة أثناء مؤتمر CNUED :
توسيع التعاونية الدولية في الحالات المستعجلة و اللجوء إلى الطرق المدجة للكفاح ضد مفسدي المزروعات
الاتفاق الدولي FAO

هدف هذه الاتفاقية هو ضمان نشاط واحد و فعال في الكفاح ضد دخول و انتشا
المنتجات النباتية و تحسين تبني معايير لهذا الغرض.

هذه الاتفاقية تشمل كل النباتات المتوحشة
ضوابط بما فيها الوسائل التي تسهل
أمانتها إنشاء و تبني
نة المعايير النباتية الصحية فإنها مسؤولة عن تصحيح وسائل و إجراءات

مع معرفة السبب المطبقة في حالة بعض المنتجات
تهدف إلى خفض كمية المبيدات القادرة على
1998 " " 50

ففي انتظار تطبيقها رسمياً،

PNUE FAO

لمتنقلة عبر الحدود و الذي يهدف لخفض الأخطار التي تشكلها هذه الأخيرة على الأمن الغذائي على

فيما يخص مواشي فإن هذا النظام يسمح بإعطاء إنذار

بسرعة في حالة الوباء و هو عنصر مهم للمجهودات الكبيرة المبذولة حاليا للرد على الطلب الكبير على اللحم الحليب في البلدان السائرة في طريق النمو ا وضع مكان مهم لتربية المواشي في التنمية الزراعية و الريفية المستدامة.

(OMS)

(OUA) الإتحاد الأوربي، يهدف للحد من الأمراض مثل الحمى البترية (AIEA)

المجترات الصغار التي يجعل المنتوجات الحيوانية لعدة بلدان سائرة في طريق النمو غير قابلة للبيع.

مقاومة المفسدين المهاجرين متعلق غالبا باستعمال المبيدات التي هي أصل العديد من مشاكل الصحة العمومية

البيئة ففي إطار برنامج مشترك لمقاومة الجراد لتحسين وسائل الإنذار و التدخل السريع بتربية البح

نشاط تحترم البيئة، عدة هجومات مثل التي مست البلدان النهريّة للبحر الأحمر سنة 1997-1998

هذا البرنامج () أو أن تنتقل إلى بلدان و مناطق أخرى.

4.3 المقاومة المدمجة ضد أعداء المحاصيل الزراعية

إن استعمال مبيدات الحشرات ساري المفعول في البلدان السائرة في طريق النمو لكن يتراجع شيئا فشيئا في

عدة بلدان متطورة أين كان استعماله كثيف بسبب عرض منتوجات جديدة في السوق مطبقة بمقادير ضعيفة و موجهة

المدمجة ضد أعداء المزروعات () و التي طبقت على زراعة الأرز في آسيا أول الأمر، قد امتدت في العديد من

الزراعات و في عدة بلدان. هذه المقاومة المدمجة تواصل تطورها في القارة الآسيوية في إطار مبادرات طائفية لنشرها

إصلاحات زراعية تخص مجموعة كبيرة من الزراعات خاصة زراعة الخضر و القطن التي تعد من أكبر مستهلكي

فهم يستهلكون الأغذية التي لا تحوي هذه المركبات الكيميائية

في مضي المقاومة المدمجة قدما ضد مفسدي المزروعات في بعض بلدان آ .

في بعض بلدان إفريقيا، (مجلس الكاكاو، مؤسسات إنتاج القطن،
(بترقية برامج المقاومة المدججة ضد ملثقي المزروعات و التي تكمل معايير تحدف لوضع مقاييس جديدة فيما يخص المبيدات العضوية المتخذة من طرف بلدان مستوردة.

هذه البرامج الجديدة لا توافق مقارنة () متمحورة على المقاومة المدججة ضد ملثفي المزروعات توافق مقارنة مدججة تهتم اكثر بتقنيات الإنتاج و خصوبة الاراضي منه بالمقاومة في حد
ة في منطقة إفريقيا الجنوبية و إفريقيا الشرقية خاصة بفضل برنامج مدمج لتسيير الإنتاج و المقاومة ضد

مقاومة مدججة ضد ملثفي المزروعات، بعض هذه البرامج نفذت على مستوى وطني استفادت من مساعدة ذات حدين و قد أعطت نتائج جيدة فيما يخص الحضر و الفواكه.

أما في أمريكا اللاتينية فإن البرامج السارية و التي تأخذ بعين الاعتبار التجربة التي خاضتها آسيا و في البلدان المتطورة هناك برامج وطنية تحسن المقاومة المدججة ضد أعداء المزروعات و خصوصا برامج الأشجار المثمرة

FAO

في نجاح حملات القضا : و يسمح بتجنب اللجوء إلى المبيدات.

5.3 التنوع الحيوي الزراعي و الموارد الوراثية

من المهم أن تعرف الاتفاقيات الدولية الحديثة أهمية حماية تنوع الفصائل التي نتجت عن الزراعة خلال قرون استعمالها لإتاحة .

إن اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي قد جلبت الانتباه حول أسئلة مهمة تخص الموارد الوراثية

FAO بتنفيذ برامج متكاملة في هذا المجال

و فيما يخص هذه الاتفاقية فقد قامت منظمة FAO بمتابعة نشاطاتها التابعة للمؤتمر الدولي ل: " ليزينغ " 1996

و قد وسعت برنامجها المتعلق بالموارد الحيوانية الوراثية تحت إشراف

هذه اللجنة المكونة من 161 عضو تفاوض حاليا مراجعة الالتزام الدولي إزاء الموارد النباتية الوراثية بالتعاون مع

الفصل الثالث سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة لتحقيق تنمية ريفية مستدامة

21 ا حول الوصول إلى الموارد النباتية الوراثية المتفق عليها للتغذية بالإضافة إلى ذلك هذه اللجنة تضمن متابعة مخطط النشاط العالمي حول الموارد النباتية الوراثية للتغذية و الزراعة التي تبناها مؤتمر ليبزينغ 1998 إلى مجموعة من الاجتماعات الجهوية للمعاينة التي تهدف إلى السماح للبلدان و المشاركين الرئيسيين بترقية و تسهيل

لقد أنجزت تطورات مهمة في فهم العلاقات بين المحافظة و استعمال الموارد النباتية الوراثية بفضل تعزيز البرامج

(UNU) FAO بتصحيح برامج نموذجية تساهمية و مستدامة لتسيير تنوع

و كذا فريق عملها التقني داخل الحكومة

,1999

للموارد الوراثية لهذه

للموارد الحيوانية الوراثية على الإستراتيجية التي تهدف إلى

استخلاص الموارد المالية و تطوير الطاقات الهامة لتكثيف أنظمة الإنتاج الحيواني بصورة مستدامة لقرض للموارد الحيوانية الوراثية الأكثر فأكثر أهمية.

تعتبر FAO () 800 2000 نوع حيواني مهدد بالانقراض قد انقرض خلال

20 30% من الأنواع المتبقية تخاطر بالاختفاء من سطح الكوكب في خلال جيل.

و الزراعة بأنه يجب على منظمة FAO تنسيق تحضيرات

هذا التقرير سيراقب دولة بدولة.

6.3 الزراعة البيولوجية

المزارعين و المعارضين يشاركون الآن في حركة عالمية لصالح الإنتاج البيولوجي للأغذية

. تحتل الزراعة البيولوجية في أوربا بين 6% إلى 10%

في قطاعات مختلفة : الرعي في زييلاندا الحبوب في

في المكسيك و القطن و الموز في

1% من السوق الغذائي العالمي فإن إنتاج و استهلاك

هذه المنتجات تواصل نموها بنسبة 20% في السنة.

الزراعة البيولوجية تخص الإنتاج الغذائي و خلق عائدات و كذا حماية البيئة لانها تستفيد من الجزء الاكبر من

هذه الزراعة البيولوجية تتجنب كذلك ا

وكذا تبني وسائل ملائمة كما تستفيد من الاهتمام المتزايد بالأم

هذه العوامل وسعت إمكانيات مخارج () بما في ذلك في طريق النمو.

و هما قادرين على قبول و تطور الزراعة البيولوجية :

FAO و التي تضم 115 حكومة بعرض التطورات الحاصلة في هذا المجال

متناسق بخصوص الزراعة ا FAO إلى أن تلعب دورا طاقويا بالتعاون مع البرامج الوطنية

مشاركون آخرون مثل الفدرالية الدواية لحركات الزراعة البيولوجية.

إن البرنامج المختلط (FAO/ OMS) قد تبني توجيهات متعلقة بالإنتاج، المعالجة،

(. هذه المقاييس هي جد مهمة إذا كنا نريد

(

تبني نصوص تشريعية وطنية،

4. أحداث جديدة أخرى

ة لإستراتيجية تنمية زراعية و ريفية مستدامة و كذا إستراتيجية

مخطط نشاط القمة العالمية للتغذية و ذلك بتحسين طرق الاستثمار في مجموعها. و قد شجعت برامج عالمية تهدف إلى

وضع أنظمة استثمار مستدامة من طرف السلطات الوطنية للدول المتقدمة و الدول السائرة في طريق النمو

.ONG

رارية العيش و كذا الأمن الغذائي،

بعض هذه البرامج متمحور

FAO

1996. هذا البرنامج التساهمي التي بادرت به الدول يهدف إلى مساعدة ا

و هو فعال في أكثر من 50 دولة أين نجند و نكون عاملين

محلين و مزارعين مشاركين في مشاريع نموذجية.

في المرحلة الأولى،

التحكم في الماء و كذا تنوع النشاطات ببدء إنجاز نشاطات صغيرة للإنتاج الحيواني و منها تربية النحل،

— كما أن هذه النشاطات تمثل قاعدة لدراسة الإصلاحات الطارئة على السياسات

إن البرنامج متمحورة على حل مشاكل الأمن الغذائي في مناطق الفقر لكن نشاطه ليس محدودا فقط في

() .

و الوصول للأمن الغذائي خصوصا من طرف النشاطات التي تشجع العمل الريفي ذو القاعدة الزراعية فالبرنامج يشجع

عطيات بحريية بين البلدان السائرة في طريق النمو عن طريق مبادرتها التعاونية جنوب — و التي

تقوم في إطارها عدة دول سائرة في طريق النمو بـ ث تقنيون و خبراء إلى بلدان أخرى، و يعيش هؤلاء الخبراء و التقنيون

في طوائف ريفية مشاركة في البرنامج لمدة 3 إلى 4 و في المرحلة الثانية من البرنامج،

دراسات تطبيقية للمشاريع المقترحة. و قد انضم إلى هذه المشاركة العديد من المؤسس

PNUD مع العديد من المانحين الشائين.

ن التغذية بالطاقة في المناطق الريفية تمثل مسألة أخرى تشد الانتباه، ففي معظم البلدان السائرة في طريق النمو

يرتبط الجزء الأكبر من سكان

صاغت دول قليلة برامج و سياسات في هذا المجال و الجهود المبذولة لا تزال بعيدة حتى تلبية الاحتياجات.

() FAO لمس العالمي للطاقة في البلدان

السائرة في طريق النمو فإن نسبة سكان الأرياف المزودين بالكهرباء تمثل نسبة 33% و على المستوى العالمي فإن عدد

610 1970 إلى 1,4 1990, لكن رتم هذا

وافق رتم النمو الديمغرافي.

لم تحدث بعد الثورة الطاقوية في المناطق الريفية الضرورية لارتفاع الإنتاجية كما هو مشار إليه في الفصل
ير أن هناك ثلاث تكنولوجيات تطور

(الهوائية) هذه الأنواع الثلاثة من الطاقات قد تطورت في أوروبا،

المتحدة و في بعض الدول السائرة في طريق النمو منها الأرجنتين، البرازيل، الرأس الأخضر، الصين، الهند،

5. مشاكل و خيارات مستقبلية

كما هو مشار إليه في الفصل 14 فإن الهدف الأساسي للتنمية الزراعية و الريفية المستدامة هو ضمان نمو مدعم
للإنتاج الغذائي و كذا تحسين الأمن الغذائي.

ع رؤساء الدول و الحكومة في القمة العالمية للتغذية سنة 1996 قاموا بالمطالبة بإرادتهم السياسية
و التزامهم المشترك و الوطني للوصول إلى الأمن الغذائي و كذا بذل جهد دائم من أجل القضاء على الجوع في كل
إلى النصف من هنا إلى غاية 2015

1997.

الهدف كان من الأو

FAO فإن التطورات الحاصلة في هذا الطريق غير متساوية و غير كافية

هناك مكان للشك في إمكانية تحقيق هذا الهدف و ليس هناك حل بسيط للمشاكل و

الوسائل التي يمكن أن تستعمل و ترتب بعدة طرق مع الأخذ
فيجب اللجوء إلى مجموعة

بعين الاعتبار تنوع أساليب الإنتاج و الاستهلاك في الزراعة. إن مثل هذا التنوع يمكن أن يكون في حد ذاته عامل مهم

رغم هذه لصعوبة و هذا التنوع يمكن أن نقترح مقارنة أساسية بثلاث أجزاء:

(1

(2

(3

ثانيا: السياسات على المستوى الوطني

1. العوامل الأساسية من أجل تسيير جيد للموارد الطبيعية

يمكن تمييز ثلاث أنواع من العوامل التي تشكل تسيير الموارد الطبيعية و كذا أنظمة الحكم:

أولاً: مميزات الموارد الطبيعية.

ثانياً: المستخدمين المعنيون.

ثالثاً: الإطار و القواعد المؤسسية.

1.1 بعض الخصائص الأساسية للموارد الطبيعية و انعكاساتها على التحكم

هناك خاصيتان تحددان إلى أي صنف ينتمي مورد طبيعي متجدد، حسب الشكل الموالي: (OCDE,

(2009, p 56

- إمكانية الطرد: هل من الممكن مراقبة الوصول إلى المورد (و طرد بعض مستعمليه)؟.
- تنافس المستهلكين: هل يمكن لشخص ما استعمال المورد دون تقليل استعماله لأي مستعمل آخر؟.

الشكل (12) : خصائص الموارد الطبيعية

		إمكانية الطرد	
		لا	نعم
تنافس المستهلكين	نعم	<p>سمك</p> <p>أملاك طائفية</p>	<p>تفاح</p> <p>أملاك خاصة</p>
	لا	<p>كوكب الأرض</p> <p>أملاك عمومية</p>	<p>شالات</p> <p>أملاك النادي</p>

المرجع: OCDE, 2009, p 61

الأملاك الخاصة: هي مشكلة من الموارد التي يكون فيها الطرد ممكناً، و يتنافس عليها المستهلكون مثل: الأراضي، الغابات، المياه..الخ.

هذه الأملاك لا تعود بالضرورة لأشخاص حواص، فالموارد المملوكة من طرف الدولة (أراضي، غابات طبيعية)، تندرج أيضا في هذا الصنف متى فرضت الدولة حقها في منع وصول المستعملين غير المسموح لهم.

الأشخاص التي تملك حقوق ملكية مورد تنتمي إلى " الأملاك الخاصة "، مطالبون باستعمالها بصفة دائمة أو استثمارها لدى صيانتها، غير أن حقوق الوصول غير المحددة أو غير المطبقة يمكن أن تضعف مباشرة هذه الحوافز، فمثلا في العديد من البلدان الغابات الطبيعية التي تنتمي رسميا للدولة تكون عادة " ذات دخول حر " وهذا ما يمكن أن ينتج عنه ضعف تسييرها.

الموارد الطائفية: تفترض التنافس بين المستهلكين، لكنه من المستحيل أو من الصعب منع المستعملين للوصول لها.

عدم إمكانية طرد مستعملين تؤدي إلى استنزاف المورد لتحسين الرفاهية الفردية دون تحمل التكاليف المرتبطة به، الأمثلة المعروفة هي شبكات الري، بعض مناطق الصيد و المراعي.

الفصل الثالث سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة لتحقيق تنمية ريفية مستدامة

أمالك النوادي: مكونة من موارد يمكن منع وصول بعض المستخدمين لها، لكن يمكن أن تستهلك إجمالاً من قبلهم دون خفض فائدة كل واحد منهم، و من الطبيعي أن يسدد المستخدمون " حق وصول/دخول " يسمح لهم باستعمال مورد ما.

نذكر ممن بين هذه الموارد المخازن الطبيعية أو مخازن الصيد، التي يمكن الوصول لها برخصة يدفع ثمنها عموماً و غالباً ما يكون عدم المنافسة بين الأعضاء محدودة، و يجب التقليل من عدد رخص الوصول الممنوحة أو المباعة.

الأمالك العمومية: هي أملاك أو خدمات متاحة لكل شخص و لا يوجد تنافس بين المستهلكين عليها.

بما أن الحوافز المتعلقة بحماية و إنتاج هذه الأملاك جد محدودة فعلى السلطات العمومية أن تتدخل لوضعها في متناول المستعملين.

الحماية من الأشعة فوق بنفسجية التي تضمنها طبقة الأوزون أو أخذ الكربون، يمكن أن تعتبر كأمالك عمومية هذه الخدمات ليست محل مبادلات محكومة باليات السوق و ليس ماخوذ بها في المعايير القديمة لـ PIB، إن مساهمة هذه الخدمات في الإنتاج الاقتصادي غير معتبرة حيث أن استثمارات تسييرها ليست جد ملائمة.

العديد من الموارد الطبيعية هي من الأملاك و الخدمات الخاصة، العمومية و أملاك النوادي فمثلاً، الغابات الطبيعية تعطي منتوجات تجارية خشبية و تضمن خدمات حماية الأحواض المائية، و هي موزعة على كل التجمعات الموجودة في نفس الحوض، و كذا المحافظة على التعددية البيولوجية، و أخذ الكربون التي تمثل أملاك عمومية عالمية.

إن من المميزات الأخرى للمورد الطبيعية هي انعكاساته على فعالية الحكم ومنها:

البعد الجغرافي:

توجد الموارد الطبيعية غالباً في أمكنة معزولة، أين تكون طاقة الدولة محدودة لحراستها و التقليل من الوصول إليها أو تنفيذ القانون الساري عليها، و هذا ما يفتح الباب واسعاً للرشوة و التعسف، و أيضاً

الفصل الثالث سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة لتحقيق تنمية ريفية مستدامة

للصراعات بين مختلف المجموعات المتعلقة بالموارد المذكورة خاصة الخلافات بين السكان الاصليون والمستخدمين الخارجين (الأجنب) .

تراكم الحدود الوطنية و / أو الإدارية

كثير من الموارد الطبيعية موزعة على العديد من سلطات القضاء أو مسيرة من طرف مؤسسات تنافسية و من الصعب تعريف و فرض احترام حقوق الوصول و الاستعمال.

تغيرات زمانية و مكانية قوية للإنتاج

بعض الموارد الطبيعية تتميز بتغيرات مهمة و غير متوقعة، و التي لا يمكن للمستخدمين و لا السلطات التحكم فيها مثلا: سرعة مجاري الماء يمكن أن تتغير بقوة و كذا كثرة مخزون الأسماك من بين مواد أخرى، هذه الوضعية تزيد من صعوبة التسيير على المستوى التقني، و تزيد من حدة الصراعات بين مستخدميها في فترة نقص الماء.

بعد الفارق الزمني بين الفعل و رد الفعل

إن انعكاسات النشاطات (استخراج مورد ما)، المؤثرة في معظم الحالات في النظام البيئي لا تصبح ملموسة و مرئية إلا في خلال فترة زمنية محددة، فالأنظمة البيئية لا تعمل بطريقة خطية و يمكن أن تنهار فجأة. إن مخزون الصيد يشكل مثلا حيا على ذلك، و كنتيجة لذلك، فإن مقارنة مستدامة لاستخراج الموارد جد صعبة من الناحية السياسية، لاهما تحتاج إلى متابعة عميقة من اجل إقناع مستخدميها لصيانة نسب الالتقاط على مستوى عقلائي رغم الكثير من الشكوك.

هذه الخصائص المميزة للموارد المائية (سواء كانت مدبرة من طرف كيان خاص أو مؤسسة عمومية) تولد مجموعة من مشاكل التسيير و صعوبات مؤسسية.

إن فعالية تسيير الموارد التي تنتمي إلى أملاك خاصة، متعلقة بشكل كبير بالتحكم الجيد في آليات السوق و المؤسسات ذات شراكة (التي تجعل المعلومات حول الأسعار في متناول الجميع مثلا أو تجعل من حقوق الملكية متعارضة) .

إن إدارة الموارد " بتسيير موزع " و التي تنتمي إلى " الأملاك الخاصة " أو " أملاك النادي " أو الأملاك العمومية، و تكون من أجلها آليات السوق رديئة أو ناقصة، لا يمكن أن تتخلى عن قواعد و مؤسسات فعالة (رسمية أو لا)، تسمح بإدارة استعمالها أي تسمح " بنظام تحكم "، و من المهم حل مشاكل التحكم لضمان تسيير للموارد الطبيعية في صالح الفقراء.

2.1 المستخدمين الحاضرين في الدوائر السياسية وتأثيرهم على التحكم في الموارد الطبيعية

من بين العوامل الأساسية من أجل تنمية لصالح الفقراء مبنية على الموارد الطبيعية، هناك أيضا خصائص المستخدمين الحاضرين في الحلقة السياسية، التي تمس تسييرهم و يتعلق الأمر عموما بمستخدمين متنوعين خاصة الأشخاص الذين يشكل لهم استعمال الأملاك هدفا حاليًا، و يضاف إلى ذلك السلطات العمومية التي لا تستعمل الملك مباشرة لكن تشارك في طرق التسيير.

إن تحليل دائرة المستخدمين يجب: (OCDE, 2009, p 58)

- أن تأخذ بعين الاعتبار أهدافهم.
- تحديد الراجحين و الخاسرين في نظر السياسات السارية أو السياسات المتناوبة.
- دراسة مختلف أنواع رأس المال المزودين به، و كذا قياس تدفق الأملاك و الخدمات بين المستخدمين بمعنى أوسع مما فيها التدفق المالي. انطلاقًا من هذا التحليل يجب أن تكون هناك سياسات معروفة ومطبقة و منفذة بفعالية.

إن فوائد المستخدمين لا يمكن تعميمها، لكن يجب تحليلها من حالة إلى حالة حتى في وسط السلطات العمومية، و من المستحيل تعريف الفوائد المشتركة لمختلف الوزارات و الوكالات (من الصعب الفصل بين المسؤوليات).

هذا صحيح فقط في حالة الموارد الطبيعية، و على العموم هناك العديد من المنظمات كل واحدة منها مسؤولة عن جزء من المشاكل المتعلقة بالموارد المعطى، لذا فإن التنسيق مهم لفعالية تسيير البيئة.

إن مشاكل التنسيق صعبة الحل كلما كانت مختلف المنظمات لديها تقاليد، مجالات للمهارات ومقاربات (نظريات)، مؤسساتية متنوعة تشكل رأس مالهم البشري و الاجتماعي. في عدة دول سائرة في طريق النمو هناك دعم لإنشاء وزارات للبيئة من طرف متكلفين خواص، في هذه السنوات العشرين الأخيرة، و هذه

الفصل الثالث سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة لتحقيق تنمية ريفية مستدامة

الإدارات تملك عموما سلطات قليلة، و ليس نفس الوزن السياسي مقارنة بالوزارات الأخرى، و نتيجة لذلك من المهم أن نتعود على المميزات الخاصة بكل منظمة في بلد ما، لفهم طريقة عملها و المشاكل التي تواجهها، نفس الشيء بالنسبة للعديد من الوزارات و الإدارات المسؤولة عن الزراعة، الغابات، الماء أو الصيد، لها مهام تنافسية متعارضة الكفاءات مثل:

ضمان إنتاج و استغلال مورد ما، و كذا ضمان حمايته من أجل استعماله لمدى طويل، بالإضافة إلى ذلك تتطور الأولويات مع الزمن حسب الظروف مثلا: الهيئات المسؤولة عن الصيد و الغابات، كان عليها أن تمر من وضعية الكثرة، حيث يكون استثمار المخزون الموجودة لأغراض اقتصادية في حده الأقصى إلى وضعية نقص حيث يكون التسيير المستدام للموارد المتبقية أساسية.

غير أن الرئيس أو الوزير الأول، يستطيعان بصفتهم مسؤولان سياسيان أساسيان لكل بلد أو أعضاء حكومتهم، يلعبون دورا هاما في الإصلاحات، في اندونيسيا مثلا، يركز وزير الغابات على دراسة العديد من الفوائد المكتسبة في قطاع الغابات، و في جنوب إفريقيا يساهم وزير المياه و الغابات في تبني عدد من الإصلاحات في قطاع الماء على مستوى التجمع الإقليمي، و يمكن لرئيس البلدية ان ينجز مهام مشابهة.

من المهم أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار تحليل بعض المستخدمين الذين لا نفكر فيهم حاليا مثل: السلطات القضائية، رغم أن هذه الأخيرة يجب أن تبقى "حيادية" تعريفا، و يمكن أن تتدخل في مشاكل موارد طبيعية و صعوبات الفقراء باسم القانون، في بلدان آسيا الجنوبية أو إفريقيا الشرقية مثلا، تنفذ السلطات القضائية عادة تأثير مهم على النشاط السكاني، هذا النوع من التدخل يعرف حدودا، لأن المحاكم نادرا ما تملك الوسائل المهمة لتلعب دورا أساسيا في تسيير الموارد الطبيعية.

إن تداخل و انتقال الخدمات و الأملاك بين العمال بمعنى أوسع، و كذا تعديل هذه التدفقات يمكن أن تساعد على فهم جيد لآليات التحفيز الأخرى، التي تحكم تسيير الموارد سواء كان ذلك تطوعا أو لا، هذه الموارد تنعكس على فعالية سياسيات تخدم الفقراء. التدفقات المذكورة تشمل: تحويل الأجر، الدفع، المعلومة، العمل، و الدعم السياسي مثل: الانتخاب المنظم في إطار انتخاب ديمقراطي الشكل الموالي يمثل هذه التدفقات في حالة خاصة، و في هذا المثال تكون المنظمة (شبكة محلية)، مجبرة على جمع ضرائب على استعمال الماء، لكن يجب أن تضعها في الإدارة و التي تنقلها إلى وزارة المالية بدل أن كانت هذه القواعد تسمح بتغذية ميزانية الدولة مباشرة فإنها لا ترفق بحوافز جمع الضرائب بدقة.

الدوائر المفتوحة من هذا النوع دون لجوء محلي

لها أية وسيلة ديمقراطية للتدخل

لا شيء يحفز هؤلاء على التعاون مع السكان او على احترام متطلباتهم و

المعايير السياسية الهادفة

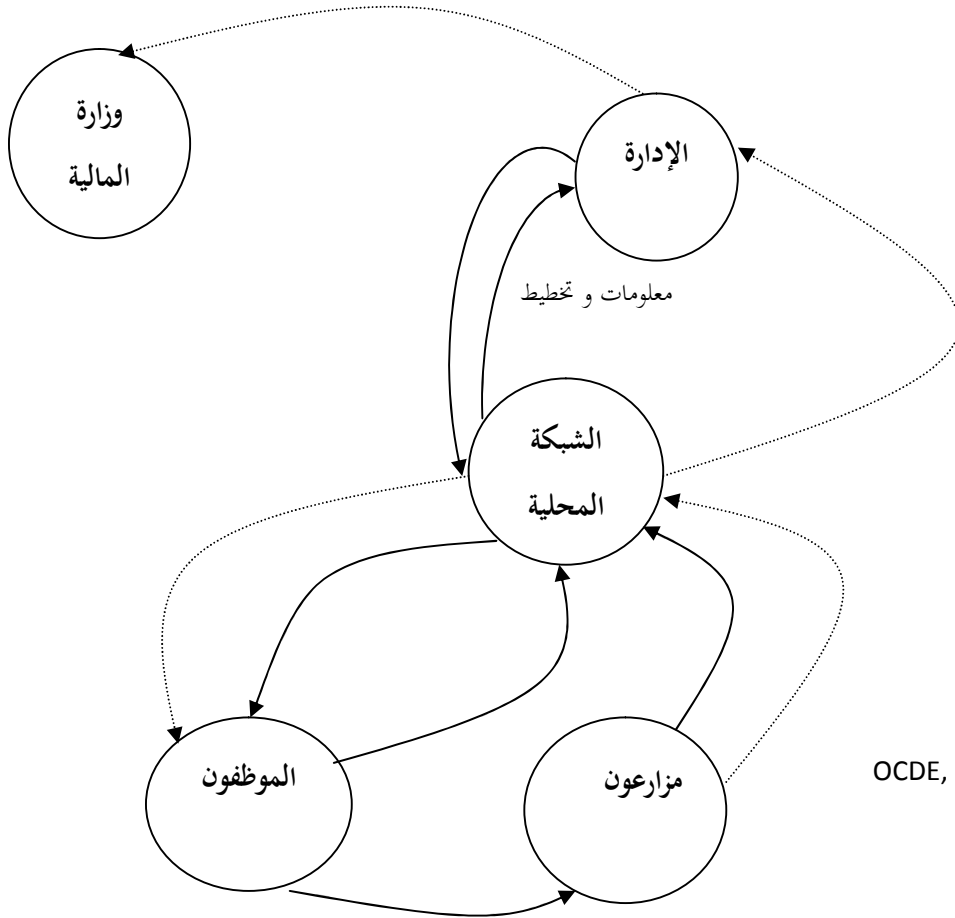
إلى ترقية تسيير الموارد الطبيعية المستدامة و المتاحة للفقراء يجب أن تأخذ بعين عتبار مختلف المتدخلين

يجب تعيين مستخدمين تتناسق أهدافهم مع معايير نمو مستدام مبني على تسيير الموارد لصالح

الفقراء حتى فمن المهم أن يتدخل الأشخاص و المؤسسات التي توجد في الطليعة. (GTZ,

2004)

الشكل (13): العلاقات بين المستخدمين في حالة الري



المراجع: OCDE, 2009, p 65

طبيعة و حجم رأس المال الذي يملكه مختلف المستخدمين يتغيران

يجب أن تجلب السياسات المطبقة للمستخدمين المعوزين رأس المال

لتسيير الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة

و كذا العدالة بطريقة مختلفة مثلاً: بخلق طرق مشاركة السكان في المراحل الأولى لطرق

. (WRI, 2002).

الحقوق و المسؤوليات التي

كما هو مشار إليه أعلاه

إن الدوائر المفتوحة دون رجوع محلي تتيح تسيير

ير

المتبعة أن تجبر المسؤولين العموميين على

المسؤولة عن تسيير الموارد الطبيعية على

:

يساعد على ربط الحلقات التي يشارك فيها المستخدمين و نفس الشيء بالنسبة لتعزيز قدرة

. (WRI, 2002) .

3.1 القواعد القانونية و اللاقانونية و نتائجها على التحكم في الموارد الطبيعية و التنمية التي تخدم الفقراء

قانونية و غير قانونية أي المؤسسات المرتبطة بتسيير الموارد تمثل العامل المهم الثالث

لتسيير مستدام للموارد الطبيعية يخدم

عن طريقة شرعية أو مؤسسة على مرسوم أو شبه رسمية أي غير مكتوبة و غير معتاد عليها ليس لها
غير أنه في بعض الحالات تتعلق القواعد المشفرة و المعتاد

(FAO,1997) :

تنتمي إلى

- الحق في الاستفادة من أي فائدة تمنح من المورد.

الملكوية يمكن أن تكون لأشخاص، مجموعات (مجتمعات) أو إلى الجماعة
(جماعة إقليمية أو الدولة).

لاحترام حقوق الملكوية تشكل حافز واضح

...الخ، يجب أن يشجع توزيع حقوق

الملكوية و مراقبة احترامها كما يجب أن

يصف الحالة التي لا تأخذ بعين وجود قواعد غير قانونية (غير رسمية) والتي تطبق على استعمال الأراضي وهي سارية المفعول.

إن تنفيذ قواعد رسمية غير مكيفة للوضع المحلية ليست ملائمة للسكان المحليون و حتى الفقراء "بتسيير موزع" خاضع لقواعد اتخاذ القرار التي تتجاهل فروقات التمويل برأس مال المستخدمين و في نفس الوقت رأس مال العارضين و في هذه الظروف ليس للمستخدمين نفس الحظوظ للحصول على حقوق استعمال تأثير على تشكيل قواعد اتخاذ قرار ما.

يجب أن تأخذ السياسات الهادفة إلى ترقية التسيير المستدام للموارد الطبيعية من أجل خدمة الفقراء :

- الدرجة التي تتيح فيها الواعد الأصناف المسيرة أو الفقيرة للسكان
- الدرجة التي يراقب فيها احترام القوا و مدى هذه المراقبة التي تنتج عنها الفروق بين المستخدمين
- صائص المورد المعني (مورد بتسيير) مع رأس المال الذي يكون في حوزة المستخدمين

2. معايير تسيير الموارد الطبيعية المتجددة

يمكن تسيير أربع معايير مختلفة: (OCDE, 1999, p 11)

- وسائل السوق: على نشاطات الأشخاص في الأسواق و هذا تحت تأثير الثمن التي تحسن الدخل في الأسواق أو ضمانات التسيير الأحسن ()
- القوانين (التقنين): أي تدخلات السلطات العمومية أو المعايير الملزمة التي تعرف الإطار القضائي.
- التعاونية: المعايير التي تشجع الأشخاص على تعديل طرق استعمال الموارد بإعطائهم إمكانية المشاركة في طرق أخذ القرار و التحكم.

- المعلومة: أي المعايير التي تساعد الأشخاص على فهم لتقنيات التسيير

المعايير المرتكزة على السوق تهدف

بتأثيرهم

غالبا إلى التأكد من أن الأملاك و الخدمات يتم تبادلها في السوق بسعرها الحقيقي حيث أن التي لم يتاجر لم ت " و لكي يكون الثمن صحيحا يجب أن تؤخذ كل أسعار و فوائد

الحث على الاستثمارات في تكنولوجيا

بالإضافة إلى ذلك فإن تأسيس

تسيير او برامج دفع الاجرة يمكن ان يخلق حافزا ملائما لوسائل الاملاك العمومية غير المتاجر بها مسبقا

المعايير التعديلية تعتبر شرطا مسبقا لوجود أسواق كفاءه

إن كانت هذه

المعايير الوقائية من طرف القوة العمومية.

مراقبة حتى يتمكن المستخدمين الخواص

إن تطبيق القوانين يجب أن يتبع عن كثب

لمعايير المرتبطة بالتعاونية و المعلومة يمكن أن تساعد المستعملين لتسيير أملاكهم الخاصة بطريقة

بالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمار الملموس للتكنولوجيا التي تحافظ على البيئة مناسب لتسيير

و من بين القوائم الواسعة للمعايير المتوقعة فالبعض من

المعايير التي

الأخر مكيف للأملاك العمومية أو التسيير الموزع

الحوافز التي توافق نوع لمورد المعبر مثلا : لكي يكون هناك تسيير ملائم لنمو الموارد الموزعة في صالح الفقراء

()

يحتاج ذلك لقواعد واضحة و أكيدة للدخول و الاستع

من طرف مجمو () و المعايير الخاصة بالمعلومة من جهتها مناسبة لتحسين

تسيير الأملاك الخاصة في الحالات التي يكون فيها حقوق الملكية جد مؤسسة إلى ذلك كل هذه

موعات و كل الناس في حالة الأزمة،

المعايير يج

و الضعف أمام تأثير العوارض مثل: التغيرات المفاجئة

(USAID, 2006, p 5) .

مرتبط بالمعلومة أو بالتعاون يجب أن يسجل في إطار

يجب أن تجرى دائما على المؤسسات الموجودة

مؤسستي و مناسب لفعاليتها

فالتغيرات الصغيرة التي تجري على

3. الاستراتيجيات الوطنية لحماية و صيانة التنوع البيولوجي

تشكل صيانة و حماية الموارد

فالصيانة بمفهومها الايجابي

. كما يحفظ

ة، و استصلاح هذه

تعني الحماية و الحفاظ على التنوع

يتمثل الاستثمار المستدام و الرشيد لموارد الأحياء بعدم التفريط بالرصيد الوطني و تحقيق

بجميع العوامل البيئية و الاقتصادية

بصورة قابلة للاستمرار في المستقبل البعيد.

في المدى القصير و البعيد على حد سواء.

و الاجتماعية و السياسية، التي تؤثر على التنوع

ا بالتالي: (محمود الأشرم، 2007، ص 473)

أهداف صيانة و حماية التنوع

- بصورة شاملة تحيط بجميع مستويات التنوع

، من النظم البيئية مثل الغابات و المراعي و النظم الزراعية، إلى الأنواع الحية النباتية

الحيوانية، إلى التنوع الوراثي للنوع

الوطني و المؤدية

- و السيطرة على جميع الأسباب و الظواهر المهددة لمكونات التنوع

إلى تدهورها أو تصحرها أو انقراضها.

ية و الرعوية، بما يشمل جميع أشكال النظم

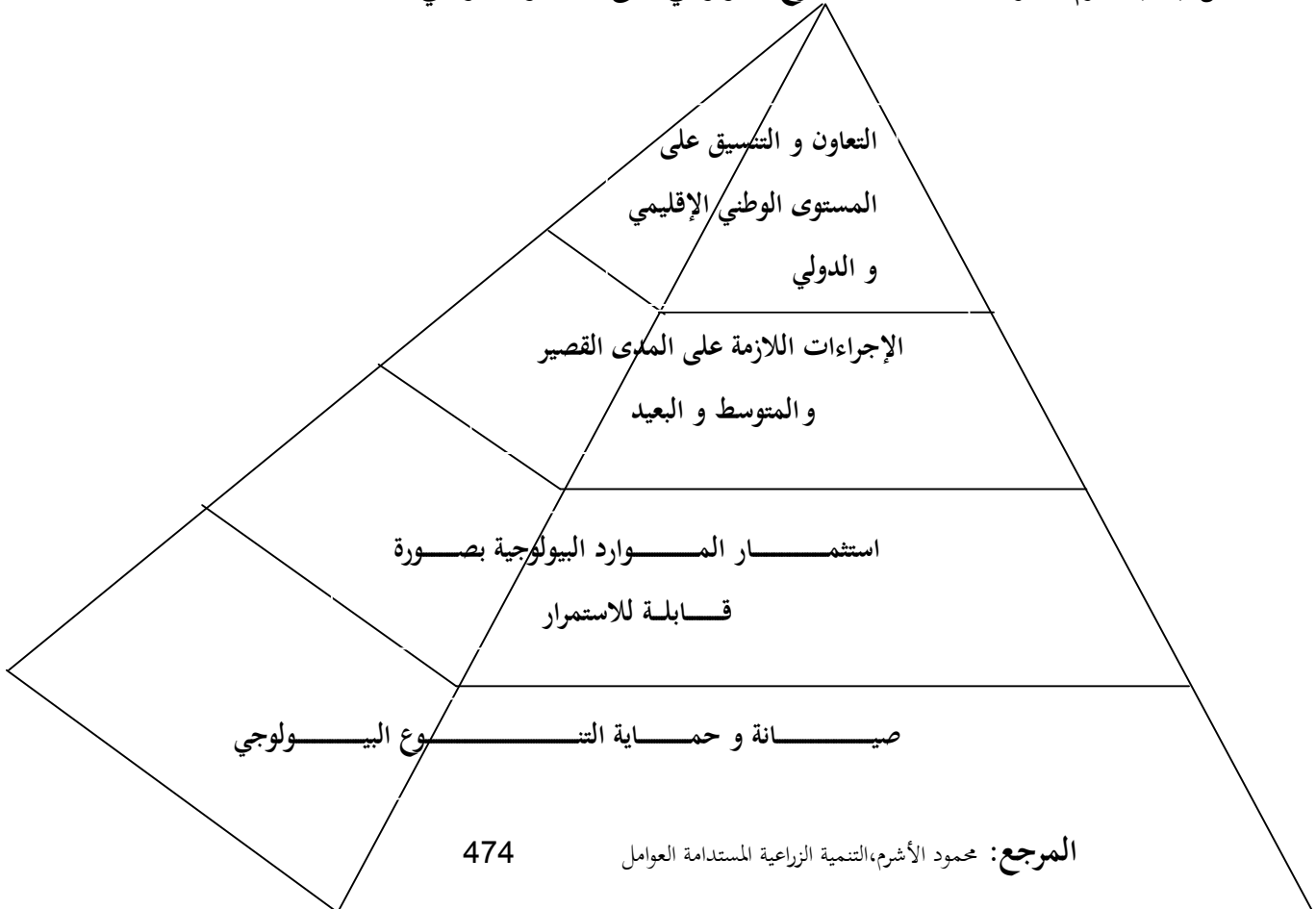
- نظام و طني متكامل

نوع النباتية الحيوانية البرية و المائية.

الفصل الثالث سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة لتحقيق تنمية ريفية مستدامة

- تدعيم صيانة التنوع الوراثي النباتي و الحيواني على التراب الوطني، و بخاصة ما هو مستخدم في
- تدعيم القدرات الوطنية في مجال الحماية و الصيانة عن طريق المصارف الوراثية النباتية و الحيوانية
- إنشاء نظام رصد ورقابة مناسب يهدف إلى متابعة جميع التبادلات التي يمكن أن تطرأ على مكونات في جميع المستويات، وذلك لاستيعاب العلاقات المتبادلة في النظم البيئية المختلفة
- تقييم جميع عمليات الصيانة و الحماية، و تقدير نجاح أو فشل درجة الاستثمار المستدام و برامج سياساته، و ذلك بتحديد المؤسسات المسؤولة عن ذلك و تطوير برامجها و تفعيلها بما يضمن
- التعاون و التنسيق بين جميع الوزارات و المؤسسات على المستوى الوطني، و التعاون على المستوى الدولي.

الشكل (14): هرم إستراتيجية و حماية التنوع البيولوجي على المستوى الوطني



ثالثا: على المستوى المحلي (الحكومة الإقليمية)

1. الحكومة المسؤولة عن الأقاليم

1.1 الحكومة الإقليمية مفتاح مكافحة التصحر و تلف الأراضي و المياه

إن الكفاح من أجل استعادة و إصلاح الأراضي المتصحرة و التالفة، من أجل تكييف نشاطات الفلاحين حسب تغير المناخ، و كذا خفض آثاره، قد خصص مساحات معتبرة، بملايين كم المربع فهو كفاح ضد المساحات، ويمثل كذلك كفاح ضد الزمن، لأن نقاط عدم الرجوع تتقارب. و لكن أيضا كفاح مع الأرقام، فليس هناك إستراتيجية عامة مفترضة إلا و طبقت على ملايين البشر الذين يعيشون في المناطق الريفية للكورة الأرضية. أما الاستراتيجيات التقنية الممكنة يكون لديها حظوظ نجاح إلا حين يتعلم ملايين البشر تسيير مستدام لموارد المياه و الأراضي و الغابات والأنظمة البيئية. كما أن هذه الاستراتيجيات لا تنجح إلا إذ تبنى ملايين البشر تطبيقات أخرى للإنتاج الزراعي، تكنولوجيات طاوية إن استطاعوا تحويل نماذج استهلاكهم. (UNCCD, 2009, p21)

لا يمكن أن تكون التغيرات عميقة إلا إذا اعتمدت على تقاسم نفس الهدف و المسؤولية الجماعية، و هذه التغيرات (التحولات)، ليست ممكنة إلا إن كان هذا الإدراك الجماعي يترجم إلى عدة ملايين من القرارات اللامركزية و التساهمية. لكن هذا ليس قابل للتصميم إلا بتطورات الديمقراطية، و بأشكال التحكم المبنية على التساوي و أخلاقيات المهنة و بأنظمة سياسية تعطي صوتا للشعب المحلي الأقل ضعفا. هذا التحقق يبين أن التحكم الجيد هو مفتاح كفاح من أجل الدفاع عن البيئة.

إن الكفاح ضد تلف الأراضي و المياه و تسييرهم المستدام، طرق الخفض و التكيف حسب التغير المناخي و تحسين إنتاجية الزراعة و الرعي، و كذا التسيير الجيد للمساحات الخضراء، لديها عامل مشترك وهو "نفس القاعدة الإقليمية". العمال الذين يحتلون هذه الأقاليم و التي تتعلق بها الطرق ايجابية كانت أو سلبية، و كذا استخدام البيئة هم يندرجون في إشكال تنظيم اجتماعي أو أشكال سياسية حسب سلم الأقاليم.

كل مستويات التنظيم الاجتماعي، السياسي للأقاليم تلعب دورا في تنفيذ سياسات تنمية الاقتصاد و التسيير البيئي. هناك مستويات جد مهمة من مستويات أخرى لأن في هذا السلم، يكون العمال مرتبطين بموارد الأقاليم وإستثماراتها، هذه المستويات تتمثل في مستويات محلية و اقاليم و هي محددة، لان الإقليم المحلي عبارة عن واجهة بين محيط ما (موارده)، و كذا التنظيم الاجتماعي للسكان الذين يعيشون فيه و يستعملونه، هذا التنظيم يعكس أشكالا عدة مختلفة، متطورة نوعا ما للحكم المحلي.

إن الحكم المحلي للأقاليم يترجم العلاقة بين العاملين و فضائهم الاجتماعي، المادي الحيوي. هذه التطورات وملائمتها تشكل بعد سياسي للتحديات البيئية، و لتحديات التنمية الاقتصادية المتعلقة بهم. فتحسين التحكم في الأقاليم المحلية يركز على المشاركة المسؤولة للعاملين المحليين المعنيين. يركز مفهوم الحكم على مفهوم الاتفاقية البيئية المرتبطة بفكرة تسيير التطور و المحافظة على الغلاف الحيوي المعبر كملك عمومي للبشرية، هذه المقاربة تقترب في معناها من مفهوم "التنمية البيئية"، فالتطورات المنجزة في التحكم المحلي للأقاليم المحلية تمثل معالم ملموسة لفعالية الردود المعطاة لتحديات الكفاح ضد تلف الأراضي، المياه و النظام البيئي و كذا سيرهم المستدام.

إن مفهوم الحكم المحلي للأقاليم المحلية ليس بالأمر الجديد في الفكر الاستراتيجي، هذا المفهوم مذكور في اتفاقية (UNCCD) في الملحق الرابع المتعلق بإفريقيا، و قد طورت مبادئه، و أعيد النظر فيها أثناء قمة دولية حول برامج التنمية المحلية (برامج التنمية المحلية للأراضي)، و التي نظمت في روما 1996، من طرف أمانة UNCCD و FIDA. هذه القمة هدفها تنبيه و تحفيز التفكير حول برامج نشاط مدمجة على مستوى سلم الأقاليم المحلية و حول تفاعلاتهم مع الحوكمة اللامركزية و التساهمية، و منذ ذلك، أكدت العديد من المشاريع ملائمة هذه المقاربة و هدفها العملي، و في نفس الوقت تحققت تطورات مادية خاصة بالسياسات اللامركزية، الحوكمة المحلية و التنمية الإقليمية، غير أن هذه النتائج لم تكن موحدة كما توضحه تجربة UNCCD، حتى تقوم بترقية و عي ديناميكي معمم و اعتراف سياسي لا جدل فيه للعلاقة الضرورية بين الحوكمة المحلية، التنمية الإقليمية و التسيير المستدام للأراضي و المياه. (UNCCD, 2009, p25)

2.1 المقاربة السياسية للتنمية الإقليمية

إن تفكير العشريات الأخيرة حول تسيير البيئة تظهر كلها تنوع و تعقد احتياجات تنمية اقتصادية و بيئية للمساحات الريفية، و كذلك ضرورة تلبية هذه احتياجات بمقاربات تسمى "مقاربات مدمجة أو تكاملية". إن مفهوم الإدماج ينتمي إلى إشكالية التنمية لكن استعمالها غير الرشيد الذي كان دون نتائج مقنعة قد حط من قيمتها، إن معاينة وفحص فشلها يبين بأن الاندماجات

" "

التي تنجز و تصاغ فيها مشاريع التنمية، و هي تعود إلى مفاهيم الهوية، الحوكمة، المساهمة لكن تعود أيضا إلى مفهوم فائدة مشتركة، هذه التقارير تؤدي إلى إعادة وضع تنمية ريفية مستدامة في

، هذا الاقتراح يلحق تيار فكري ما ينفك يفرض نفسه في سياسات التنمية، إن PNUD

عمدوا إلى التنمية ار هذه المة

" " قاعدة عملية لهذا .

" : PNUD . PNUD في مارس 2007

المجتمع المدني"، و هي تقترح تسهيل تطبيق مشاريع من منظور

تنمية ريفية مستدامة و تمييز قيم التضامن، الديمقراطية و احترام الآخر. (Jesse C. Ribot, 2002, p8)

FAO

تنطلق من منطلق عدم تماثل السلطة في الوسط الريفي و من منطق أزمة شرعية، و هي تؤكد أهمية مقارنة متعددة المعايير

FAO

تقترح ترقية نظرة مشاور فيها لتنمية

و يتأسس على مجموع . الاتفاقيات يجب أن تكون شرعية

و تسمح بحوكمة جيدة، إن وضع أداة وساطة تعتبر كأولوية لكل

كل هذه النقاط تظهر و تبرز تحول صيغ و نماذج و تتميز بفهم جديد تنمية ريفية لتسيير الموارد

الطبيعية المتجددة، هناك عشرينين أين كانت فيها التنمية الريفية متوافقة مع الخدمات و الوسائل التي يجب أن تجلبها

المدججة للتنمية الريفية، و في وقت آخر، اتسعت التنمية الريفية المستدامة كسياسة مدججة و التي كان هدفها الأول هو

محاربة الفقر الريفي و مكافحة التهميش في المناطق المحرومة و الفقيرة. هذا المفهوم يخص الجيل الثاني للمشاريع المدججة

. إن أخذ المشاكل المطروحة بعين الاعتبار من خلال تسيير الموارد الطبيعية المتجددة جلب معيار جديد

للتفكير حول التنمية الريفية غير أنه في السابق كان

المحيطة و قد أصبح موضوعا في حد ذاته و مساحة

و تدرج البيئة التي ساهمت أكثر في فهم

مستدامة، هذا التطور بدأ في أوروبا منذ أكثر من عشرينين، إن المحيط في تنمية

كصيغة جديدة واصبحت التنمية الريفية او ستصبح غير مفصولة عن التنمية المحلية و عن هيئة ا و تسيير

الحكومة المحلية، فالتجارب العديدة للسنوات الأخيرة تبين الأهمية القاطعة في تصنيف الأقاليم المحلية

3.1 الحكومة الإقليمية المحلية مفهوم سياسي و اجتماعي

الحكومة تدخل مجموع معقد من العاملين و المؤسسات التي لا تنتمي إلى محيط الحكومة، فهي تترجم علاقات متداخلة بين السلطات و المؤسسات المشاركة في النشاط الجماعي،

التأثر دون أن تسير من طرف الدولة و رغم تعاونها مع الدولة، هذا التعريف يعطي معنى واسع لمفهوم الحكومة فهي تعوض مفهوم جديد للعلاقات الاجتماعية و السياسية عن المفهوم الذي يرى في الحكومة، نوعيات الحكم

يجب ان تفهم على انها مفهوم اجتماعي و سياسي، و لديها معنى اوسع مع الاخذ بعين الاعتبار قاعدة جغرافية و التي تأخذ في المعنيين بتنميتها المدججة و تسيرها المستدام. لانها تستند إلى مفهوم المعنيين بالمرة معيار اجتماعي (UNCCD, 2009, p 26) .

هي تقترح أيضا أشكال مساهمة النساء و الشباب و خلق وعي الجماعة، و هي تخص عموما الأقاليم الـ العاملين، و التي هي عبا و الحالات، و الهدف هو قيادة العاملين إلى نفس و تحضير و تقاسم نظرة موحدة لمستقبله، هذه النظرة تعتبر نشاط فردي و جماعي، و هي تلزم العاملين في آليات تسمح بتجميع مشاريع مع الضروريات المفروضة من طرف تحـ المحلية توافق تحول كبير و هي تتموقع على سلم محلي، و تقترب من العاملين الأساسيين، حيث تعوض توجيهات سياسات عامة محلية مباشرة للعاملين حول تنميته و حول تسيير محيطها، تعتبر التصاعدية في نفس الوقت أي الطرق التي تربط النشاط و الانجازات بالخطاب السياسي و الاستراتيجيات الوطنية.

ظهران في نفس الوقت يجب أن لا ترى

. لكن يجب أولا تجنب المخطط المبسط

: فإن كل العاملين يلجؤون إلى التموضع بالنسبة للفرص التي يثمنونها

أولاً: بالنسبة لهدفهم الشخ () ما إن كل واحد يستطيع أن يريح أو يخسر فيما يخص القوة (فيما يخص المؤسسات)، و بخصوص

(عندما يتعلق الأمر بجمعيات)، و كذا بخصوص حالة شخصية ()
(الهدف الشخصي يجب أن يتوازي مع مقتضيات التنمية الجماعية. (UNCCD, 2009, p 30)

ثانياً: وم موحد، و هي تأخذ في الحس

الحضر و الريف و هي تهدف إلى ترقية مقاربة جماعية حول مشروع .

ثالثاً: و على وضع طريقة شراكة تساهمية مسجلة في مدى طويل، هدفها
تصادية في نطاق تنافسي، مستدام

2. التسيير المشترك للموارد الطبيعية

إن سياسات تسيير الموارد الطبيعية مهما كانت، تهدف إلى المحافظة على دوام و بقاء الموارد بتجنب استنزافها.

" و في هذا المنظور التسيير الطائفي الطبيعية تطور كمسار جديد بين التسيير
تسيير الدولة، فتسيير الدولة غالباً ما يكون غير مرغوب فيه

في العديد من الحالات، بالنسبة للغابات المصنفة و التي يكون الوصول
الغابات دون وضع وسائل لاحترامه يؤدي إلى السماح بالوصول إلى المورد. فإن لم تكن الد
محترم، فإن العديد من سلوكيات الحرق للقانون تنتج عن ذلك و تسبب هدم بعض الفضاءات الطبيعية.
التسيير من طرف الملكية الخاصة متهم بخلق عدم مساواة و (Mors, M, 1993, p) .

(39)

الحكومة التساهمية تظهر كمشروع سياسي يعوض مختلف سلطات القرارات. المفهوم يبرز الدور الهام للسكان
المحليين في تسيير السياسات، يدعم فكرة تسيير مشترك للموارد الطبيعية، هذا الأسلوب من أساليب التسيير يعتبر فعالاً
فالتسيير الطائفي الهادف إلى منح معنى لمفهوم الطائفية، هذا التسيير لا
يهرب من مخاطر متعلقة بالتحكم بالسلطة و بالسلوكيات النفعية.

و هي توحيد في كل الطوائف و في مجموعات العمل، و في المؤسسات... الخ.

: (Mors, M, 1993, p 41)

أولاً: التسيير الطائفي للموارد الطبيعية يرجع إلى طائفة بمعنى مجموع سكان معرفين محليا بفضاء جغرافي، غير أن هذا التعريف يطرح مشاكل عديدة لأنه لا يقتض فقط الطائفة المنسجمة و يترك مكان للاستراتيجيات الفردية للسلطة حيث تكون آثاره و خيمة على البيئة.

ثانياً: ت العارضة الهادف إلى استعمال المورد

3. التسيير التساهمي و السلوكات المنحرفة

إن الدراسات الميدانية كونت قاعدة لبناء برهان عن فعالية الطوائف الريفية انطلاقاً من قواعد تقليدية في تسيير (Ostrom, 1990)، و من هذا لم يتردد بريتي ووارد بصياغة الاقتراح المعاكس الذي

يكمن في أن اختفاء المؤسسات المحلية استطاع أن ينتج تلف الموارد الطبيعية. (Pretty J. et Ward, H, 2001, p 209)

المفاوضات الجارية بين عدة مشاركين في تسيير الموارد الطبيعية توضح عموماً بسبب الاهتمامات المختلفة لهؤلاء ن هناك سلوكات أفراد مارين في الخفاء وبلوغ اتفاق غير تسيير أحسن. (Ostrom et al, 1994). إيجاد الانحرافات

البحث عن سلطة تسمح للطائفة بنشاطات في نطاق معرف و بموضوع محدد (Ollagnon H, 1991, p 35).

قواعد الطائفة تنتج عموماً تكاليف هامة للأشخاص فلا يحترمونها وأخيراً

المال الاجتماعي وسط الطوائف تدعم أكثر اللجوء إلى هذه السلطة للتسيير، فرأس المال الاجتماعي يقصد به مجموع القيم المشتركة، فأثر رأس المال الاجتماعي هو فعالية الطرق التساهمية ذلك بخفض تكاليف المبادلات التجارية.

بين وجود رأس مال اجتماعي كبير و الثقة المتبادلة للعاملين، فالثقة المتبادلة تحف

لأن كل عامل يتنبأ باحترام الآخرين لهذه القوانين فكل مستعمل يعمل وفق احترام الحفاظ على المورد الطبيعي

لأنه يتنبأ بقيام الآخرين بنفس العمل، فالثقة تسمح بخفض تكاليف الحوكمة التي تطغى على كل أشكال الملكيات الجماعية و التي تخص وضع النشاط الجماعي أو البحث عن اتفاق في تعديل استعمال المورد (Platteau, 2003, p 14).

الفصل الثالث سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة لتحقيق تنمية ريفية مستدامة

يظهر التسيير المشترك للموارد الطبيعية كحل فعال لمأسة الطائفتين لسببين. من جهة، التسيير يفرض مشاركة السكان المحليين و هذا يخفض بواسطة آليات انضمام هؤلاء السكان، آثار الاستعمالا من جهة أخرى، فإن القيم و المعايير المستعملة على المستوى المحلي تخفض سلوكات الأفراد المارين خفية نظرا للحتمية التي تثقل كاهل الأفراد.

إن التسيير المشترك للموارد الطبيعية يعتمد على مساهمة السكان المحليين، و خارج النظرية يوجد تعدد أشكال التسيير التساهمي الذي ينشطر و يعطي بذلك مجموع ترتيبات مؤسسية متنوعة، وكما يشير بارات 2001 و بركس 2006، فالتسيير المشترك للموارد الطبيعية لا يخص فقط الطوائف المحلية . ميرال 2004 يميز خمس أصناف للتسيير

التساهمي مجموعة في الجدول التالي:

الجدول (3) : أصناف التسيير التساهمي

شكل التسيير	وصفه
تسيير الإقليم	- تسيير في تسييره. هذا التسيير لا . إن مفهوم تسيير التخطيط لنشاطات جماعية. هدف تسيير ليس بالضرورة مرتبطة بتسيير الموارد الطبيعية حتى وإن كانت هذه الأخيرة تحتل مكان هام في بلدان . فاليوم تسيير .
التسيير الطائفي للموارد الطبيعية	- يعتمد على تحول سلطات تسيير الموارد الطبيعية أو البيئية. فالتسيير جماعي موجه من طرف مجموعة عاملين . المساهمة نشطة أي التسيير المحلي المأمن يندرج في هذا الصنف. إلى أن التسيير بية الطائفية تنتمي لهذا الصنف عندما تكون العلاقات مع بية ليست مهمة لتسيير النظام البيئي الغابي) .
التسيير المرافق	التسيير الذي يكون فيه الاختيارات حسب العاملين المحليين و الخدمات .
التسيير التعاوني	- كل تسيير تكون فيه

<p>. و كقاعدة عامة، يتعلق الأمر بتسيير تعاوني حيث مع العمال المحليين و أحيانا، يتميز هذا التسيير عن التسيير السابق بتدخل العلماء في طرق .</p>	
---	--

المرجع: Méral, Ph, 2004

هذا التعدد في الأشكال يشير إلى أن التسيير المشترك للموارد الطبيعية يندرج في منظور سياسي واسع يهدف إلى
و مساهمة السكان المحليين في طرق . لكنها تسطر أيضا بأن مساهمة السكان المحليون مخططة
بطريقة عملية من وجهات نظر مختلفة قوي في . المساهمة تنحصر على استشارة بسيطة مثل
التسيير التعاوني، أما في حالات أخرى التدخل يفرض القدرة على القرار و هذا ينطبق على حالة تسيير طائفي للموارد
إن التعدد في التسيير يمكن أن يحوي معينين:

الحالة الأولى: التعدد يترجم في أغلب الأحيان، عدم مقدرة أسلوب من أساليب التسيير الخاص مثل التسيير العمومي
التسيير الطائفي على تعديل مجموع المشاكل و أن توحد طرق التسيير المختلفة
خاصة فهي تسمح بفهم أكثر بخصوصية الحالة المعالجة. **أقول 2005** أشار إلى أن الحوكمة يمكن
بخصوص تعديل استعمال الموارد و ذلك بدفع آليات تساهمية مثل مجالس الغابات.

الحالة الثانية: تعدد الأشكال المعاد نسخها، قلة الاعتبار الممنوحة للتسيير الطائفي الذي يظهر كاتجاه حتمي في النقاش
لكن أخذه بعين الاعتبار يبقى مشروطا و محكوم بخضوعه لتسيير عمومي ليس لأسباب الفعالية لكن لأسباب

4. أشكال الحوكمة التساهمية

للحوكمة التساهمية الموافقة لمستويات تدخل في تنفيذ السياسات و هي: (Froger G et al,

2004, p7

1.4 المساهمة اللاواعية (غير النشطة)

تتميز بطريقة استشارة السكان تحت شكل جمع آراء حول حالة الوضعية أو النشاطات المؤداة، هذا الشكل من
أشكال المساهمة لا تضمن أخذ هذه الآراء بعين الاعتبار في أخذ القرار النهائي. و كذلك، هذا الشكل من المساهمة

و أخطار العقوبات التي يمكن في حالة رفض تنفيذها. السكان بفوائد و أهمية المشروع

2.4 المساهمة النشطة

تدفع درجة المساهمة إلى حد بعيد و هي تقترح أن يكون ممثلي السكان يشاركون فعلا في تحضير و تنفيذ المشاريع، غير أن مسألة طبيعة هؤلاء الممثلون وواقعية تمثيلهم تبقى مفتوحة. السياسية حيث إن الخوف من الالتزام يأتي من كون الطائفة تنتمي إلى عالم حقيقي لكن أيضا إلى عوالم خيالية، في العديد من الحالات تشمل هذه العوالم عد يقين جذري حول العقوبات التي يمكن أن تجرى على الفرد الذي لا يخضع لخصائص طائفية، هذه العقوبات يمكن أن تكون اقتصادية مع غياب المساعدة في حالة الاحتياج، و نفسية إن كان الأفراد في خوف من فقدان الواجهة. (Mahieu F.R, 2001, p 258)

الطائفة ليست وحدة، فهي مكونة من عدة أشخاص باستراتيجيات مختلفة. و في هذا الاتجاه، التحدث عن تسيير مشترك يخفي واقع المشكل لأنه يتعلق الأمر بتسيير من خلال قواعد طائفية آخرون يعانون، إن التسيير الطائفي للموارد الطبيعية لا يمكن أن يجعل اقتصاد الاستراتيجيات الشخصية و أثرها على فعالية التسيير.

5. تسيير الموارد الطبيعية في ظل اختلاف الطوائف المحلية

اختلاف الطوائف يعود على إمكانية أو عدم إمكانية قياس نشاط جماعي ملائم لتسيير جيد للمورد، فاختلاف الطوائف المحلية يمكن أن يعتبر ليس كمشكل لتسيير الموارد كغنيمة و يوافق النشاط الجماعي المقترح من طرف أسلو 1965، يمكن أن يشكل اختلاف مجموعة ما فائدة لانجاز نشاط جم فاجموعة المنسجمة تتصادم مع مشكل قدم مطروح من طرف أسلو، وحسب هذا المشكل فإن التكلفة الشخصية للنشاط تقتضي بأن كل فرد ينتظر رد فعل الآخرين لأنه لا يمكن فصل أي فرد من فائدة الملك. في طائفة مختلفة، يمكن للأشخاص الأكثر رفاهية تحمل تكاليف النشاط لجزء أكبر من الفائدة أكثر من

مثلا في حالة المناطق النصف جافة للهند أثناء المرحلة الاستعمارية و ما قبل الاستعمارية، إن نجاح النشاط الجماعي يهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية أصبح ممكنا بفضل تركز السلطة في أيدي طبقة اجتماعية

على النقيض من هذه الفرضية، فإن الاختلاف يمكن أن يعتبر كحاجز مهم للتسيير الجيد للموارد، فكل المساواة في توزيع سلطة وضعف درجة الثقة التي يتضمنها الاختلاف تشكل عناصر مهمة للاختلال الوظيفي لتسيير الموارد. (Neupane H, 2003, p 57)

إن الاختلاف الاقتصادي بين مستعملي المورد لا يمكنه أن يشكل متغير قطعي و أن الاختلاف الفضائي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار و بجدية، ولكن وراء المحتجين على المستوى المرغوب فيه للاختلاف أو الانسجام، فمن الواضح بأن فعالية التسيير المشترك متعلقة جدا بالبنية الطائفية و الاستراتيجيات الفردية للسلطة وسط الطائفة، فقد أثبت **فورو 2003**، و بصفة واضحة في حالة مدغشقر أن السلطة المحلية في الوسط الريفي مبنية على بنيات معقدة و مختلفة، و ينتج عنه العديد من العلاقات القوية التي تظهر آثارها على تسيير المورد مثل: **فورو** في حالة "إن تسيير ماء الري يخلق مشاكل لا حصر لها كما تصل إلى غاية إفساد العلاقات الاجتماعية المحلية، لدرجة انه في كل خط ري يريد حفر قنواته الخاصة و هذا ما يعطي منظر غريب لأربع أو خمس قنوات تمتد جبا إلى جنب على عدة كيلومترات و إن وجدت قناة مشتركة فإن جمعيات مستعملي الماء تنفصل للصراعات التي تحصل بينها" (Fauroux E 2003، ص 12). هذا المثال يوضح المظاهر الرمزية للسلطة وسط إقليم محدد و الانعكاسات التي يمكن أن تكون لهذه المظاهر على طريق تسيير الموارد.

خلاصة

تعتبر السياسة المفتاح الأساسي لأي تنمية مهما كان

الحدود و المعايير لاستخدام أي مورد باختلاف طبيعته، و تتميز الموارد الطبيعية المتجددة بالاستعمال المشترك

مما يضطر واضعي السياسات على دراسة جميع الجوانب التي يحيط بها من حيث ا

هذه السياسات المصاغة كانت على المستوى الدولي أو المستوى الوطني لم تحد من الاستخدام الغير مستدام لهذه الموارد

فالسياسة إن لم تشرك الفاعلين الأساسيين

ما لم

تدامة لهذا

دالة في مشاركة الفاعلين المقصودين بعملية التنمية و مدى أخذها بع

بالتالي

الفاعلين مهما كانت نيتهم فرغبتهم الجامحة في تحقيق الرفاهية الآنية سوف

وجب تقييدهم في المصلحة المشتركة بين جميع الأجيال المتعاقبة.

الفصل الرابع

دراسة مقارنة بين الجزائر

تمهيد

تحتل التنمية الريفية المستدامة أهمية كبيرة من خلال البرامج التنموية التي تضعها كل من الجزائر، تونس و المغرب في العشرين سنة الأخيرة و هذا لامتلاكها المقومات الأساسية التي تستطيع بواسطتها إعطاءها الدفعة القوية لتحقيق الرفاهية و التقدم لشعوبها، و المتمثلة خصوصا في الموارد الطبيعية المتجددة (أراضي غابات، مراعي، تنوع بيولوجي، مياه...)، و نخص في دراستنا هذه الموارد الطبيعية المتجددة المياه،
ضل السياسات يمكننا من التحكم في استغلال

ة عقلانية تراعي من خلالها تجدد

المياه يتجدد من خلال الدورة البيولوجية في الطبيعة و

يجدده من خلال إعادة استغلال المياه المستعملة بعد تنقية

المنزلي (...).

باختلاف السياسات التي تدير هذا المورد في الدول الثلاثة باختلا

دولة طبقت سياستها التي ترى بأنها هي الحل الأمثل و الاحسن لتسيير المورد، و هذا في إطار استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة التي تبنتها كل دولة.

أولاً: عرض عام حول ظروف مورد المياه في البلدان الثلاثة

1. السياق المناخي

: (Agoumi, A, 1998)

1.1 الوضعية الحاضرة

على المستوى المناخي، تشكل الجزائر، تونس و المغرب مجموعاً غير متجانس يحد يخضع للتأثيرات البحرية، مثل البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلس . هذه الوضعية تولد فروقات مغيائية كبيرة بين البحر نحو الصحراء.

إلى التباينات الفضائية و الموسمية بين

السنوات، هذه الميزة معروفة في المناخ (في الغرب الجزائري، فقد تميزت مرحلة 1974-1992 %33)، لكن يمكن أن يظهر جفاف كبير في المنطقة تحت تأثير المحيط ي، كذلك في المغرب، بلغ الضعف الميغاثي 20% في مجموع البلد، خلال فترة 1980-1985 1990-1994. ما السنوات الحديثة كانت جافة جدا في الجزائر، و هذا ما أدى بالدولتين (إلى إعادة النظر بقوة في انخفاض النسبة العادية لمغيائيتها.

مجزومة. فإن كانت حقيقتها قد أثبتت، فاستمراريتها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من أجل تحديد استراتيجيات الحماية من الجفاف الظرفي. (القدرة على التغيير) الأمطار بين السنوات تتزايد بقيم نسبية عندما نتجه إلى مناطق قاحلة أكثر فأكثر.

مهمة للأمطار هي تزامن شدة مغيائيات قوية يمكنها أن تسبب فيضانات خطيرة في بعض (شمال غرب المغرب).

2.1 الوضعية المستقبلية

إن التطور المستقبلي للمناخ يشير جدلاً و التوقعات الكمية المعلنة مشكوك فيها، و فيما يخص

عادة يكمن في زيادة حدة الجفاف و زيادة الحاجات للماء

الفصل الرابع دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب

لكن بالنظر إلى عدم اليقين فيما يخص سرعة هذا التطور، لا يمكن
 ومن بين النتائج الممكنة للاحتباس، فالنتيجة الوحيدة التي تبدو انها قادرة على
 اقتراح قرارات حالية هي الزيادة المحتملة لارتداد و شدة الظواهر المطرية الاستثنائية.

2. أنواع موارد المياه المتجددة

الجدول التالي يعطي معلومات عامة حو

الجدول(4) : موارد المياه المتجددة

			(A)
2.70	9.76	16.7	$\sqrt[3]$
1.49	1.49	3.9	موارد الماء الباطني (B) $\sqrt[3]$
0.40	1.00	3.0	(B) (A) (c)
3.89	10.25	20.6	موارد داخلية اجمالية $\sqrt[3]$ (C-A+B)
0.12	0.40	40.00	(D) $\sqrt[3]$
4.01	10.65	60.6	موارد اجمالية (D+C-B+A) $\sqrt[3]$
9.60	31.4	28.7	
423	340	718	الإجمالية لكل ساك $\sqrt[3]$ /

المراجع: Banque mondiale, 2003

في 500³ لكل ساكن في السنة، وهو رقم يعتبر

الحية للسكان، و تقترب المغرب منه.

1.2 المياه السطحية

إن القيم المتوسطة الموضحة في الجدول السابق بالنسبة لموارد الماء السطحي تخفي فروقات كبيرة داخل كل بلد، هذه الاختلافات تعتبر انعكاس للاختلاف الفضائي للمغياثية. 69% السطحي القابلة للتعبئة للمغرب تأتي من 13.4% . يضاف إلى هذا الاختلاف الزمني التحولية الزمانية، المرتبطة بتغير المغياثية (مع زيادة حدة الاختلاف الموسمية من سنة إلى سنة بسبب كميات الماء المستخلصة من التبخر و كذا ترشيح المياه). (Yacoubi Soussane, M, 1998) .

في المغرب مثلاً، خلال سنة

الإجمالية

. هذه التحولية للسيلانية تزداد حدة عندما نلاحظ حوض منحدر خاصة في منطقة جافة.

بصفة عامة المجاري المائية الدائمة النادرة لها سرعة جريان قاعدة ضعيفة، غير ان الاحواض ذات وى جزء أقل من مساحة المنطقة، هذه الأحواض تلعب دوراً مهماً في الوحيد لتزويد المحيطات الكبيرة المسقية للمنطقة.

2.2 المياه الباطنية المتجددة

موارد المياه الباطنية للمنطقة تحتوي أولاً موارد متجددة. و في الظروف المحلية، فإن هذه تستعمل اقتصادياً من أجل الري في المناطق الريفية بسبب تكلفة الضخ و ضعف سرعة السريان التي يمكن استخلاصها من كل بئر أو حفر، لكنها تشكل جزء كبير من الموارد المستعملة للشرب.

إن استثمار المياه الباطنية ازداد في عدة بلدان هذه العشريات الأخيرة. و كذلك في تونس، بلغ التزايد 20% 20 . إن الاستثمار الشديد لطبقة المياه الجوفية يؤدي إلى نتائج سلبية تسبب الاستنزاف المفرط حيث يكمن في استخراج حجوم ماء أعلى من التي تغذي طبقة الماء الباطني، و هذا ما يعني أننا نتجه إلى استنزافها. إن مراقبة مستويات المغياثية، التي تجري على طبقات الماء الباطني المتعددة، يمكن أن يظهر انخفاضات متواصلة و مهمة لمستوى المغياثية هذا النوع غير انها يمكن ان تنتج ،

بارزا في تونس)، و في الجزائر جزء كبير من طبقات الماء الباطني و في المغرب.

(Banque mondiale, 2003)

استغلت طبقة ماء باطني من ناحية تغذيتها، فإن استغلالها يمكن أن
فمن البديهي أن انخفاض مستوى مقياس الانضغاطية
يسبب ازدياد تكاليف الضخ، و في حالة الحفر الريفية، يمكن أن يكون هناك انخفاض
الأثر السلبي الذي تعاني منه الدول الثلاث هو غور ماء البحر في الطبقات الساحلية. هذه الظاهرة
تلاحظ في الجزائر، حيث تبلغ مرحلة نقدية، فالسطح المائل المالح يزداد من 100م إلى 250م في السنة.
هناك ظاهرة أخرى للتلوث عن طريق الملح الموجود في المنطقة
مقبولة بسبب تغلغل المياه

انخفاض مستويات مقياس الانضغاطية يمكن أن يكون له آثار خارجية عن طبقة الماء الباطني، أي
(حالة الحفرة في تونس)، انخفاض سرعة سيلان المستوى الأدنى للمجري المائية الدائمة
المغذاة من طبقات الماء الباطني، أو اخ

3.2 المياه الباطنية الحفرية

إضافة إلى طبقات المياه الباطنية المتجددة، توجد في منطقة المغرب العربي طبقات المياه الباطنية
الحفرية، و بعضها ممتد جدا و لديها ميزة انها تصل إلى حدود بلدين. و أهمها ال "SAS")
باطني شمال صحراوي"، مشترك بين الجزائر و تونس.

3. أهمية معرفة موارد المياه

وضعت مثل هذه الشبكات للملاحظة في كل الدول الثلاثة، غير أن هناك بنيات تنسيق ودعم خارجية في
بخصوص دراسة مناخ و ماء السطح، فهناك دعم خارجي وضع تحت
إلى ذلك، من المهم دعم البحوث المبدوءة الهادفة إلى تقييم الحادثة
نشاطات البشرية في ظل برامج التنمية الريفية المستدامة.(Plan Bleu, OSS, 1996.)

1.3 الطلب على الماء

الجدول التالي يعطي الأرقام الأساسية المتعلقة بالأنواع المختلفة للاستهلاك.

الجدول (5): توزيع استخراجات الماء حسب الاستعمال

تونس	الجزائر	المغرب	التعيين	
2.16	0.27	11.01	$\sqrt[3]$	الزراعة
82	-	87	% الإجمالي	
0.36	2.25	1.24	$\sqrt[3]$	ماء صالح للشرب
14	-	10	% الإجمالي	
0.11	0.68	0.35	$\sqrt[3]$	الصناعة
4	-	3	% الإجمالي	
2.64	3.70	12.1	$\sqrt[3]$	المجموع
%66	%64	%61	نسبة الاستخراجات بالنسبة للموارد المتجددة	

المراجع: Banque mondiale, 2003

عند اعتبار القيم المتوسطة للموارد نجد أن هذه الدول ليست في وضعية تنقذ عليها، لكن هناك صعوبات تزويد في المناطق الأقل عوزا، و خلال سنوات .

إن الميزة الوافرة للري تظهر بوضوح في

() 80% الإجمالي، لكن لا يحوي المائيات الصغيرة و لكبيرة

توزيع الاستهلاك بين أنواع الاستعمالات، فالري مستهلك ضخيم للماء في المناطق الريفية، ف يختلف كثيرا مع نوع الزراعة الممارسة، و الطرق التقنية و فعالية الري.

2.3 التوقعات المستقبلية لمورد المياه

إن التوقعات الكارثية التي تنشأ كل فترة منذ بضعة عشرات و الخاصة بالوضعية العالمية للماء يجب ان تطبق خصوصا على المناطق الأقل عوزا، مثل المغرب، و بالعودة وراة، نجد ان هناك خفض لحدتها إن لم نقل أن هناك شكوك حول هذه الظاهرة المعلنة في و كذلك، في سنوات الخمسينات (50)

(العربي)

(90) :

- و خاصة المياه الباطنية، قد تطورت و هذا ما أدى إلى مراجعة ارتفاع تقييم هذه

- الموارد قد تنوعت و هذا ما سمح باستعمال جزء كبير منها.

و لهذا السبب المضاعف و كمثل عنه، في تونس، فالطاقة الوطنية التي قدرت بـ 3³ في السنة

(50) 4.5³ في السنة.

الاستهلاك لكل دائرة و بالهكتار المسقي قد بدأت في الانخفاض و في هذه الظروف، فالبحوث التي

هناك تجربة قد اكتسبت في المنطقة، بخصوص سياسات تسيير المورد و الاحتياجات، أثناء الجفاف

الظرفي، لكن هذا لا يسمح بالمواجهة إلا في مدى قصير و يقترح أن ا

لكن تأخذ في الحسبان و مع كل التكييفات الضرورية، الأفكار السارية على المستوى العالمي.

نقص ظرفي للماء إلى نقص بنيوي قد كان محل نقاشات لمؤتمر باريس (1998) (2000)

تونس تقترب فيه الاستهلاكات من الموارد المتفق عليها، و هذا ما أدى إلى بدأ التخطيط على مدى

طويل لسياسة الماء، هذه السياسة التي تظهر معالمها، و هذا ما يمكن أن يكون في الجزائر و المغرب.

3.3 الدراسات حول طلب المياه

المخطط الأزرق، و هي تقترح سيناريوهات تنمية الموارد و الاحتياجات في

التوقعات المبنية على استنتاجات الاتجاهات الحالية تبين خصوصا التحكم في طلب الماء، و تصل

في الأخير إلى النتا :

الجدول (6): توقعات التنمية المستدامة للطلب على مورد المياه

		³							
2025	2010	2025	2010	2025	2010	2025	2010		
2.7	3.0	0.17	0.12	2.5	2.0	0.5	0.4		
9.5	7.4	1.1	1.5	2.8	3.1	4.9	3.5		
14.8	12.8	0.8	1.3	11	12	1.5	1.0		

المراجع : Margat J, Vallée D, 2000

جل البلدان تتنبأ بانخفاض الطلب على الماء الصالح للشرب لتعويض النمو الديمغرافي و ارتفاع

:
3

3 : 2.8

3 : 4.5

3 : 13.6

المغرب هي الدولة الوحيدة التي تبدو انها تتبع التوقعات انطلاقا من الموارد المتفق عليها و المتحددة

الوحيدة و الموارد غير المتفق عليها ذات التكلفة الضعيفة لكن عمليا، بالنظر إلى

يبقى خيالي.

4. تعبئة و تهيئة الموارد

إن تلبية طلبات الماء المتزايدة اعتمد أساسا في كل البلدان على تنمية الموارد.

المياه لأكثر مردودية انجزت أولا، و تكاليف الاستثمارات لا تلبث أن تتزايد، فالسدود

بجسم الماء المخزن، و الآبار تكون أعمق، و قنوات التحويل تكون أطول. كذلك، في تونس، فتكلفة تهيئة

الماء يجب أن تمر من المستوى الحالي لـ 0.1 /³ إلى 0.23 /³

(Hamdane, A. 1999).

، في النطاق الجهوي، ليس نقص الماء هو الذي يشكل الحاجز الاساسي لتنمية هئية المياه و خصوصا لتنمية الري و لكن ارتفاع تكلفة تعبئته.

1.4 مياه السطح

إن الميزة الموسمية لحركة الماء وضعف سرعة الجريان القاعدية مجاري الماء او غيابهم الكلي بالبلدان لسياسة استثمارات مهمة فيما يخص سدود التخزين، استثمارات لازمة أكثر من تناقض موسمي ().

الجدول (7): طاقات التخزين

الدولة	الطاقة بـ كلم ³
	16.1
	4.3
	1.7

المراجع: FAO, 2003

التخزين في تونس و المغرب

محجوزات و هذا ما سيسمح بانجاز تعديل سريان الماء بين السنوات غير أنه لا يجب نسيان أن المخزونات خاضعة لضياح
إلى ذلك، فعدة مخزونات تتوحد
الإجمالية
ذا توصلنا في بعض الحالات إلى نزع

بعض الانجازات التي تصبح خـ ()، حيث نجد في المغرب
3 في السنة، و تعادل طاقة سقي تبلغ 5000 هكتار، هذه الظاهرة جد خطيرة في الجزائر و في تونس
2.2 إلى 1.8 3 2000 2020.

هناك أعمال حماية و الأراضي قد بدأت منذ فترة طويلة، و هدفها المهم هو خفض
الصلبة لهذه المخزونات غير أن هذه التهيئات لم تعط نتائج مأمولة.

2.4 المياه الباطنية

إن استغلال طبقات المياه الباطنية يعتبر مظهرا مهما لسياسات الماء في كل البلدان، لانهما تشكل مورد أساسي أحيانا وحيد في بعض القطاعات الجغرافية. لذلك، فإن طبقات المياه

يمكن أن يعوض في جل الحالات عن طريق مخزونات سطحية.

3.4 إعادة استعمال المياه المستعملة

إن الأهمية التي يمكن أن تعطى بإعادة استعمال المياه المستعملة تأتي من كونها إنتاج متدفق ينمو في

أي نسبة المياه المستعملة و القابلة للاستثمار تتزايد هي أيضا.

بالنظر إلى الدورة المائية، فالمياه المستعملة يمكن أن تتبنى طرق مختلفة:

كمية كبيرة من المياه المتجمعة في شبكات قنوات الصرف توجد في البحر () مباشرة أو عن طريق مجاري الماء. فبعض المياه المرمي في الانهار يمكن ان تستعاد في اعلاه عن طريق مستعملون آخرون، و اغلب المياه المرمية في غياب شبكات الصرف توجد في طبقة الماء الباطني فالجزء الأكبر لهذه المياه تستعاد في الدورة المائية. نجد أن تعبئة الماء الباطني يمكن أن تنجز عن طريق وسائل تصفية المياه المستعملة، التي تضمن وسيلة تصفية و تغذية طبقة الماء الباطني المعنية (50 3 في السنة في أفق 2030).

5. التحكم في الطلب

لاك أصبح هدفا مهما لهذه

البلدان، فمن وجهة نظر مائية عامة إن الاستهلاكات المفرطة لا تشكل بالضرورة قطع الموارد المتوفرة، غير هذه الاستهلاكات المفرطة تمثل في كل الحالات ضياع مالي متعلق بتكاليف باهظة للتجهيزات و نفقات

(Plan Bleu, PNU. 1997).

1.5 إمكانيات اقتصاد المياه

هناك عنصر أساسي للسياسة الجهوية للماء تكمن في كون جزء كبير من الماء المعبأ للاستعمالات غير مستعمل، ()، إن أسباب هذه الاستهلاكات اليومية تقع على مستويين:

- ضياع الماء في أنظمة النقل منذ نقطة الاستخراج (واد، مخزون ماء أو طبقة ما جوفي)، إلى غاية الأراضي المسقية، هذه المفقودات مهمة في أنظمة المرشات المفتوحة عندما تتجزأ على أرض غير غير محفوظة جيداً.
- قيمة غير كافية لفعالية الأراضي التي تشكل النسبة بين كمية الماء المستهلكة فعلياً من طرف الزراعات، و كمية الماء المخلوبة في بداية الاراضي.

ف تقييم الكميات الحالية المستخرجة أو بيئة الاستخراج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (8): ماء غير مستعمل أو سيء الاستعمال كلم³/سنة

	ماء صالح للشرب:	:	ماء غير فعال	:	%
	0.5	0.12	2.0	5.25	66.4
	0.9	0.135	0.5	1.37	61.3
	0.055	0.042	0.78	0.54	25

المراجع: Commission Méditerranéenne pour le Développement Durable, Plan Bleu, 1997

الماء غير مستعمل أو السيء الاستعمال يمثل إذن في كل البلدان أكثر من نصف الماء المنتج.

لم يخطط بعد، للوصول إلى فعالية 100 % لكن هامش التطور مهم كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (9): اقتصاديات المياه الممكنة بالنسبة لطلبات الماء الحالية (حسب الفرضيات الموضحة في الجدول أعلاه) (كلم³/سنة)

	تخفيض المفقودات % 50	تخفيض مفقودات النقل بـ 50%	80%
	0.35	1.0	2.6
	0.51	0.25	0.7
	0.05	0.40	0.25

المرجع: Commission Méditerranéenne pour le Développement Durable, Plan Bleu, 1997

2.5 الضريبة على المياه

:

- يجب أن يرمي إلى تعميم التكاليف المرتبطة بخدمات توزيع الماء. و في البلدان الثلاثة، فالضرائب المطبقة لبيع الماء الصالح للشرب أو الري تكون أقل من الضرائب الناتجة عن حساب التكاليف.

3.5 منح المياه بين الطلبات التنافسية

يجب أن تتميز

فالأولى يمكن تسييرها بسهولة: ففعالي كل قطاع استهلاك مقتنعين بضرورة خف استهلاكهم للماء، لأنه لا ينتج له () (حالة توزيع الماء الصالح () إلى ظهور تحكم بين القطاعات.

لمنحة الماء ترمي في حالة الموارد المحدودة، إلى تلبية حاجات الماء الصالح للشرب لاستخراج كميات مناسبة للري، هذا الاستعمال الأخير () يثمن أكثر المتر المكعب من الماء من الاستعمال الأول () . في تثمان المتر المكعب من ماء الري يقدر بحد أقصى بـ 0.28 في الحالة الأكثر ملائمة و في حالة

4.5 تسيير الجفاف الظرفي

في البلدان الثلاثة، لا يطرح التسيير الكمي للموارد في سنة ميغاثية، صعوبة عظمى لكن هذه الصعوبات تظهر أثناء سنوات جافة، خاصة عندما تتابع هذه السنوات.

في حالة الجفاف، النقص المسجل في الميغاثية يفسر بنقص نسبي تزداد حدته حول موارد الماء المتوفرة، كذلك في دولة المغرب، انخفض جريان الماء على 1991-1994. و خلال هذه الفترات، العائد العام للزراعة قد انخفض بالنصف بالنسبة لقيمتها المعتادة.

قامت هذه البلدان بتبني إستراتيجية عاجل لمعايير خاصة لخفض و في هذا السياق لقد أسست تونس المخطط الوطني ضد -مائية، و هذا ما يسمح بالبحث عن قواعد تسيير ملائم وكذا فحص فعالية مشاريع تجهيز يجب أن تنافس على ضمان منح الماء.

في المغرب، شدة خطورة الجفاف أجبر على أخذ معايير تنظيمية ل القوى التي لديها مسؤولية في المعايير التي يجب أخذها في حالة الجفاف. في الجزائر، هناك عنصر مهم للحماية من الجفاف هو استعمال موحد لموارد الماء السطحي و الباطني.

6. الري

الشمس و الحرارة التي تميزان تونس و المغرب تعتبران كحظ كبير لهذه المنطقة. لأن هذا القطاع و في مرحلة ما يكون بعيد عن تلبية . غير أنه وبأخذ الظروف المناخية بعين الاعتبار، فإمكانية

تظهر كليا إلا عن طريق اللجوء للري، الذي يؤدي إلى نتائج مخيبة أحيانا بخصوص (FAO, 1997)

2.6 الوضعية العامة و الرؤى المستقبلية

الجدول الموالي يقدم:

- المساحات القابلة للحراثة، و التي يمكن أن تستغل مع أو بدون ري.
- القابلة للري، و هي مفهوم غير واضح نسبي وسط الأراضي المحروثة، يشمل الأراضي القليلة الانحدار لتسمح بسقيه و قدرة على أن تكون موصولة بالماء بتكلفة مقبولة مبدئيا.
- المساحات المجهزة للري و التي تتوفر على الماء فحالة تلف بعض التهيئ .
لذلك، المساحة المجهزة معروفة بطريقة غير دقيقة عندما تغطي المحيط الخاص نسبة مهمة من هذه المساحة المجهزة.
- المساحات المسقية فعليا ومعرفتها تكون في بلدان تملك وسيلة متطورة للجني و لمعالجة معطيات

الجدول (10): معطيات قاعدية

7874	10472	8732	المساحة القابلة للزراعة بالهكتار
560	730	1987	الري بالهكتار
11	7	23	قبولها للحث
367	367	1461	مساحة مجهزة للري المراقب
27	110	279	مساحات مجهزة بتقنيات موجزة
394	567 إلى 467	1740	المجموع المجهز
70	78 إلى 64	88	نسبة مئوية مجهزة/
393	40 إلى 30	1520	
100	-	88	/ مجهزة

المرجع: Banque mondiale, 2003

ان الاستثمارات من اجل الري بلغت في المنطقة مرحلة تنمية مهمة لان المساحة المجهزة تغطي

%60 %90

و فيما يخص امتداد المساحات اجهزة للري، فالمعطيات موضحة في الجدول الموالي:

الجدول(11): رؤى مستقبلية لتنمية الري

450	575	1508	إجمالية بعد الامتداد بالهكتار
80	79	76	

المرجع: Banque mondiale, 2003

إذا كانت الامتدادات المتوقعة تتحقق، نلاحظ أننا نقترّب من رؤية مستقبلية لاستثمار كلي . غير أنه بطريقة أولية، حول الامتدادات، فالمغرب، الجزائر لديهم برامج رد اعتبار جد مهمة.

2.6 حتميات تنمية المساحات المسقية

التي كانت موجهة للري، أي جزء من المساحة المخصصة للزراعة جافة، رغم كونها مجهزة للري. هذه الإستراتيجية الأمنية المطبقة من طرف المزارعين يمكن شرحها بالنقص في كميات المياه و بالتالي تغير

في هذه الوضعية رغم أن المساحة مجهزة للري إلا أن نقص الموارد المائية حال دون ربه

يجعلون حدودا لنسب المساحات التي تكون موجهة للسقي، ومن هنا ليس أكيد أن المورد لمالي الموجه لمد المساحة اجهزة سيجرم بنمو المساحة المسقية حقيقة.

بعبارة اخرى، فاستراتيجيات المساحة اجهزة للري و التي تقدم احيانا على اساس ارقام متوسطة

و الموارد و التي لا يمكن أن تتابع على هذا الأساس عندما تكون هناك حالات جفاف، إذ أنه من

ثانيا: استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة المتبعة من طرف الدول الثلاث

1. إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة المتبعة من طرف تونس

1.1 خصوصيات مؤسساتية و سياسية

لقد وضعت تونس عدة برامج متتالية من أجل تنمية المناطق غير الملائمة و المهمشة، و خاصة الريفية منها، هذه البرامج استهلكت ميزانيات كبيرة بتمويل ثنائي، و دولي في إطار تنسيق مؤسساتي متواصل مع ضم منظمة ONG و كذا متابعة و تقييم جد مؤسس.

أثناء العشريات الأخيرة نفذت تونس عدة برامج متتالية، من التنمية الزراعية إلى التنمية الريفية، إلى التنمية الريفية المدججة PDRI، إلى التنمية الريفية الجبلية، فمخطط PDRI هو برنامج وطني منسق مع المستوى المركزي لوزارة التنمية و التعاون الدولي من خلال المفوضية العامة للتنمية الجهوية CGDR.

طبق نظام جهوي للتنمية في المناطق الريفية للشمال الغربي المنسق من طرف ديوان التنمية الرعوية للشمال الغربي " أوديسيانو"، وقد فتحت ثلاث دواوين جهوية متعددة الخدمات في الشمال الغربي ODNO، مركز غرب ODCO و الجنوب ODS، و هي تتدخل في كل مجالات التنمية و ليس فقط في الوسط الريفي، و إجمالا هناك تنسيق جغرافي ذو أولوية من خلال تحديد مناطق التدخل لكل هيئة من أجل تنسيق أكثر، من أجل تجنب مناصب العمل المزدوجة خاصة بين CGDR، أوديسيانو، و ODNO، بالنسبة لمنطقة شمال غرب بالنظر إلى محتواها، مدتها و معيارها الوطني. (UNEP, MAP, 2008, p780)

2.1 برامج التنمية الريفية المدمجة PDRI

إن برنامج PDRI للجيل الأول PDRI1، قد طبقت من 1984 إلى 1993، و PDRI2 قد مدد البرنامج السابق من سنة 1994 إلى 2004، هادفا بذلك إلى نفس الأهداف الإستراتيجية، محمدا و مكيفا بعض الأهداف الخاصة.

برنامج الجيل الأول PDRI1 كان محل تقييمات قبلية سابقة من طرف مجموعة منظمة الأغذية و الزراعة FAO وقد كان PDRI محل تقييم قبلية سابقة من طرف مكتب الدراسة التونسي (جمعية المهندسين) في 2005. في فحواها العامة، برنامج PDRI هو برنامج استثمار عمومي، من أجل ترقية إطار و مستوى الحياة لسكان المناطق الأكثر عوزا في الوسط الريفي، من خلال مجموع عمليات الاستثمار الجماعي و الفردي المعرفة جيدا في الزمان و المكان، فكل منطقة

تهدف إلى الاستفادة من مشروع PDRI ضاماً بذلك نوعين من النشاطات، نشاطات إنتاجية و اخرى تهدف إلى تحسين

:

- المساهمة في تعزيز
-
- خلق و تعزيز العمل في مناطق المشاريع.
- فك العزلة عن المناطق، وقف الهجرة الريفية، تحسين شروط الحياة و خفض نسبة الفقر في المناطق الريفية الفقيرة.

الجدول (12): المميزات العامة لبرنامج PPDR

					البرنامج
الإجمالية ()	غير مباشرة				
355.8	830	3700	217	1984	PDRI 1
266.5	800	14000	109	1993	PDRI 2

UNEP/MAP , 2008 :

:

PDRI قد سمح باستخراج نقاط الضعف و النقائص

- تغيير التوجه بالنظر إلى البرامج السابقة لمكافحة الفقر عن طريق اللجوء إلى الاستثمار الصغير
- غير أن البرامج السابقة قد احتفظت بالمقاربة الاجتماعية ذات المدى القصير
- في ورشات مكا
- إلى)
- () .
- القرض لاستثمارات صغيرة و أصناف اجتماعية لم تستفد منها
- صندوق جديد يتمثل في FODERI.
- مجموعة ميدان و رؤساء مشاريع، الذين لهم خبرة في هذه المشاريع و لاحظوا النقائص.
- .PDRI

- وضع مشاريع صغيرة للاستثمار في مناطق الفقر و التي سمحت مساحتها بالتسيير و الاتصال مع المستفيدين

175

- فك العزلة عن عدة مناطق، تحسين ظروف حياة السكان و المساهمة في تحديدها.
- تحسين مستدام للبقاء التقني و المالي لعدد من الاستثمارات خاصة عندما تدمج النشاطات في الواقع.

ذ هذه المعطيات سمح بتوجيه PDR12 و ارتكازه على أربعة مظاهر:

- خلق سلوك تساهمي للمزارعين.

- PDR1 في البرامج الجهوية للتنمية.

- حماية الموارد الطبيعية المتجددة (التربة، المياه، الغابات، الثروة السمكية...).

رغم أن السلوك التساهمي مفهوم على أنه ذو مساهمة مالية للمزارعين في مختلف نشاطات المشروع و ليس بمعنى مشاركتهم في أخذ القرار. PDR12 تعزز استدامة البرامج، خاصة مع الظهور الواضح لحماية الموارد

و المتمثل في:

- على مستوى الاستثمار، تكامل بين النشاطات المختلفة المطبقة على الاستثمار الزراعي وذلك بأخذ في

الدخول في

3.1 التنسيق المتعدد المعايير حول CGDR

PDR1

المؤسساتي لمخطط PDR12 من وضع اتفاقيات بين رئيس العمل، وزارة التنمية و التعاون الدولي MDCI

MARH

البرنامج

MEHAT، على المستوى المركزي و مجالس جهوية للحكومة على المستوى الجهوي.

في هذا التركيب المؤسساتي CGDR دور مركزي في طريقة PDR1 بنى و

CGDR لهذا التنسيق المتعدد المعايير، إذ أن تسيير و متابعة تقييم مخطط PDR1 :

1. : PDRI (التي تخص التنمية الحضرية).
2. :
3. : CRDA.

التنسيق المتعدد المعايير الذي تضمنه CGDR سمح فعلا

PDRI2 بالنظر إلى الأهداف المتابعة و الوسائل المتوفرة، لكنها لم تستطع تجنب و توقع بع و مجمل المشاكل التي طرحت خاصة فيما يخص المنسقين و رؤساء المشاريع و التي هي تحت وصاية

CGDR

4.1 مشاريع التنمية الريفية الممولة من طرف الاتحاد الأوربي

انجاز مشروعين في إطار التنمية الريفية بتمويل من الاتحاد الأوربي إلى غاية سنة 2008 و التي استفادت منه

:

1.4.1 مشروع التنمية الريفية المدمجة و تسيير الموارد الطبيعية (DRI-GRN)

DRI-GRN بدأ رسميا في سنة 1998 و انتهى في ديسمبر 2006، استفاد من دعم أوربي بـ 50

الإجمالية 75 8 مقاطعات في الشمال ووسط تونس و تمحور حول:

- التنمية المحلية عن طريق التهيئة و المحافظة على المياه و التربة.
- التنمية الفلاحية المدمجة.
-

DRI-GRN سمح بتحسين نوعية حياة السكان الريفيين المحرومين و زيادة دخلهم الفلاحي بالإضافة إلى

حماية المورد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة التساهمية.

في ميدان المحافظة على الماء و التربة النتائج فاقت الأهداف بـ:

- 98 بحيرة .
- مشاريع المحافظة على الماء و التربة بكل أنواعها 75000 40000
- التشجير و انجاز مخطط لتعويض الأشجار القديمة الذي ساهم في دخل إضافي .

- تجهيز البحيرات المائية بمعدات جماعية (...).

- انجاز قاعدة معطيات للمساهمة في تكوين

2.4.1 مشاريع الري بانجاز سدود مائية صغيرة

مشاريع الري بانجاز سدود مائية صغيرة بدأ في سنة 2001 إلى غاية 2008، استفاد المشروع من دعم أوربي بـ

14500.000 . هذا المشروع سمح بالمحافظة و تامين الموارد المائية و التربة بـ 16

سد في 5

5.1 التنمية الريفية و الحوكمة المحلية:

بالنظر إلى صعوبات التنوع الريفي، فمن المهم مواصلة خلق ظروف

ملائمة لترقية النشاطات الزراعية.

الموجودة فالتعددية الوظيفية للزراعة و عالم الريف تأخرت في الظهور مثل السياحة الخضراء

. فتونس تخفي عدة حدائق طبيعية و مناطق محمية

إن تنوع النشاطات في عالم الريف يحتاج إلى وسائل مالية يمكن للدولة فقط أن تضمنها في إطار مشاريع خاصة

. و في كل الحالات حركية عالم الريف لا تتناسب مع مقاربات توجيهية أين تكون القرارات

2. إستراتيجية التنمية الريفية المتبعة من طرف الجزائر

1.2 خصوصيات مؤسساتية و سياسية

PER قد فتح فرصا كثيرة في تنفيذ شراكة جديدة.

إستراتيجية SNDRD التي استلهمت منه بخصوص مقارنة تساهمية

مشروع مخطط التنمية الريفية PPDR. ص قد ترجمت بتغيير الحوكمة المرتبطة

بتسيير لا مركزي للمشروع، هذا الأسلوب من التشغيل يمنح وسيلة لضمان است

تسمح للسكان بامتلاك سلطة على التفاوض، إن المقاربات التساهمية و المسؤولة مستعملة بكثرة

استراتيجيات التنمية يجب أن يعالج

لشبكات المبادلات بخص التنمية، و هذا يعني أن هناك العديد من الحتميات يجب أن تتراح و المتمثلة في:
(UNEP, MAP, 2008, p106)

- صعوبات تعريف الفاعلين القائدين لتسيير المشاريع و نقص التأهيل المهني بالنسبة للفرق المتدخلة (المجتمع المدني يقون كمستعملين اكثر كمبادرين).

- يجب وضع أفضل في الميدان و ضرورة تنصيب منشطين حقيقة .

- إن السكان الريفيون غالبا ما يرفضون التجمع في لجان من اجل تسيير المنشآت المائية التي يستعملونها.

في إن سياسة التنمية الريفية تجتهد أن تكون متعددة الموارد في مفهومها و متعددة القطاعات في
ة فهذه السياسة أسست على الشراكة و

2.2 البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية PNDAR

إن الأهداف المبدئية للبرنامج قد وسعت لتشمل عالم من خلال الأخذ في الحسبان

عن طريق المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDAR.

SNDRD

إلى ذلك، إن الإستراتيجية

ريفية مدججة، متوازنة و مستدامة لمختلف الأقاليم الر

إن مشروع مجاورة التنمية الريفية قد أدرك على أنه مدججة و متعددة القط

معرفة مسبقا بهدف السماح باستقرار الطوائف الريفية، و هي تهدف إلى تكامل حركات التنمية المحلية (بالكهرباء، فتح و تحديث شبكة الطرقات، الصحة، التربية...).

، يشكل البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية

مساهم في تخفيف الفقر الريفي حيث لا يظهر فقط في خفض البطالة لكن أيضا في نزع حتميات تعيق تنمية عالم

البرنامج الوطني للتنمية الزراعية الريفية بالنسبة للطبقات الكادحة لعالم الريف هي جد ثمينة

في فرص جديدة لمصادر المدخولات و تحسن ظروف العمل، خلق موارد جديدة، تطوير المنشآت و الخدمات لصالح

2003

3121

169000

370000

2005

3.2 آليات تنفيذ السياسات

إستراتيجية

:

على المستوى المؤسسي

إستراتيجية

جوارية التنمية الريفية هو وسيلة قاعدية لضم مباشر للسكان خاصة في المناطق المهمشة، أما على المستوى المالي

تشكل الوسيلة المميزة لدعم التمويل بين مختلف قطاعات النشاطات PPDR.

- إن تعزيز الجوارية التي تأخذ بعين الاعتبار مجموع الحظوظ لإقليم

PPDRI تتم في

هي تخص الطوائف الريفية التي تسكن في

- PPDRI تكون مرافقة للطوائف الريفية و التي تهدف إلى:

● الاستعمال العقلاني و تامين الموارد الطبيعية) (.

● () .

● (PME) التحكم في نشاطات

- إلى ذلك إن كل من: اليات التشاور و القرار، وسائل البرمجة، هيئة ا

4.2 سياسة التجديد الفلاحي و الريفي للمخطط الخماسي 2010-2014

هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، و

في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات و الآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي و تؤسس ش تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية

للإستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي، و التي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي:

-)

الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك و ضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب و آمن عن طريق العصرية و الدعم المالي و الضمان الفلاحي).

- (دعم برامج التنمية الريفية المدججة، و تحديد المناطق و شروط الإنتاج الأكثر صعوبة

(و المتمثلة في خمسة برامج تعتبر كاهداف في حد ذاتها:

● حماية الأحواض المائية.

● تسيير و حماية الإرث الغابي.

● محاربة التصحر.

● حماية التنوع الطبيعي و المناطق المحمية و تامين قيمة الأراضي.

-

هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2014

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000

حيث حددت أهدافه في:

6% (2000-2008) إلى 8.33% (2010-

2014).

- الوطني و تحسين مختلف أنواعه.

10200

727000 مسكن ريفي و حماية أكثر من 8.2

تنمية ريفية مدجة ل 2174

مليون هكتار من التربة.

- التسيير المسد

- خلق حوالي 750000

5.2 الحوكمة الريفية و التنمية المحلية

الاقتصادي يخص دائما نشاطات مرتبطة بالاستثمار الزراعي أو بعض الصناعات التقليدية التي

شهدت تراجع متواصل، فالبحث عن نشاطات جديدة في تميم المنتج

الصناعة التقليدية تشكل نقاط بحث مكمل للحرركات الأخرى الأكثر عموما لصالح النساء الريفيات

الأفضل في الحياة الاجتماعية.

في لامركزية مجالات اتخاذ القرارات

بهدف تعزيز المجالس و () و تسهيل مشاركة السكان في أخذ القرارات.

هذه ، توجد في الميدان العديد من النقائص، مركزية القرارات، بطء

صراع المصالح، احتواء السكان في المشاريع.

المؤسسات و بين الهيئات في حد ذاتها تعرف صعوبات بخصوص توفير المعلومة و هذا ما يفسر النقص في هذه الأخيرة

على الميدان نشهد غياب حملة التحسيس و حول برامج التنمية الريفية، فالسكان الريفيون خصوصا في بشكل كبير.

يجب أن تكون في بنية لا مركزية ظهور بنيات، نشاطات ملحقة و مناسبة يقترحها السكان الريفيون، هذه البنية تساهم في جعل تنافسا بالنسبة للعالم الخارجي، وذلك بوجود عدة مستويات تنظيمية، مستوى تموضع كل عامل في هذه الشراكة مختلف العام لغاية ضمان حسن سير المعلومة و تدفقها لجميع السكان.

3. إستراتيجية التنمية الريفية المتبعة من طرف المغرب

1.3 خصوصيات مؤسساتية و سياسية

لمغرب نوعين من البرامج، من جهة البرامج القطاعية التي هدفها تغطية النقص في ومن جهة أخرى، مشاريع التثمين في ()، و التي شكلت جيلا جديدا لمشاريع التنمية الزراعية في مخططات بور، هذه الأخيرة قد أسست على مبادئ الأقلمة و .

هذه قد آثارت تساؤلات مقا

الغذائية، الاجتماعية و البيئة التي تضمنها على المستوى الوطني في المناطق الصعبة ذات

مع مائة سنوات التسعينات، التحديات المطروحة من طرف النطاق الداخلي و الخارجي للزراعة المغربية قد اجبر رؤية جد بعيدة، ومن ثم ظهرت إستراتيجية 2020

هذه الإستراتيجية للحكومة بخصوص التنمية الزراعية و الريفية قد صيغت في وثيقتين متكاملتين، إستراتيجية التنمية الريفية في ديسمبر 1999 إستراتيجية لمدى طويل للزراعة المغربية في جويلية 2000. إستراتيجية 2020 للتنمية الزراعية و الريفية تبرز عدم التوازن و النقائص الحالية مثل التأخر الاجتماعي و امتداد الفقر في العالم

(UNEP, MAP, 2008, p 529).

2.3 المحاور الأساسية لإستراتيجية 2020 للتنمية الزراعية و الريفية

تتركز محاور إستراتيجية التنمية الزراعية و الريفية التي وضعت الحكومة المغربية على ما يلي:

- المشاركة التي تهدف إلى بحنيد جيد و فعال للفاعلين المحليين في طريقة التنمية.
- التكامل الذي يهدف إلى تنسيق برامج بنوية من أجل بلوغ الحد الأقصى للفاعلين المحليين.

الإستراتيجية الجديدة لها امتياز الأدوار الاجتماعية و البيئية غير المسبوقة للزراعة، فاعتبارها عمود التنمية الزراعية، فعلى النشاط الزراعي أن يساهم في التسيير المستدام للموارد الطبيعية، ساهم في خلق

هذه الإستراتيجية المركزي هو خلق ظروف من أجل إدخال السكان في طريقة متواصلة أن التنمية الريفية لا يمكن أن نعتبرها كبرنامج تنمية يأتي من أعلى هرم في الدول اتخاذ القرار، لكن بالأحرى هي ظاهرة مجتمع مبنية على مبادرات الفاعلين و على تنسيق المشاريع المتعددة التي تصيغها.

تسريع و ضمان تنمية ريفية مستدامة مدججة جغرافيا و متوازنة، العديد من المؤسسات

تي قد ظهرت مثل

رغم أن البني الجديدة قد سمحت بتوازنات جديدة داخل و خارج جهوية التخصصات و كذا بعض المنافسات المضافة إلى نقص التنسيق تنفيذ المشاريع و البرامج.

() قد جعل من هذه ورها كشرية في التنمية.

3.3 آليات تنفيذ السياسات

إن مختلف البرامج التي طبقت في عالم الريف قد صنفت من طرف PNUD إلى ثلاث أصناف:

- برامج الترقية الزراعي.

-

-

إن تراجع الدولة في مرافقة السكان المعوزين ترحم بضيق ميزانية التأطير مما أخلى الميدان لفاعلين جدد مثل ONG الوطنية و الدولية، و بذلك فمساعدة المغرب خاصة في مجال التنمية الريفية لم يتوقف
2000 PNUD (تعاون في تنمية المغرب) فية لها هامش كبير من

المساعدات الدولية و التي بدورها تجلب عقارات مالية أكثر.

4.3 التنمية الريفية و الحوكمة المحلية

في سنة 1996 و التي لم تعط نتائج مقنعة، و ما يمكن استخراجه هو الحدود الهادفة فالمنطق ليست لها قدرة لاتخاذ قرارات بطريقة ذاتية دون أن تمنع من المراقبات و التدخلات الخارجية.

إن نشاطهم المبرمج يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كمرجع لسياساتهم و برامجهم و إن كانت هذه الم
تستفيد من دعم الهيكل الانتخابي الممثل لها على المستوى الجهوي، إذ نجد هذه المناطق لم تأخذ مكانتها كنظما

في المغرب، تطورات لا مركزية التنمية الريفية تخص معيار شكلي و مؤسسي، ف
طريقة اللامركزية قد منع من الوصول إلى النتائج المنتظرة أي رفع المشاركة الاجتماعية في أخذ قرارات طبقا لمبادئ

إن توجيه اللامركزية نحو تنمية الفضاء الريفي من أجل
في العالم الريفي، فالأشكال القديمة لتدخل الدولة المركز تواصل تعزيزه
على المنتجين الكبار تاركة بذلك المنتجين الصغار أو المتوسطين أو على مستوى الجهة التي تنحدر منها مدركي سياسات

نموذج الحوكمة في المغرب يجب أن يترجم عن طريق استغلال الموارد الطبيعية بشكل مشترك و تساهمي و توجيهها

نحو السكان

4. تقييم استراتيجيات و مشاريع التنمية الريفية للدول الثلاث

:

- الإمكانات المادية (التمويل)

- : تعتمد بالدرجة الأولى على ذاتية التمويل حيث بعد الطفرة البترولية الهائلة في السنوات الأخيرة مكنت من امتلاك احتياطي صرف معتبر ما أهلها لتمويل مشاريع التنمية الريفية دون اعتمادها على الهيئات الدولية المتمثلة في البنك الدولي و المنظمة العالمية للتغذية و الاتحاد الأوربي... الخ، و بالتالي فجعل المشاريع مولتها الدولة من خلال النفقات العمومية المخصصة لهذا الشأن.

- : تعتمد بالدرجة الأولى على الاتحاد الأوربي في تمويل مشاريعها ثم البنك الدولي... الخ

غير بترولية تعتمد في اقتصادها بالدرجة الأولى على السياحة ثم الفلاحة التي تعتبر الصرف الأجنبي.

- : تعتمد بالدرجة الأولى في مشاريع تنميتها على البنك الدولي و الهيئات الدولية PNUD

الأوربي... الخ و هذا لأن جل مداخيلها من السياحة و الفلاحة.

- الإمكانات الطبيعية :

- تملك الجزائر إمكانات طبيعية ضخمة من حيث المساحة من جهة بحوالي 3 مليون متر مربع و بالتالي احتوائها

مما يسمح له بتنفيذ برامج التنمية الريفية لكن كبر المساحة و تنوعها (

) كان عائق من حيث تخصيص الإمكانات المادية، ووضع برنامج لكل منطقة على حدا.

- المغرب هي الأخرى تملك مساحة معتبر مما يؤهلها لكي تكون في المرتبة الثانية بعد الجزائر مما يسمح لها بتنفيذ

ة ووصولها للأهداف الموضوعة مائة كبيرة (

) مما يسمح لها بامتلاكها موارد طبيعية تميزها عن الجزائر و تونس التي تتمثل في الأسماك.

- لكن هذا لم يمنعها من أن تكون صغر المساحة عامل في صالح تنفيذ

- الزمن

- تعتبر تونس الدول الأكثر تجرية في مشاريع التنمية الريفية من حيث الانطلاقة و التنوع حيث بدأت في

الثمانينات في المشاريع ثم تليها المغرب التي انطلقت في سنوات التسعينات ثم الجزائر التي بدأت في الألفينيات.

- عدد المشاريع:

تملك تونس الصدارة و هذا لتفوقها في عامل الزمن من جهة و إلى الحاجة الملحة لها من جهة أخرى حيث تعتبر المناطق الريفية مورد دخل رئيسي لها من حيث المساهمة في التجارة الخارجية و بالتالي ميزان المدفوعات و احتياطي الصرف ثم تليها المغرب التي طبقت بالخصوص إستراتيجية 2020 1998 ثم الجزائر التي تعتبر دولة فتيحة من حيث تطبيقها لمشاريع التنمية الريفية

- الأهداف:

و تحسين الدخل الفلاحي للأسر الريفية.

(المياه، التربة، الغابات،...).

محاربة التصحر.

(....).

- محاكاة دول شمال ضفة المتوسط

حل مشاريع التنمية الريفية المطبقة في الدول الثلاث باختلاف مسمياتها هي ماخوذة من المشاريع المطبقة في ضفة شمال المتوسط و بالخصوص فرنسا هذا لما لها من تأثير على الدول الثلاث بحكم الاستعمار، و بالتالي هي ليست اقتراحات المعنيين بالمشاريع و هم السكان الريفيين و هي من القمة، و هذا ما لم يمكنها من تحقيق الذي لم تصل

مشاريع تأخذ في الحسبان الفرص و التهديدات التي تواجهها و خصوصا الظروف الطبيعية و الأسواق الخارجية نقاط القوة و نقاط الضعف التي تميزها من خلال إشراك جميع الفاعلين المعنيين بعملية التنمية.

- الحوكمة الغير رشيدة

الحقيقة المرة التي يعرفها كل ريفي في الدول الثلاث هو لعدم وجود حوكمة على أرض الواقع، لا من حيث المؤسسات و الشروط الموضوعية للحوكمة في شقها التعريفي، حيث أن مبادئ الحوكمة و خصوصا مشاركة السكان

في تسيير و اقتراح المشاريع التي تعني أقاليمهم الريفية ليست مطبقة كما يروج من جهة نحن نع
هذه الدول لم تغير في سياساتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

- مركزية المشاريع:

المقترحة من القمة أي هرم السلطة تحترم مبدأ المركزية و الذي لا يخدم مصلحة السكان الريفيين
الهيئات التي أنشأت بموجب هذه المشاريع تأتيها البرامج على ورق من اقتراح الوزارة الم
بالتالي مبدأ اللامركزية مغيب تماما في الأقاليم الريفية للدول الثلاث.

الجدول (13) استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة في الدول الثلاث

المغرب		تونس		الجزائر	
الإستراتيجية	السنة	الإستراتيجية	السنة	الإستراتيجية	السنة
إستراتيجية تنمية الأراضي	1993	إستراتيجية التنمية الريفية المدججة للجيل الأول PDR1	1984 - 1993	إستراتيجية التنمية الريفية	2004
.	1994	إستراتيجية التنمية الريفية المدججة للجيل الأول PDR2	1994 - 2004		2006 - 2010
لتسيير و حماية الأراضي البور.	1995	إستراتيجية التنمية الريفية المدججة و تسيير الموارد الطبيعية (DRI-GRN)	1998 - 2006	إستراتيجية التحديد	2010 - 2014
المخطط الوطني لحماية	1996		2001 - 2008		
	1997				
للتشجير.					
إستراتيجية 2020	1998				
لوطني للغابات.	1999				

المرجع:

ثالثا: سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة المياه لتحقيق التنمية الريفية المستدامة

1. السياسة المائية في تونس

1.1 الخطوط العريضة للسياسة الحالية للمياه

بالتوازي مع برامج الاستثمار في تعبئة و توزيع المياه، فقد قامت الدولة بإتباع سياسة رشيدة و فعالة لتسيير المياه تسمح بتلبية حاجات مختلف قطاعات الاستهلاك و الري على مدى طويل و إبعاد خطر نقص الماء الذي يثقل كاهل الدولة. (Sami Bouarfa, et al, 2007, p5)

إن اللامركزية، الخوصصة و تحويل بعض مظاهر تسيير المياه للمستعملين (مزارعون، مستهلكو الماء الصالح للشرب الريفي)، هي قرارات تفسر اهتمام الدولة المتنامي بالتخلي عن الالتزام بهذا التسيير. في هذا النطاق، لقد تميزت العشرية الأخيرة بمجهودات كبيرة متعلقة بتحسيس، تعزيز القدرات والتشجيعات المالية بهدف حماية الماء و التحكم في تسييره.

2.1 رؤى متوقعة على المدى الطويل

رغم الاستراتيجيات و السياسات المستعملة لترقية قطاع الماء و تجنباً لنقصه المحتمل، فإن هذا القطاع يستدعي مضاعفة المجهودات لضمان استثمار مستدام و ذو مردودية لموارد الماء.

تقترح الدراسات المنجزة إلى غاية أفق 2030، تأسيس سياسة الماء حول مختلف المقاربات التالية والتي طبق عدد كبير منها و يجب أن يعزز أو يتابع: (Sami Bouarfa, et al, 2007, p 6)

- المرور من تسيير العرض إلى تسيير الطلب.
- تبني طريقة تخطيط مدمج لموارد الماء بهدف بلوغ تناسب دائم بين الموارد و حاجات مختلف قطاعات الاستعمال.
- البحث عن تامين أفضل للموارد المائية لمختلف القطاعات.
- تحويل بعض نشاطات القطاع العمومي إلى القطاع الخاص (مثل صيانة أعمال و تجهيزات مائية، الاستثمار في أنظمة الإصلاح).
- إتمام تحويل التسيير و استثمار أنظمة مائية لتجمعات المستعملين.

- تعزيز تاثير بجمعات تنمية زراعية في نشاطاتهم بتسيير المحيطات المسقية.
- تكييف آليات تساهمية لتسيير طبقات الماء الفائز المستغلة بإفراط.
- متابعة برامج اقتصاد الماء لغرض الوصول إلى تحسين الفعالية بـ 25 % على الاقتصاد العام للاقتصاد المسقي.
- وضع برامج تعزيز و تحديث شبكات معايير ملاحظات لمتابعة نوعية موارد الماء و تطور ملوحة الأراضي في المحيطات المسقية.

3.1 إصلاحات تعديلية حديثة

كانت هناك إصلاحات تعديلية حديثة و هذا للحفاظ أكثر و بصورة مستدامة على المورد من خلال:
(Sami Bouarfa, et al, 2007, p 8)

1.3.1 تعديلات كبرى مرتبط بالمورد

انطلاقا من سنة 2001 (حسب قانون 26 نوفمبر 2001 المعدل لقانون المياه في مارس 1975). لقد أصبح الماء ثروة وطنية ممنوعة البيع، و التمتع بها مرتبط بالملك. فليس هناك كيان (شخص أو جمعية)، له سلطة امتلاكه إلا عن طريق تسييره او استعماله حسب الشروط المبينة او المسموح بها من طرف الإدارة. لكن هناك خواص يمكن أن تكون لهم إمكانية إنتاج و استثمار موارد الماء غير المتفق عليها بعد معالجتها (المياه المستعملة المعالجة، المياه التي نزع منها الملح)، و هذا تحت شروط خاصة و في إطار اتفاق مع الدولة.

2.3.1 إصلاحات مرتبطة بتبسيط إجراءات إدارية لتسيير طائفي

لقد خضعت النصوص التشريعية للتسيير الطائفي لعدة إصلاحات لتبين إجراءات تشكيل و نشاط

:AIC

- انطلاقا من سنة 1990، أصبح إنشاء AIC ممكن بعقد بسيط من الحاكم و ليس من طرف عقد الوزير المسؤول عن الزراعة (مرسوم رقم 90-1069).
- انطلاقا من سنة 1992، عدلت إجراءات تسيير مالي في اتجاه ذاتية عامة لهذا التسيير المعطل لـ AIC (مرسوم رقم 92-2160).

- سنة 2001، إجراءات إنشاء تجمع ذو منفعة عامة أو GIC عوضا لـ AIC، قد سلطت بواسطة قانون رقم 01-28. فيعتبر GIC أنه مشكل بعد إيداع ملف مكون من الوثائق التالية: تصريح فيه اسم التجمع، منطقة تدخله، مقره الاجتماعي، محل دراسته وقوائم لأسماء و ألقاب اللجنة المؤقتة.

3.3.1 إصلاحات عميقة موسعة لامتيازات تجمعات الفلاحين

- إن GIC هي جمعيات دون هدف مالي و تسمى "جمعيات ذات هدف اجتماعي" AIC إلى غاية 1999، و هي سنة إدخال شكل GDAP لتجمعات المزارعين، فعدد GDAP/GIC يتجاوز 3000، ويهتم أغلبيتها الساحقة بتسيير الماء، و تبلغ عدد 1583 للماء الصالح للشرب في الوسط الريفي و 1040 في الري.
- كل التجمعات ذات المنفعة الجماعية GIC أو (جمعيات ذات المنفعة العامة سابقا AIC ، AEP، للري)، كانت مراقبة على الصعيد الجهوي بواسطة التجمع ذو المنفعة المائية GIH، و الذي كان بنية استشارية محكومة بقرار رقم 87-1262 لأكتوبر 1987 .

- طبقا للقانون رقم 24-2004 لـ 15 مارس 2004، المعدل و المكمل للقانون السابق المتعلق بتجمعات التنمية الزراعية و الصيد GDAP، فيجب على مختلف التجمعات الموجودة في قطاع الزراعة و الصيد أن تبني التسمية (تجمع التنمية في قطاع الزراعة و الصيد)، و توافق منزلتهم المنازل النموذجية المتوقعة بواسطة هذا القانون في مدة ثلاث سنوات أي إلى غاية 15 مارس 2007. لقد لوحظ إنشاء GDAP، و تحولت بتجمعات GIC إلى GDAP بصفة كبيرة.

- نتيجة لذلك، فقد نشر قانون 24-2004 لمارس 2004 لإعادة تعريف مهام GDAP، و النشاط المتعلقة بتوزيع العناصر الداخلة في الإنتاجية الزراعية المؤكدة لتجمعات GDA باسم قانون 1999، و الذي يمكن أن يكون مالي و قد سحب من هذه البنيات.

و لهذا القانون الأخير، فمهام GDAP تكمن في:

- حماية الموارد الطبيعية، المحافظة عليها و استعمالها الرشيد، و تجهيز محيطات تدخلهم بمنشآت قاعدية و ريفية.
- المشاركة في تأطير المنضمين لهم و توجيههم نحو التقنيات الزراعية و الصيد و الزراعة المائية و نحو تنمية أنظمة مسار و تقنيات تربية المواشي.

- مساعدة البنيات المعنية بتصفية حسابات الوضعية الزراعية.
- تأسيس علاقات تعاون و تبادل خبرات في مجال الزراعة و الصيد مع الهيئات الزراعية المحلية و الأجنبية الأخرى.
- تكملة اي مهمة تهدف لدعم مصالح جماعية للمنضمين لهم.

4.1 تطور الإطار المؤسسي و التنظيمي لتسيير الموارد المائية

إن تطور الإطار المؤسسي و التنظيمي لتسيير الموارد المائية جاء من خلال: (Sami Bouarfa, et al, 2007, p 11-12)

1.4.1 التسيير التساهمي

مع امتداد الهندسة المائية في شمال البلاد سنوات الستينات 1960 فالتسيير المباشر للماء و التهيئة تطورت من خلال دواوين التعزيز التي أنشأت انطلاقا من سنة 1958 إلى غاية 1989. إن إنشاء الدواوين كان معيار يجب أن يحث على تحريك حركة جماعية للتكفل بتسيير الهيئات المائية بواسطة المستفيدين مع دعم CRDA، هذه الأخيرة التي ارجع إليها التسيير المباشر نوعا ما، قد روجعت سندات القانون رقم 44-89 و لهذا:

- نفذت برامج دعم لتعزيز طاقات فاعلي CRDA لغرض تأطير جمعيات المستعملين عبر البلد.
 - أنشأت خلايا مكلفة بمراقبة و ترقية نشاطات AIC و وسط CRDA، (مرسومة وزارية سنة 1991).
- إن المقاربة الهادفة لترقية المستعملين، و التي ترافق الإصلاحات المؤسساتية لنهاية سنوات 1980، قد أسست على القواعد التالية:

- تحضير و نشر إطار قضائي و مؤسسي مناسب لتفعيل و تنمية تجمعات المستعملين تحت شكل AIC.
- تحضير و تبني إستراتيجية وطنية لإنشاء و متابعة AIC.
- تنفيذ برامج تكوين و مساعدة تقنية لصالح المكونين (مكوني خلية CRDA المكلفة بـ AIC) و المسؤولين عن AIC .
- تبني طريقة تساهمية في دراسات الأنظمة المائية الجديدة.

الفصل الرابع دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب

- تحضير وسائل ضرورية لتحسين التسيير الإداري، المالي و التقني ل AIC.
- تحضير و تطبيق نظام حركي لمتابعة و تقييم أداءات AIC، والذي يأخذ في الحسبان تطورهم و خصوصيتهم.
- إن طريقة تحويل التهيئة المائية ل AIC قد بدأت مع مساعدة USAID لمشاريع تونس المركزية، فعدد من الدلائل التقنية و دلائل تسيير مالي موجهة للمكونين قد أسست في هذا الإطار.
- إن الإستراتيجية الوطنية لترقية و إنشاء و متابعة AIC المتبنية إلى غاية هذا اليوم قد نفذت سنة 1992، معرفة بذلك أهداف و ظروف الدعم لإنشاء نشاط AIC، هذه الإستراتيجية قد دعمت ببرنامج هام للمساعدة التقنية و الخاصة بمشاريع AEP و الري، فقد ساهمت نشاطات هذه البرامج في:
 - تجهيز خلايا دعم ل AIC المرتبطة ب CRDA بواسطة وسائل نقل، حواسيب... الخ.
 - وضع نظام متابعة و تكوين و تطوير اعضاء التاثير المعنية بهذه الخلايا.
 - تحضير وثائق بيداغوجية للمكونين و المؤطرين على المستوى المركزي و الجهوي.
 - تحضير برامج تكوين موجهة للرؤساء، أمناء الخزينة، عمالي الضخ و المستعملين المدعمة بمناهج (كتب)، دلائل ووسائل مختلفة للتسيير.

فكل مؤجر أملاك (BAD، JBIC، AFD، KFW، BIRD)، التي تمول مشاريع التهيئات المائية (ري و الماء الصالح للشرب الريفي)، في تونس اتفقت على جعل مقارباتهم منسجمة. و كذلك، انطلاقا من سنة 1998 أدخلت المقاربة التساهمية كمرجع لكل الدراسات الجمرات من طرف مكاتب مهندسي المجلس وقد سمحت هذه المقاربة بتسريع اجراء تحويل أنظمة الماء إلى AIC و سمحت بالقيام بمشاريع و جعل المستفيدين يساهمون في الخيارات التقنية لهذه المشاريع، و قد نتج عن ذلك انضمام أفضل المشاريع.

2.4.1 إنشاء هيئات مسؤولة عن مراقبة GIC و GDA

بالإضافة إلى المخطط التنظيمي، وزارة الزراعة و الموارد المائية قد عدلت لإدماج قوانين جديدة لتنظيم تجمعات ذات منفعة عامة GIC إلى GDAP (مرسوم 20 فيفري 2001)، حيث نجد أن الإدارة الفرعية ل GIC توجد أيضا في الإدارة العامة للهندسة الريفية و استثمار المياه و هي مسؤولة عن:

- ترقية تجمعات ذات منفعة عامة و متابعة و تقييم نشاطهم، ووضع معايير مؤسساتية متعلقة بها.

- تحقيق دراسات و برامج تكوين و تأطير ضرورية من أجل ترقية تجمعات ذات منفعة جماعية للري و للماء الصالح للشرب.

2. السياسة المائية في المغرب

1.2 الخطوط العريضة للسياسة الحالية للمياه

انطلاقا من سنة 1995، أنشأت سبع وكالات أحواض مائية (ABH)، وقد زودت بسلطات تخطيط، انجاز و تسيير و مراقبة الماء، وقد استفادت من وسائل هامة للتمويل هذه الوكالات عوضت إدارات قديمة لمناطق مائية.

وضع مجلس أعلى للماء سنة 1983، ومهمته تنسيق المداخلات المتعلقة بالماء و تعريف الخيارات الأفضل بالنسبة لاستعمال الماء من أجل اقتصاد وطني. هذا المجلس الذي لا يهتم بالمشكل المناخي، أصبح مجلسا أعلى للماء و المناخ مع المهمة الكبيرة لصياغة توجيهات عامة للسياسة الوطنية المتعلقة بالماء، المناخ و كذلك فحص الاقتراحات، المشاريع و قرارات الحكومة في هذا المجال و صياغة الآراء، هذا يعني خصوصا تحسين معرفة المناخ و التحكم في آثاره على تنمية موارد الماء، و على المخطط الوطني للماء، وكذا على مخططات هيئة مدججة لموارد ماء الاحواض المائية، توزيع الماء بين مختلف قطاعات المستعملين و المناطق المختلفة للبلد أو لنفس الحوض و مخططات تقييم، حماية و المحافظة على موارد الماء. (Mohammed EL ALAOU, 2007, p 5)

في الأخير، فاللجنة الوزارية الداخلية للماء أنشأت في 2002، مجموعة بذلك تحت رئاسة الوزير الأول كل الوزارات المعنية بالماء مع مهمة تنسيق حركة الحكومة في ما يخص التخطيط المائي.

2.2 إصلاحات تعديلية حديثة

إن إسهامات القانون رقم 10-95 حول الماء، المنشور عن طريق المرسوم السلطاني رقم 1-95-154 في 16 أوت 1955، شكل منعرجا بخصوص هيئة و استعمال الموارد المائية، سمح هذا القانون بإعادة تأسيس و توحيد التشريع السابق، الذي كانت له عدة نقائص بإدخال تخطيطات متعلقة بمجالات غير مغطاة في الماضي (تخطيط و هيئة و استعمال الموارد المائية، مكافحة تلوث المياه، استعمال الماء و ترشيده

في حالة نقصه)، و سمح أيضا بتنظيم النظام القضائي للماء. وكانت الإسهامات المؤسساتية الجديدة المهمة لهذا القانون هي كالتالي: (Mohammed EL ALAOU, 2007,p 7)

- إنشاء هيئات جديدة لتسيير الماء مثل، وكالات أحواض مائية، وهي مؤسسات عمومية مزودة بالشخصية الأخلاقية و الذاتية المالية و تكمن مهمتهم في تقييم، تخطيط و تسيير موارد الماء على مستوى حوضهم المائي و إعطاء القروض و المساعدات، و كذا معاشات لأشخاص يلتزمون باستثمارات التهيئة و المحافظة على موارد الماء، و جلب مساعدة تقنية ضرورية للعمليات المنجزة من طرف المستعملين المستخدمين بحال عمومي مائي. و مجالس إدارة هذه الوكالات مكونة من طرف ممثلي الدولة و ممثلي الديوان الوطني للماء الصالح للشرب و الديوان الوطني للتعزير الزراعي و تجمعات مستعملي الماء الزراعي الموجودة في الحوض المائي و ممثلي رؤساء غرف الزراعة، رؤساء مجالس البلديات و الأقاليم المعنية و ممثلي التجمعات القبلية و رؤساء الغرف التجارية و كذلك، فكل فاعلي الماء يشاركون في الإعلام، يساهمون في اتخاذ قرارات و يلتزمون بأخذ القرارات من حيث:
- إنشاء لجان بلدية و إقليمية للماء، مشكلة من نصف ممثلي الدولة و المؤسسات العمومية تحت الوصاية، و ممثلي التجمعات المحلية، التنظيمات المهنية و التجمعات القبلية.
- إنشاء وسائل جديدة للتخطيط و التهيئة لاستعمال موارد الماء.
- خيارات لتنمية تسيير الموارد المائية عن طريق الحوض النهري.
- نقل مياه الأحواض الزائدة نحو الأحواض المائية الناقصة.
- وقف لمبدأ استعمال الملحق للمياه السطحية، و المياه الباطنية من أجل تلبية التزايد على طلب الماء من جهة، و زيادة توفر الماء من جهة أخرى.
- تأسيس مبدأ (الملوث - دافع الأجر)، لضمان نوعية الماء، مع العلم أن هذه الأخيرة تشهد تلف متقدم بسبب الصناعة و الاستعمال المنزلي في اجاري المائية دون معالجة مسبقة، الاستعمال غير رشيد للمبيدات و الأسمدة التي تكون أحيانا في

من المنتظر لهذا الجهاز القضائي و المؤسساتي الجديد أن يسمح:

موجودة في القانون رقم 10-95.

- تسيير فعال للماء بهدف ضمان تزويد مستدام للبلد بالماء.
- طرف الدولة بخصوص تعبئة و
- المساهمة في تحسين الوضعية ا
- :
-
- تسييرها الرشيد .
- لامركزية تسيير هذه الموارد لكن في التي يشكلها الحوض المائي.
- لهذه الموارد.
- جمع السلطات العمومية و أخذ قرار بخصوص الماء.
- تقييم هذه الموارد المائية وجعل المردودية للاستثمارات المنجزة لتعبئتها، نقلها، توزيعها و استعمالها.
- و لتلبية هذه الطلبات و تحقيق أهداف، فالقانون رقم 10-95 :
- ياه، باستثناء الحقوق المكتسبة والمعروفة بخصوص الماء، والتي تبقى محفوظة
- حمية مع التحفظ بأنه عندما لا تشمل هذه الحقوق سوى المياه أو المياه التي لا تستعمل إلا جزئيا
- .
- تخطيط هيئة و توزيع الموارد المائية لكن متوسطيا، تشاور واسع بين المستعملين و السلطات العمومية.
- حماية نوعية المياه و تقنين نشاطات قادرة على تلويث المياه.
- جعل توزيع الموارد المائية رشيد في فتر
- الحماية في كل المناطق حيث تهدد درجة استهلاك المياه الباطنية موارد الماء الموجودة بالخطر او ايضا
- محيطات منع في المناطق على مستوى طبقة المياه الباطنية أو مستوى نوعية المياه مهددة بخطر
- .
-

- العقوبات تحت شكل معايير منع، غرامات، سجن و حتى قطع الماء ازاء تبذيره و مخالفات مرتكبة

3.2 إصلاحات عميقة موسعة لامتيازات تجمعات الفلاحين

1995

النصوص المطبقة على المحيطات المسقية، مثل المحيطات التي تنتمي إلى قانون الاستثمارات الزراعية لسنة 1969 و المتعلقة بظروف توزيع و استعمال الماء لثمن المتر المكعب للماء

الأراضي الجماعية المحددة في المناطق الشبه قاحلة، في هذه المحيطات الكبر تبقى ORMVA (offices régionaux de mise en valeur agricole) مكلفة بالتهيئة المائية الزراعية و لتسيير خدمات الماء في منطقة تعزيز زراعي أو مراكز تنمية زراعية تواصل تسيير الماء المسقي في

(Mohammed EL ALAOUI, 2007,p 12).

شبكة الري قبل أول أوت من كل سنة بطبيعة و مساحة و فترات الزراعات

التي يخطط مزارعو المنطقة لـ

داول تنبؤية في خدمة ماء الري، و يحاول رؤساء الاستثمار لشبكة الري فرض احترام القوانين

المتعلقة بشرطة المياه و المتعلقة أيضا بطريقة توزيع و تقسيم ماء الري من طرف مستعمليها.

ري يؤدي إلى دفع ديون نسبها محددة من طرف الدولة و تتغير من محيط لآخر،

فالديون يجب أن تسدد بحددها الأقصى من طرف المزارع خمس سنوات أو عشر سنوات بعد حيازة ملكيتها

هذه العقود تعرف و تقنن علاقات

ORMVA

الأطراف بخصوص برمجة موارد الماء) (، توزيع المياه

() (فترات بث طلبات ، فترات)

(فترات تغطية، معايير تؤخذ إزاء المستدي)، صيانة هذه

(مسؤولية كل شريك، تواريخ و فترات الصيانة)، شرطة المياه (مخالفات وعقوبات متوقعة بواسطة

(الخ. 95-10

على المستوى المؤسسي، و لتهيئة أو تنشيط مشاركة المزارعين في استثمار وصيانة التجهيزات

جمعيات سقائين لشبكات الري في محيط () لكن ضعفت هذه التعاونية منذ أن بدأت الدولة في بناء شبكات حديثة للري.

4.2 التسيير التساهمي

إستراتيجية حقيقية بالتسيير التساهمي للماء و نشر 1990

1992 13 106-8444-2

جمعيات مستعملي المياه الزراعية و التي توافق على الأماكن النمو

هذا التسيير التساهمي للري قد بدأ تنفيذه بين 1995 1999 حيث تكمن أهدافه في: (Mohammed EL ALAOUI, 2007,p 13)

و كذا الأرض و تجهيزات مائة في

وار و حركة تشاورية بين دواوين جهوية لتعزيز الزراعة و المزارعون المنظمين في جمعيات مستعملي المياه الزراعية.

شمولية و تحسيس المزارعون بالمسؤولية في التهيئة، استثمار و صيانة أشغال و تجهيزات مائة.

إجمالاً إستراتيجية التسيير التساهمي في الري، يجب أن تشكل لمشكل تسيير أنظمة الري حيث أنه عند تنفيذ هذه الإستراتيجية :

تطويرية و تدريجية، أي الأخذ في الحسبان المؤهلات التقنية و التسييرية لجمعيات مستعملي المياه الزراعية التي تنشأ، حيث هذه الجمعيات تؤدي تدريجياً و بمراحل متتالية للمشاركة في تسيير أنظمة الري و التي هي في حوزتهم.

تختار المنطقة وسط كل محيط ري، و التي تطبق عليها إستراتيجية تسيير تساهمي لأنه ليس مخططاً و لا معقولا بطريقة نظامية و متحدة لمستعملي كل المحيط على التسيير التساهمي

محفزة، أي تمنح لجمعيات مستعملي المياه الزراعية، فوائد مالية مكيفة () .

ORMVA) - ...
(، موضحة بذلك من يفعل، متى و كيف و بأي وسائل

3. السياسة المائية في الجزائر

1.3 الخطوط العريضة للسياسية الحالية للمياه

إن تسيير قطاع الماء في الجزائر ينتظم أساس في (0512)
(2005) هذا القانون الذي يعتبر كوسيلة قضائية ذات غايتين، فاز
1983

في الحسبان التطورات الاقتصادية للبلد و لتبيين مبادئ و قواعد مط الاستعمال، التسيير
(Mohammed, B, at al, 2010, p2).

2005 حق الوصول و الربط بقنوات الماء للجميع و يحدد الأهداف التالية:

- استعمال رشيد و مخطط للمياه لتلبية حاجات السكان و الاقتصاد الوطني.
- حماية المياه من التلوث، التبذير و من الاستغلال المفرط.

مقارنة بالصيغة السابقة لهذا القانون نجد أنه يأتي بوسائل محددة و مهمة و هي:

- حتمية تحضير مخطط وطني للماء و تخطيط تسيير محلي في

- رخص استثمار أو جعل نواب خدمات عمومية للماء لأشخاص ذو أخلاق بحقوق عمومية

تدخل القطاع الخاص في تسيير خدمات

1996

2005 يؤكد و يحدد منه الشروط القضائية و القانونية.

لكن مبادئ التسيير اللامركزي و التشاوري الذي يحكم القانون المتعلق بالماء لا تترجم في تنظيم و في

2.3 إصلاحات تعديلية حديثة

تمثلت هذه الإصلاحات في: (Mohammed, B, at al, 2010, p3)

1.2.3 تسيير مركزي للمياه

إن تنظيم تسيير الماء في الجزائر يوجد تحت السلطة المباشرة أو تحت وصاية وزارة موارد الماء (MRE)

السياسة الوطنية للماء، حيث تضمن تحضيرها و تنفيذها و تمتد بمجموع النشاطات

تخزين، توزيع الماء لكل الاستعمالات، و كذا المياه المستعملة، و تسهر

إلى ذلك مع وزارة البيئة و الصحة للمحافظة على نوعية موارد الماء و حمايتها من

التلوث، فوسط مجلس وطني استشاري لموارد الماء يجب أن تتطور و تنظم علاقات التشاور و التنسيق مع

الأخرى و مختلف القطاعات الاقتصادية و عموما، كل المستعملين، لكن هذه السلطة غير

نشطة في الواقع.

على المستوى الوطني، فوزارة موارد الماء تنفذ امتيازاتها و مهامها بالاعتماد اساسا على المؤسسات

العمومية التي لها كفاءة في المجالات التالية: الدراسات و التحكم في العمال (....) و التسيير

لمحيطات الكبرى المسقية و أيضا

للوالى، هذه المديرية تضمن سير المشاريع المحلية، الم

على الحماية و التسيير الجيد في اجمال العمومي للري.

على المستوى البلدي، فلبلديات مسؤولية واضحة لضمان التغذية بالماء الصالح للشرب و

المياه المستعملة، فهي تضمن لهذا الحد هذه الخدمات حسب الحالات عن طريق وسائلها البشرية

وذلك يجعلهم نواب لمؤسسات عمومية جهوية.

101-01 21 2001 قد غير نهائيا الوضعية وذلك بتحويل

خدمات الماء لكل بلديات الدولة إلى وكالة الجزائرية للمياه (ADE)

(MRE). هذه المركزية لتسيير الماء الصالح للشرب تتبع مجموعة من العمليات

(-) التي يتحملها القطاع منذ 1970.

كفاءات تخص محولة تدريجيا للديوان الوطني (ONA)

خيارات يلتزم بها، هي للكثير ذات اداءات

ضعيفة و صعوبات لخدمات توزيع للماء الصالح للشرب و .

المستوى الجهوي لتسيير موارد الماء قد ظهر سنة 1996

، فهذه الوكالات هدفها ترقية تسيير

مدمج و تشاوري للماء عن طريق الحوض، فمهامهم الأساسية تتمثل في:

المياه، المخططات الموجهة لتهيئة و تعيين الموارد، و كذا

السياسية للتغيير في طريقة أداء تسيير الموارد المائية و الموجودة في القانون المؤسس ABH

" " لم تترجم إلى الآن عن طريق تنفيذ جزئي. ABH

لتفرض نفسها كأداة مهمة في تسيير مدم

2.2.3 تسيير للمياه متمحور على العرض

إن التطور المعترف للطلب على الماء في الجزائر، و

قد أدى بالبلاد إلى رفع طاقات تخزين مياه السطح و

الماء الباطني المتوفرة و إلى نقل المياه و تحويلات أحجام كبيرة للماء و على مسافات مهمة.

فميزانية الاستثمارات في قطاع الماء التي تحوي الري الزراعي

ر يعكس أهمية الجهود المبذولة 1% 1999 إلى 2.6% 2006.

لتعبئة أكثر للموارد من أجل تلبية الحاجات بالماء الصالح

الزراعة هناك حوالي ثلثي 3/2 التمويلات قد سخرت للمنشآت الكبرى للتعبئة و لأشغال نقل المياه

3.2.3 تسيير الطلب على المياه

إن السياسة الجزائرية لتسيير الماء متمحورة أساسا على تعبئة موارد جديدة أكثر منه على البحث عن و إن كانت معايير الماء تنتمي إلى مجال نشاط السياسة الجديدة الوطنية

الإستراتيجية " تعتبر كمعايير " "

2008 إلى " زيادة الطاقات لا يجب أن ينحاز عن ضرورة اللجوء إلى تسيير مقتصد

"، ففي المخطط الوطني لتهيئة الري 2005-2006 لا يتدخل اقتصاد الماء في كل الاستعمالات إلا

بعض المحاور الأولية و التي هي انجاز سدود جديدة و تحويلات كبيرة

استعمال المياه المستعملة المصفاة من أجل الري.

عدد من الصعوبات الدائمة و النقائص لا تسمح بتسيير موارد المياه

:

- غياب تقييمات تقنية مالية و اقتصادية كبيرة لمقارنة مختلف خيارات تسيير الماء.
- ل ملاء بعض الفروقات بين العرض و الطلب و خفض الحاجات في بعض قطاعات

هناك تعزيز تخطيط و تنسيق البرمجة بين القطاعات، تنمية ا

على المقاربات التساهمية للنشاطات الضرورية و المهمة لتسيير جد فعال و مستدام للمياه في الجزائر.

3.3 التسيير التساهمي

قرارات كبرى بخصوص تسيير الماء،

توزيع تعيين الموارد بين المناطق و قطاعات الاستعمال إلا انها تمثل اخطار التي يمكن ان تنتج عن تهميش . إن جمعيات المستعملين و بصفة عامة المجتمع المدني قليلة

غير موجودة تقريبا في الجزائر. فلجان الأحواض تمنح فرصة

ممثلي السكان و المستعملين في

يبر موارد الماء، فوكالات حوض الماء لا تقوم بالدور الموكل لها من طرف

2005، و هذا بخصوص التخطيط الجهوي و تنظيم التشاور. (Mohammed, B, at al,

2010, p5)

و على المستوى الوطني، فالتشاور بين القطاعات ضروري لتحضير سياسات الماء و

التي تستفيد من امتدادها إلى

مجموع الأحزاب المشاركة و ارتباطها برئاسة الحكومة يضمن لها الأهمية و الحيادية الضرورية.

خلاصة

و نخص بالذكر هنا مورد المياه للدول الثلاث

أنه ليس متوفر بالشكل المطلوب بل هو في معظم الحالات نادر
رسمها لسياسة استخدامه و القيام بمشاريع التنمية الريفية المستدامة إذ أن عنصر المياه يمثل جوهر أي
لي قامت كل دول بتطبيق
أعتبرها مناورات شبه عسكرية حيث أن
الخطأ فيها يؤدي إلى الإعاقة أو الموت، فالسياسة الموضوعة تكون لأ
بالتالي فكل خطأ يتحمل تبعته الأجيال القادمة.

لا تختلف معها الأهداف و

حيث أن كل دول تبني سياستها في ما يخص استخدام الموارد الطبيعية المتجددة على ما تملكه من طاقات
أي مخزون المدة الزمنية التي تستطيع فيها تسيير هذا المخزون، و مدى تجدده، فالسياسة الموضوعة يجب
بالتالي كل دولة لها قراءتها الاستشراعية الخاصة بها، لذا نجد اختلاف في السياسات

رغم الجهود و المشاريع المطبقة من طرف كل دولة من خلال استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة، لم تحقق أهدافها المسطرة من خلال السياسات المطبقة في مجال استخدام الموارد الطبيعية المتجددة المياه، حيث أننا نجد كل عشرة سنوات أو أقل تظهر كل دولة بسياسة جديدة تمني نفسها من خلالها انها سوف تصبح الفضاءات الريفية التي تحويها جنة فوق الأرض، إلا أن ما يتمناه المرء لا يدركه إلا بالعمل الجاد و النابع من كده و تفكيره لا من خلال محاكاة دول شمال ضفة البحر المتوسط، و هذا ما وقعت فيه الجزائر، تونس و المغرب حيث أن جل المشاريع و السياسات المطبقة في مجال استخدام الموارد الطبيعية المتجددة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة المنشودة من طرف اغلب سكانها، و هذا لتحقيق الأمن الغذائي و تخفيف حدة الفقر الريفي الذي جعل الأقاليم الريفية شبه خالية، فكل هذه السياسات رغم قدمها لم تحقق المستوى المطلوب، و هذا لغياب سياسة واضحة مبنية على دراسات قبلية من طرف مختصين في مجال الشؤون الريفية باختلاف روافدها للنهوض بالفضاء الريفي، حيث لا نستطيع أن نحدث تنمية ريفية بدون مشاركة الباحثين الجامعيين و الفاعلين المعنيين بهذه التنمية، لانها تمس في اغلب الحالات شريحة الفقراء الريفيين و ما لهم من ارتباط وثيقة بالموارد الطبيعية المتجددة، التي تعتبر المصدر الرئيسي لكسب قوتهم اليومي، حيث اهم لا يستشارون في القرارات الماخوذة بشانهم بل تملى عليهم و في اغلب الحالات لا يسمعون بالمشاريع و هي في ادراج المسؤولين إلى حين نفاذ صلاحيتها و هكذا دواليك.

فالتنمية الريفية المستدامة هي تلك التنمية التي تبني من القاعدة من طرف كل الفاعلين التي تعنيهم العملية، و الموارد الطبيعية المتجددة هي الموارد التي يعيش عليها و يقتات منها هؤلاء الفاعلين المعنيين بعملية التنمية، أما السياسة فهي تلك القرارات و المراسيم التي توضع هنا و هناك من طرف الهيئات الدولية أو الدولة بأجهزتها المختلفة او على المستوى المحلي اي البلديات و هي تخص بالدرجة الاولى هؤلاء الفاعلين المعنيين بعملية التنمية و بالموارد الطبيعية المتجددة، فالمعادلة الآن أصبحت ذات متغيرين تابعين و متغير مستقل فكل القيم التي تعطى لها لا تستطيع حلها إلا قيم معينة و تحديد و ضبط هذه القيم يجب أن يكون وفق جميع الخصائص و المميزات التي تملكها الأقاليم التي يعيش فيها هؤلاء الفاعلين، فكل يجب أن له قيم محدد لكي نستطيع حل المعادلة السابقة.

بالفاعلين في الأقاليم الريفية

الفاعلين في اس

في التنمية الريفية المستدامة

1. نتائج الدراسة

سمحت لنا الدراسة الحالية بجانبها النظري و التطبيقي من التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تبقى مبدئية بحاجة إلى المزيد من الدراسات، هذه النتائج يتم عرضها وفق فرضيات الدراسة كما يلي:

-

لاهما يختلف باختلاف المناطق و الكثافة السكانية من جهة

باختلاف مستوياتهم سواء الدولية او الوطنية او المحلية، إشراك الفاعلين في المناطق الريفية لما لهم من دور مهم في نجاح هذه السياسات بالتالي نجاح مشاريع التنمية الريفية المستدامة في أقاليمهم المستهدفة.

- قامت الجزائر، تونس و المغرب على غرار كل الدول بإعطاء أهمية كبيرة للموارد الطبيعية المتجددة و التنمية حيث قامت باختيار السياسات التي تراها مناسبة لاستخدام مواردها الطيب

ونخص في الدراسة الحالية مورد المياه و هذا بمعرفة مخزونها و مدى بجدده فاختلفت السياسات حسب طبقت سياسة التسيير التساهمي GIC

GDA، أما المغرب فطبقت سياسة التسيير التساهمي فقط، و أخيرا الجزائر طبقت سياسة التسيير التساهمي، تسيير مركزي للماء، تسيير متمحور حول العرض و تسيير .

- إن سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة المستهدفة المناطق الريفية التي لها خصائص تميزها عن باقي و نخص بالذكر هنا الحضر، فهذه السياسات تقابلها مشاريع تقوم الدولة أو منظمات دولية بتطبيقها على أرض الواقع، و نجد كل من الجزائر و تونس و المغرب طبقت مشاريع مختلفة من أجل تنمية مناطقها

2004

الريفي، ثم إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة و مشاريع التنمية الريفية المدججة و أخيرا سياسة التجديد

2014-2010

1983، بدأت بمشاريع التنمية الريفية المدججة للجيل الأول ثم مشاريع التنمية الريفية المدججة للجيل الثاني، و في الأخير المغرب التي طبقت مشاريع التنمية الريفية المستدامة لكل منطقة على حدا و اختلفت المسميات التي

.2020

2. توصيات الدراسة

في ضوء عرضنا للدراسة الحالية توضع مجموعة من التوصيات الخاصة بالدول الثلاثة نوجزها فيما يلي:

1. على كل دول المغرب العربي

لجمع المياه السطحية و المياه الجوفية دون بالإضافة لترشيد و الهدر و توعية الجمهور.

2. دعم إمكانية المؤسسات العاملة في مجال المياه و التنسيق بينها و توفير التمويل الكافي لتنفيذ

3. المياه بكافة الأساليب بإعداد التشريعات المائية و حماية المياه من

التلوث و تعميق الوعي من خلال التعليم و الإعلام بإبراز أهمية الموارد المائية كثروة وطنية يجب

4. غير المركزية عبر اللجوء إلى آليات السوق التقليدية و ذلك بأن يشتري كل مزارع حق

انتفاع يساوي الكمية التاريخية التي استعملت بالسعر التاريخي، إن تبادل هذه الحقوق بين المزارعين

من شأنه أن يحقق سعرا متوازنا جديدا يظهر بصورة أفضل القيمة الحقيقية للمورد و ندرته

التعويض المباشر الذي قد يناله المزارع غير الفعال إذا باع مورده المائي يقنعه بعدم استعماله للإنتاج

يحثه على ترشيد استعماله.

5. تنشيط إدارة جماعية في إطار إدارة المياه الجوفية وذلك باعتماد أنماط ادارة تدعو إلى المشاركة

بالاستناد إلى تركيبات مشجعة من شأها أن تحث المنتفعين على تحقيق تخصيص يكون فعالا اقتصاديا

6.

التحديات العديدة التي تهدده.

7. تصور اليات اقتصادية و تاسيسية جديدة من شأها ان تغير النمو المتزايد على الطلب المياه في الدول

و أن تحث المنتفعين في المناطق الريفية على اختلاف مناطقهم على المحافظة على المورد.

8. تبني مشاريع تنمية ريفية مستدامة تحث و تعاقب في آن واحد كل من يستغل الموارد الطبيعية

9. تطبيق معايير الحوكمة الريفية بكل أشكالها و خصوصا التساهمية في كل المناطق دون إقصاء أو

10.

بتحديد نقاط القوة و الضعف فيما يخص الموارد الطبيعية المتجددة الداخلة في عملية التنمية.

11. إعطائهن الفرصة لتأكيد وجودهن و مساهمتهن في تنمية المناطق التي

يعيشون فيها بتوفير أفضل الوسائل

و عاداتهم في تبني المشاريع الموجهة إليهم.

12. على دول المغرب العربي أن تقوم بتوحيد البرامج و المشاريع المتبناة من طرف كل دولة

الحدود بين الدول هي مناطق ريفية و لا يمكن تنمية إقليم في دولة دون تنمية

لاها حتما ستفشل و هذا بتفشي ظاهرة النزوح الريفي و الهجرة غير الشرعية بين

13. الاستفادة قدر الإمكان من المنظمات الدولية في تنمية المناطق الريفية و خصوصا البنك الدولي

الصندوق الدولي للتنمية.... الخ، و هذا بإطلاق مشاريع تراعي الشروط التي من شأها الاستفادة

من هذه الهبات.

آفاق البحث

من بين اهم المواضيع و النقاط التي يمكن ان تشكل إشكاليات لمواضيع بحث في هذا المجال ما يلي:

- نمذجة الموارد الطبيعية المتجددة في إطار

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. ماجدة أحمد أبو زنت (2007). عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن.
2. محمود الأشرم (2007). التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3. حمد بن محمد آل الشيخ (2007). اقتصاديات الموارد الطبيعية و البيئة، العبيكان، السعودية.

II. أوراق أعمال مؤتمرات

1. سحر قدور الرفاعي (2006). التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر الخاص للإدارة البيئية، تونس.
2. سلامة سالم سلمان (2006). تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، أوراق المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس.

III. المذكرات

- زرنوح ياسمين (2007). إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية

I. Livres – revues- articles

1. ABDELHAKIM, T. BOURBOUZE, A. (1994). Les limites de la modernisation agricole dans le développement local d'un canton du Larzac. Cahiers Agricultures, Volume 3. n°2.
2. AGOUMI, A.(1998). Changements climatiques et ressources en eau dans les pays du Maghreb. Projet RAB/G3I. PNUD/FEM.
3. ARTS, B.TATENHOVE, JV., (2006). Political modernisation. Edition : Dordrecht, Springer

4. ASHLEY, C. MAXWELL, S. (2001). Rethinking rural development. In *Development Policy Review*, Volume 19, n° 4.
5. BANQUE MONDIALE, (2003). République Algérienne. Secteur de l'eau. *Eléments d'une stratégie sectorielle*. Banque mondiale.
6. BELLETTI, G. et al. (2003). *Multifunctionality and rural development: a multilevel approach*. Edition: Ashgate, England.
7. BERTRAND, N. (2005). Diversité des espaces ruraux et place de l'agriculture. In *Ingénieries : Politiques de développement rural : enjeux, modalités, stratégies*. Edition : CEMAGREF.
8. BESSY-PIETRI, P. HILAL, M. SCMITT, B. (2000). Recensement de la population 1999 : évolutions contrastées du rural. INSEE première. N° 726.
9. BROMLEY, D. CERNEA, M. (1989). *The Management of Common Property Natural Resources. Some Conceptual and operational fallacies*. World Bank Disc. Paper.
10. BRUN, A. et al. (1992). Les espaces ruraux revisités. In *Revue d'économie régionale et urbaine*, n°1, Edition : A. Colin, Paris.
11. CLARK C. W. (1985). *Bioeconomic Modeling and Fisheries Management*. Willey Interscience, New York
12. CONNELLY, S. RICHARDSON, T. MILES, T. (2006). Situated legitimacy: deliberative arenas and the new rural governance. In *Journal of rural studies*, n°22.
13. CURY, PH. et CL, ROY. (1990). Variabilité, instabilité et changement- des pêcheries pélagiques ouest-africaines. Edition : ORSTOM.
14. DAVEZIES, L. (2004). Décentralisation : un risque d'inégalités accrues ? In *Cahiers français : décentralisation, Etat et territoires*. La documentation française.
15. DAVEZIES, L. (2005). My territory is rich... selon quels indicateurs? In *Informations sociales : décentralisation, enjeux et débats*. N° 121.
16. DE MILLY, H. (2003). *Le développement local pour ou contre la décentralisation ?* Edition : l'Harmattan, Paris.
17. DOUGLAS, D. (2005). The restructuring of local government in rural regions : a rural development perspective. In *Journal of Rural Studies*, n°21.
18. DURAND, G. et VAN HUYLENBROECK, G. (2003). *Multifunctionality and rural development: a general framework*. Edition: Ashgate, England.
19. FAO. (1997). Réformer les politiques dans le domaine des ressources en eau. *Bulletin d'irrigation et de drainage* n° 52.
20. FAUROUX, E. (2003). « Structures micro-locales du pouvoir et gouvernance dans les villages de l'Ouest malgache », *Cahiers du C3EDM, La gouvernance locale à Madagascar*. Représentation, modélisation, participation.

21. FORGER, G. (2001). Gouvernance et nouvelles techniques de gestion des affaires communes : de quelles analyses dispose-t-on ? Edition : Helbing Et Lichtenhahn.
22. FROGER, G.MÉRAL, PH.HERIMANDIMBY, V. (2004). "The expansion of participatory governance in the environmental policies of developing countries: the example of Madagascar", *International Journal of Sustainable Development*, Volume 7, n°2.
23. GATES J,M.(1990). La régulation du taux d'exploitation dans les pêcheries commerciales. In "L'homme et les ressources halieutiques. Essai sur l'usage d'une ressource renouvelable". IFREMER.
24. GERVAIS, M.JOLLIVET, M. TAVERNIER, Y. (1976). Histoire de la France rurale, La fin de la France paysanne de 1914 à nos jours, Tome 4, Editions : Seuil. Paris.
25. GREFFE, X. (2005). La décentralisation. Edition : La découverte. Paris.
26. HENRY, C.(1990). Efficacité Economique et Impératifs Ethiques: l'Environnement en Copropriété. *Revue Economique*. n°41.
27. HOUEE, P. (1990). Les politiques de développement rural : des années de croissance au temps de l'incertitude. Edition : Economica, Paris.
28. HUILLET, C. (1991). Gestion de l'économie rurale. In *Economie régionale*, n° 202-203 Mars -juin 1991
29. JACQUES WEBER, Jean Marie Betsch, Philippe Cury ,(1990). A l'interface hommes-nature: les ressources renouvelables, CNRS Programme Environnement, Strasbourg.
30. Jesse, C. Ribot. (2002). La Décentralisation Démocratique Des Ressources Naturelles, Institutionnaliser la Participation Populaire, Institut Des Ressources Mondiales.
31. JORDAN, C,F. (1987). Amazonian Rain Forests. Ecosystem Disturbance and Recovery. *Ecological Studies* 60. Edition: Dordrecht, Springer.
32. LAJUGIE, J.DELFAUD, P.LACOUR, C. (1985). Espace régional et aménagement du territoire, Deuxième édition, Edition : Dalloz, Paris.
33. LELOUP, F. MOYART, L. PECQUEUR, B. (2005). La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale ? In *Géographie, économie et société*. Volume 7, n°4, octobre-décembre 2005. Edition : Lavoisier.
34. LEON, Y. (2005). Rural development in Europe: a research frontier for agricultural economists. In *European Review of Agricultural Economics*. Volume 32, n°3.
35. LYALL, C.TAIT, J. (2005). Shifting policy debates and the implication for governance. Edition: ASHGATE, England.
36. MAHIEU, F,R. (2001). *Ethique économique*, Edition : L'Harmattan, Paris.
37. MARGAT, J.VALLEE, D.(2000). Vision Méditerranéenne sur l'eau, la population et l'environnement au XXIe siècle. Plan Bleu, Sophia-Antipolis.

38. MEDAGRI (1993). Annuaire des économies agricoles et alimentaires des pays méditerranéens et arabes. CIHEAM-IAMM, Montpellier.
39. MERAL, PH. (2004). *Indicateurs économiques pour l'évaluation des transferts de gestion*, Rapport, Service de Coopération et d'Action Culturelle, Ambassade de France, Madagascar.
40. MOHAMMED, B. et GAËL, L. T. (2010). Gestion des ressources en eau : les limites d'une politique de l'offre, n 58, CIHEAM.
41. MOLLARD, A. (2002), Multifonctionnalité, externalités et territoires. In Les Cahiers de la multifonctionnalité, n° 1, mai 2002.
42. MOREAU DEFARGES, PH. (2006). La gouvernance, 2e édition, Edition : PUF, Paris.
43. MORS, M. (1993). « *Le principe de subsidiarité et la politique de l'environnement dans la communauté* », INSEE.
44. NATION UNIES (2002). conseil économique et social, développement agricole et rural durable, mai 2002.
45. NEUPANE, H. (2003). "Contested Impact of Community Forestry on Equity: Some Evidence from Nepal", *Journal of Forest and Livelihood*, 2 (2).
46. OCDE. (1999). Handbook of Incentive Measures for Biodiversity – Design and Implementation, Edition: OCDE, Paris.
47. OCDE. (2004). Les nouvelles formes de gouvernance et le développement économique Editions de l'OCDE, Paris.
48. OCDE. (2006). Le nouveau paradigme rural : politiques et gouvernance. Edition: OCDE, Paris.
49. OCDE. (2009). Natural Resources And Pro-Poor Growth: The Economics And Politic, Edition: OCDE, Paris.
50. ODUM, H. T. (1983). Systems Ecology, Wiley Interscience. New York
51. OLLAGNON, H. (1991). « Vers une gestion patrimoniale de la protection et de la qualité biologique des forêts », *Arbres, forêts et communautés rurales*, Bulletin 3.
52. OSTROM, E. (1990). *Governing the Commons*, Cambridge, Cambridge University Press.
53. OSTROM, E. GARDNER, R. WALKER, J. (1994). *Rules, games and Common Pool Resources*, University of Michigan Press.
54. PAGELS, H. (1988). The Dreams of Reason. New York. (Traduction française), Simon and Schuster, les Rêves de la Raison. 1990, Paris.
55. PER, P, A. RAJUL PANDYA, L. (1997). Food security and sustainable use of natural resources: a 2020 Vision, International Food Policy Research Institute, Washington, USA.
56. PERNET, F. BEL, F. (1990). Différenciation de l'espace agro-rural : le cas de Rhône-Alpes. Grenoble, INRA-ESR

57. PERRIER-CORNET, Ph, HERVIEU, B. (2002). Les transformations des campagnes françaises : une vue d'ensemble. Edition : L'Aube, DATAR.
58. PLAN BLEU, PNUE. (1998). Un plan bleu pour les Méditerranéens. Plan Bleu, Sophia-Antipolis.
59. PLATTEAU, JPH et ABRAHAM, A. (2001). Imperfections des communautés rurales traditionnelles et développement participatif. In Revue d'Economie du développement, n° 1-2 juin, 2001
60. POLANYI, K. (1983). The Great Transformation. New York. (Traduction française), La Grande Transformation. 1988, Gallimard, Paris
61. PRETTY, J et WARD, H. (2001), "Social Capital and the Environment", *World Development*, 29 (2).
62. REGOURD, S. (2004). La révision constitutionnelle de mars 2003 et l'unité de la République. In Cahiers français : décentralisation, Etat et territoires. La documentation française, Janvier-Février 2004
63. REQUIER-DESJARDINS, D. (2002). Multifonctionnalité, territoire et secteur agroalimentaire : une approche par les « systèmes agroalimentaires localisés ». Cahiers du Centre d'Economie et d'Ethique pour l'Environnement et le Développement, n°02-01, juin 2002
64. RODRIGO, I. (1997). Les identités sociales dans l'espace rural agricole. In Agricultures familiales et politiques agricoles en Méditerranée, Enjeux et Perspectives. RAFAC, CIHEAM IAMM, Montpellier.
65. ROIG. CH. (1966). Théorie et réalité de la décentralisation. In Revue française de sciences politiques. Volume 16, n°3.
66. SAMI, B. MARCEL, K. ABDELHAFID, D. (2007). L'avenir de l'agriculture irriguée en Méditerranée. Nouveaux arrangements institutionnels pour une gestion de la demande en eau. Cirad, Montpellier, France
67. SCHMITT, B. GOFFETTE-NAGOT, F. (2000). Définir l'espace rural ? de la difficulté d'une définition conceptuelle à la nécessité d'une délimitation statistique. In Economie rurale n° 257, mai/juin
68. TONNEAU, J, PH.TORQUEBIAU, E. (2003). Développement local et besoin en formation. Edition : l'Harmattan, Paris.
69. TROADEC J,P. (1990). L'homme et les ressources halieutiques. Essai sur l'usage d'une ressource renouvelable. IFREMER.
70. UNCCD. (2009). la gouvernance territoriale et ses enjeux pour la gestion des ressources naturelles, Secrétariat de la Convention des Nations Unies sur la Lutte contre la Désertification.
71. UNITED NATIONS ENVIRONMENT PROGRAMME, MEDITERRANEAN ACTION PLAN (UNEP/MAP) , (2008). Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008
72. WEBER J,L. (1989). Comptabilité du patrimoine naturel et système d'information sur l'environnement, CICPN, Paris.

73. WIGGINS, S. PROCTOR, S. (2001). How special are rural areas? The economic implications of location for rural development. In *Development Policy Review*, Volume 19, n° 4, December.
74. WORSTER, D. (1977). *Nature's Economy. A History of Ecological Ideas*. Cambridge University Press.
75. YACOUBI, M. (1998), *Eaux et sols de l'Afrique du Nord. Rapport national du Maroc*. FAO/SNEA.

II. Conférences

1. BONANNO, A. (2005). Relationship and contradictions between regional development and globalization. Symposium international "Territoires et enjeux du développement régional", Lyon.
2. CASTEIGTS, M. (2003). Gouvernance et développement durable des territoires, entre coordination marchande, régulation institutionnelle et convention territoriales. Forum de la régulation, 9 et 10 octobre 2003, Paris
3. CHAUVEAU J,P. JACQUES, W. (1989). L'évolution de la recherche sur les pêches artisanales dans le monde. Essai de synthèse. Symp, Int. "la Recherche face aux Pêches Artisanales". ORSTOM-1FREMER, Montpellier.
4. GUIGOU, J, L.HULLO, P. (1996). L'agriculture et le rural, un divorce en perspective. Colloque « Nouvelles fonctions de l'agriculture et de l'espace rural », INRA-ESR, Toulouse
5. HAMDANE, A. (1999). The Tunisia case study .in Second regional seminar on policy reform in water resources management. Amman. Jordanie, 8-11 mai 1999.
6. JACQUES,W. JEAN, M, B. PHILIPPE, C.(1990). A l'interface hommes-nature: les ressources renouvelables, CNRS Programme Environnement, Strasbourg.
7. MOHAMMED EL ALAOUI (2007), Développement de l'agriculture irriguée, dispositif juridique et institutionnel et stratégie de gestion de l'eau au Maroc, Ecole nationale d'agriculture, Meknès, Maroc
8. Nation unies, conseil économique et social, développement agricole et rural durable, mai 2002.
9. OLLAGNON, H.(1990). Stratégie patrimoniale pour la gestion des ressources et des milieux. colloque " Gérer la nature" à Enseremme, Belgique.
10. PLAN BLEU, PNUE. (1997). Atelier Gestion des demandes en eau, Fréjus, 12-13 septembre 1997. Plan Bleu, Sophia-Antipolis. 4 tomes.
11. PLATTEAU, J, P. (2003), "Droits de propriété et gestion efficace des ressources naturelles", *Les séminaires de l'Iddri*, 10, Conférence du 1 juillet, Paris.
12. United Nations Environnement Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP) , 2008, Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008.

III. Thèses

- REVERET, J.P. (1985). La gestion des pêcheries de poisson de fond de l'Atlantique du Nord-Ouest de 1949 à 1984: une perspective bio-économique. Thèse de Doctorat, Fac. des Sci.Econ. de Clermont Ferrand.

IV. Sitographie

1. FAO. (1997). Crafting Institutional Arrangements for Community Forestry. Thomson, J., Schoonmaker Freudenberger, K. FAO Community Forestry Field Manual, FAO, Rome www.fao.org/docrep/W7483E/W7483E00.htm.
2. FAO. (2006). Réforme et décentralisation des services agricoles. Département de la coopération technique. <http://www.fao.org/docrep/007y2006f05.htm>
3. FAO. AQUASTAT. Base de données sur les eaux. www.fao.org
4. GTZ. (2004) . Natural Resources and Governance: Incentives for Sustainable Resource Use, A. FischeL. Petersen and W. Huppert, Eschborn, Germany, www.gtz.de/de/dokumente/en-governance-naresources.pdf,2004.
5. International Union for the Conservation of Nature (IUCN), A Good Practice Guide of Sustainable Forest Management, Biodiversity And Livelihoods, 2009 <http://www.cbd.int/cepa/toolkit/2008/cepa/index.htm>.
6. LONGUEPEE, J. (2002). Analyse économique des aménités : une application au domaine des risques naturels. http://www.revue.ddt.org/seminaires_doc/LONGUEPEE18-12.pdf.
7. MUNDLER, P. (2001). La multifonctionnalité de l'agriculture : une nouvelle façon d'appréhender le rôle de l'agriculture dans l'espace rural ? <http://www.publication.ISARA.fr>
8. VERMERSCH, D. (2001). La multifonctionnalité : mise en œuvre d'un cadre analytique de l'OCDE. Direction de l'alimentation, de l'agriculture et des pêcheries. <http://www1.oecd.org/agr/mf/doc/agrmf-fra.pdf>.
9. WRI (2002), World Resources 2002-2004: Decisions for the Earth: Balance, voice, and power, United Nations Development Programme, United Nations Environment Programme, World Bank, World Resources Institute, Washington, D.C. www.wri.org/governance/pubs_description.cfm?pid=3764

Résumée

Notre étude tente de vérifier les hypothèses émises dans la partie théorique en fonction des trois premiers chapitres. Nous avons trouvé que la centration sur le variable de durabilité constitue le fond de chaque opération développementale parce qu'elle pourvoit aux besoins économiques sociaux et environnementale de la génération actuelle sans oublier la part de la future génération. La durabilité du développement rural se réalise à travers les espaces ruraux qui est généralement la composante essentielle du rural, les modèles principaux du développement comme la gouvernance, la décentration, la polyvalence, le territoire d'un côté et les ressources naturelles renouvelable qu'ils contiennent. Ces éléments sont essence vitale et le meilleur indicateur pour l réussite de l'opération du développement rural durable à travers les politiques appliquées à tous les niveaux : national, international et local doivent intégrer la durabilité comme un élément essentiel dans le système des entreprises qui elles mettent et prendre en considération la nature de propriété de ces ressources si elles sont des biens communautaires, privés ou bien publiques pour conserver le stock stratégique par lequel se renouvellent ces ressources, et de là, on conserve la part de future génération.

La partie pratique renferme le dernier chapitre et est consacré à une comparaison entre l'Algérie, la Tunisie et le Maroc dans les politiques d'usage de l'eau comme une ressource naturelle renouvelable afin d réaliser les projets de développement rural durable. D'ailleurs, la plupart des politiques appliquées dans les trois pays se différent bien qu'elles aient en commun les politiques de la gestion participation par lesquelles elles essaient de faire participer tous les concernés pour une gestion durable de cette ressource vitale.

Les mots clés

Le développement durable, le développement rural durable, politiques d'usage des ressources naturelles renouvelables, les ressources naturelles renouvelables.